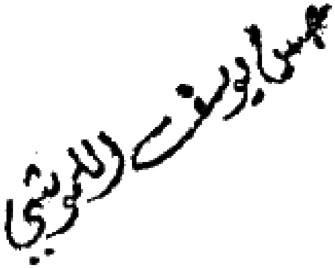
محاورات في السياسة

جان پول سارتر
دافيد روسّيه
جيرار روزنتال

ترجمة
جورج طرابيشي

دار الآداب



https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

محاورات في السياسة

الطبعة الأولى

كانون الثاني ١٩٦٣

جان بول سارتر
دافيد روسيه
جيرار روزنتال

محاورات في السياسة

ترجمة جورج طرابيشي

منشورات دار الآداب - بيروت

تمهيد

في عام ١٩٤٨ ، حاول سارتر وبعض المثقفين الفرنسيين اليساريين تشكيل تجمع ، باسم « التجمّع الديمقراطي الثوري » ، هدفه سياسي ، وإن لم يكن حزباً . وكان هذا الهدف الوقوف في وجه انحراف الحزب الاشتراكي إلى اليمين من جهة أولى ، وفي وجه سيطرة الستالينية على الحزب الشيوعي من جهة ثانية . وقد ضم التجمع عناصر من هذين الحزبين ، كما ضم عناصر مستقلة يسارية الاتجاه . وما « المحاورات » التي نترجمها اليوم الا التعبير النظري عن هذا التجمع واهدافه ونضاله واستراتيجيته .

« المترجم »

المحاورة الأولى

١٨ حزيران ١٩٤٨

١ – التجمع او الحزب وازمة النظرية في السياسة

سارتر : تعلمان ان واحداً من أكثر الأسئلة التي تطرح حول « التجمع الديمقراطي الثوري » هو معرفة السبب في كونه تجمعاً لا حزباً ، ولقد طرحت علي هذا السؤال ، منذ بضعة أسابيع ، اميركية* كانت تجري معي مقابلة لصحيفة « نيويورك هيرالد تريبيون » . انه سؤال أميركي : فالأحزاب هناك لا تتميز كثيراً عن تجمع . فهل طرح عليكما أيضاً ؟

روشيه : مراراً عديدة ، ولم يطرحوا علي هذا السؤال فقط ، بل غالباً ما كانوا يصرّون في الزعم بأننا حزب ، رغم تصريحاتنا الجازمة . وأعتقد أن هذا الموقف يعود في أصله الى التباس في مفهوم الحزب بالذات .

سارتر : ينبغي إذن أن نشرح رأينا مرة واحدة وأخيرة .

روسيه : ان الحزب بعيد عن أن يكون مجرد حشد من مناضلين يسعون وراء أهداف مباشرة في الحياة السياسية

اليومية . انه بعيد ، بعبارة أخرى ، عن أن يكون تعبيراً عن مجموع مصالح محدودة المدى ومرحلية . ان الحزب قد تكشّف، في عصر الأزمة والحرب والثورة الذي نعيشه ، عن انه انجع أداة في النضال من أجل استلام الحكم أو المحافظة عليه . والحزب يحمل ، على هذا المستوى ، المصالح الأساسية لطبقة ، متجاوزاً بذلك المصالح الخاصة لفريق ما . انه في عقيدته كما في بنيته التعبير العضوي عن الطبقة التي يزعم انه يمثلها – إن لم يكن في دعاوته العامة ، ففي سياسته الواقعية على الأقل . ان انتماءه الاجتماعي الحقيقي انما يتضح ، اذا كان الحزب بورجوازياً ، من خلال الاستراتيجية التي يختارها ، وتحالفاته ، ودعائمه ، أكثر مما يتضح في عقيدته . إن عليه ان يتخذ موقفاً واضحاً ازاء مشاكل جوهرية كالملكية . أما فيما سوى ذلك ، فإنه مضطر إلى الخداع والتمويه والتنكر . فهو يتولى ، ازاء الطبقات الاجتماعية الأخرى ، وظيفة تضليلية ، تنعكس نتائجها على كل حال في صفوفه بالذات . انما في التطبيق والعمل يكشف اذن عن أهدافه الاجتماعية الخاصة . انه يميل إلى الحفاظ على نظام المراتب الاجتماعية القائم وعلى الحكم الذي يعبر عنه ، حتى وإن كان يتوجب عليه للتوصل إلى ذلك أن يقوم من داخل الطبقة السائدة بتعديل عميق في علاقات القوة بين الفئات ، كما فعل ذلك النازيون . أما من ناحية العمال ، فالحزب يهدف إلى تعبئة الطليعة البروليتارية الأكثر وعياً لوضعها في المجتمع والأكثر تصميماً أيضاً على

العمل لتحطيم الحكم القائم وبناء حكم جديد ، يقوم على تغيير جذري في العلاقات بين الطبقات تغييراً يسمح بتنظيم الطبقة العاملة كطبقة سائدة . وينبغي ، للوصول إلى ذلك ، تهديم تضليل المجتمع البورجوازي ، واثبات الطبيعة الاجتماعية للدولة بصورة واضحة ، وتوضيح علاقات الملكية بالطبقة . وفي كلتا الحالتين ، يتوجب اتخاذ موقف ازاء المسائل المبادئية ، مع الحاجة إلى تعبير عام واضح بالنسبة للحزب العمالي . يتوجب تقديم أجوبة دقيقة عنها . وإذا ما شكلنا حزباً اليوم ، فعلينا على سبيل المثال أن نجيب على هذا السؤال : « أما زلنا في مرحلة الامبريالية كما وصفها لينين ؟ » أو على هذا السؤال : « ما هي الطبيعة الاجتماعية لروسيا المعاصرة ؟ » ، وأخيراً على كل الأسئلة المتعلقة بطبيعة الدولة وباستراتيجيتنا ازاءها . أي علينا ، في التحليل الأخير ، أن نعلن موقفنا من وضع الطبقة العاملة كطبقة ، ومن علاقاتها بالطبقات الأخرى ، أي من تفاعل الطبقات في عصرنا .

لكننا ، بالضبط ، نعيش في مرحلة تطرح فيها الأزمة الاجتماعية ، بألفاظ اقتصادية كما بألفاظ طبقية ، الأسئلة في اطار تجربة غنية وجديدة . وبتعبير آخر ، ينبغي ان ننمي التحليل بنفس روح البحث وبنفس الصعوبات التي لاقاها ماركس وانجلز حين شرعا بهذه المهمة . ويمكنكما أن تعترضا علي بأننا نملك أداة للعمل كان عليهما ، هما ، ان يخترعاها . يقيناً ، لكن الكثير من فرضيات الماركسية الكلاسيكية تبدو

اليوم ، بالمقابل ، وكأن التاريخ قد دحضها ، حتى الفرضية الرئيسية عن دور البروليتاريا التاريخي ، وهذا ما يزيد في الالتباس الموجود في التجربة نفسها . وأخيراً علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن الماركسية قد أصبحت تعليماً مدرسياً (سكولائياً) في غالب الأحيان ، وان علينا كي نتقدم أن نحطم أولاً هذه المدرسية . ان كون الحرب العالمية الأولى ثم عشرين سنة من النضال الاجتماعي قد انتهت بهزائم وخيمة للحركة العاملة وبحرب عالمية ثانية لم تنفجر ثورات ، يقضي بضرورة اعادة نظرٍ نظرية ، لكنه يسبب أيضاً في الأوساط السياسية تنوعاً فائق العادة في المواقف ازاء الحلول الواجب تقديمها . وهكذا ينضاف الى التباس التجربة عدم تجانس سياسي خطير . ومما يزيد في خطورته اننا نشهد في الاتحاد السوفياتي بناء علاقات طبقية جديدة لم تتوقعها النظرية على ما يبدو . ان عدم التجانس السياسي يبدو لي أنه يحول اليوم دون تقديم أجوبة متجانسة بما فيه الكفاية على ما أسميه بالأسئلة المبادئية .

الا أنه ينبغي أن نجد هذه الأجوبة ، ولا يمكننا بلوغ ذلك الا بالإبقاء على احتكاك حي بالتطور الاجتماعي اليوم . وانما في وجود وتطبيق نضال مشترك توجد الحلول اللازمة النظرية . وهذا ما يفسر من جهة أولى اننا لسنا مستعدين لتأسيس حزب ، واننا نؤسس تجمعاً من جهة ثانية . ان التجمع يعبر عن اتفاق حول أهداف أكثر تحديداً وأكثر فورية ، منسجمة انسجاماً مباشراً أكبر مع الموقف الراهن من خلال ما فيها من طابع

عاجل ومحدد . وعلى هذا فإنه يسمح بإعادة تجميع مناضلين جدد أو قدامى ، اي انه يخلق بيئة للعمل . انه يتجاوب إذن مع مهمات فورية ضرورية ، أهمها بالنسبة لنا تقديم قاعدة شعبية للديمقراطية ، ويسمح بتجميع الشروط اللازمة للبحث النظري الناجع . انه ، بتعبير أبسط ، يفتح الطريق لتكوين طليعة سياسية جديدة ، بإعادة تجميع الكتلة الكبرى ممن يرغبون ، في تغيير وسائل عيشهم . لهذا نحن لسنا بحزب . بل نحن تجمع ، دون أدنى ريب ودون أي نية ديماغوجية .

٢ ـ التجمع والحزب في تأصلهما الاجتماعي

سارتر : سأعبر عن الشيء نفسه بطريقة مختلفة بعض الشيء بقولي إن مشكلة إدخال حزب بين التشكيلات التي تغص بها فرنسا عام ١٩٤٨ حيث تأسست مروحة من الأحزاب تمثل ، ظاهرياً على الأقل ، مختلف الآراء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، مشكلة خلق جزيرات هنا وهناك ، لهي مشكلة لا حل لها البتة . ان الحزب لا يفترض فقط فكرة مبادئية كما تقول ، بل يفترض أيضاً بنية اجتماعية مشتركة لجميع الذين يمثلون هذا الحزب .

والحال اننا نجد أنفسنا في عالم فرنسي تنسجم فيه الأحزاب بالفعل ، إلى حد معين مع البنية الاجتماعية ، وتستقطب

العناصر التي يمكننا ان نتوجه اليها : ان الحزب الاشتراكي يستقطب من جهة أولى جزءاً ضئيلاً من البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة ، ويستقطب الحزب الشيوعي من الجهة الأخرى الغالبية العظمى من البروليتاريا ، وبتعبير آخر ، بينما يستطيع تجمع مثل « تجمع الشعب الفرنسي ١ » – الذي يجب أن يعتبر حزباً لهذا السبب – ان يجد فوراً الفئات الاجتماعية التي يمكنه ان يوحدها ، فإننا مضطرون إلى اجتذاب عناصرنا من عدة أحزاب قائمة كانت قد استقطبت الفئات الاجتماعية التي نتوجه اليها .

بالنتيجة ، يتوجب علينا أن نتوجه إلى هؤلاء البشر قائلين : « تعالوا الينا ، بحرية ، وأنتم باقون في حزبكم ، لتروا إن كانت إعادة التجميع ممكنة ». اننـــا لا نزعم اننا نملأ فراغاً لا وجود له اجتماعياً . ان النقص الذي نحاول ان نردمه هو بالأحرى نقص في نظام العمل .

روسيه : قلت اننا لسنا حزباً لأننا لا نقدم جواباً متجانساً على عدد معين من الأسئلة المبادئية . لكن هذا ليس إلا مظهراً واحداً من المشكلة . إن الحزب لهو أيضاً التعبير عن طبقة اجتماعية . ان التجمع الديمقراطي الثوري لا يزعم أنه ينظم الطليعة العمالية الواعية والمناضلة . ولو كان هذا زعمنا المباشر ، لطرحنا مشكلة تكوين حزب مع البنية والتجانس العقائدي

---

(٢) هو الحزب الذي أسسه الجنرال ديغول عام ١٩٤٧ . «المترجم»

لحزب . اننا نريد أن نجمع ، إلى جانب الطبقة العاملة ، عناصر الطبقات المتوسطة التي يقودها الموقف الاقتصادي والاجتماعي اليوم إلى أن تعبيء نفسها في النضال . اننا اذن ، في الساعة الراهنة ، نعتمد على طبقتين .

وحين أخالفك في تعابيرك ، أو حين أريد على الأقل أن نعيد درسها عن قرب اقرب ، فهذا عندما تتكلم عن فراغ سياسي أكثر منه اجتماعياً ، هذا اذا ما احسنت فهمك .

٤ ــ التوزيع الجديد للقوى السياسية في فرنسا

سارتر : أقصد أن الطبقة البورجوازية كانت بحاجة ــ حاجة تكتيكية وحاجة سياسية فورية ــ الى اعادة التجميع الذي قام به « تجمع الشعب الفرنسي » . وهذا لأن شتى الأحزاب ، التي يختلف بعضها عن بعض ، كان كل منها يزعم انه يمثل عنصراً من الطبقة ، أو الطبقة بكاملها . ولقد تم التركيب حول الجنرال ديغول . أما في اليسار ، فإن المشكلة لا تنطرح بالشكل نفسه . ان استقطاب الحزب الشيوعي للطبقة العاملة ، ووجود حزب اشتراكي متردد وعلى وشك الانفجار ، إلى يمين الحزب الشيوعي في الوقت نفسه ، لا يشكلان البتة ظاهرة مماثلة لظاهرة توزع اليمين بين « الحركة الجمهورية الشعبية » و « الحزب الجمهوري الحر » و « تجمع الشعب الفرنسي » ،

والراديكاليين الاشتراكيين ، الخ ، هـذه الأحزاب التي لم تجد مشقة في تحقيق تركيبها حول الجنرال ديغول .

روسيه : هذا صحيح ، واني أعتقد مثلك ان « تجمع الشعب الفرنسي » له ، في الواقع ، كيان حزب على الصعيد البورجوازي . لكني أريد أن أنوه بأن ما تدعوه باليسار ، أي عملياً كل الدائرة التي تحتلها الطبقة العاملة وسواد الطبقة المتوسطة ، يفتقر اليوم في مجموعه إلى منبر سياسي .

لقد تغيرت بنية فرنسا السياسية ، في السنوات الأخيرة ، تغيراً محسوساً . فقد اختفى الحزب الراديكالي . وقد كان طوال مرحلة تاريخية كاملة أداة مرنة وناجعة في يد البورجوازية الكبيرة الفرنسية ، لكنه كان يجمع الطبقات المتوسطة ويعبر في دعاوته العامة عن هواجسها ورغباتها . وكانت مهارته ، وضمانة الاستقرار البرلماني للجمهورية الثالثة إن شئنا ، كامنتين في هذا التوفيق الصعب المزدوج الدور : تحقيق استراتيجية الأوساط الاقتصادية السائدة ، في الحكم وفي التطبيق السياسي ، والتعبير عن تذمر البورجوازية الصغيرة ، على الصعيد العام حسب تقليد خطابي قديم . وموته يعني تبدلاً في الطبقات المتوسطة . انه يختم ازمة البنية البورجوازية الفرنسية القديمة كلها ويفتح مرحلة جديدة . وقد تلقف حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » والحزب الاشتراكي هذه التركة . وهما اليوم في الرمق الأخير ، وهذا الإنهاك السريع يعبر عن الاوضاع الجديدة للأزمة الفرنسية . ان الحزب الاشتراكي يتجرد من

محتواه . ومن شبه المؤكد أننا سنشهد في المواعيد الانتخابية القادمة اختفاءه شبه النهائي عن المسرح السياسي . ذلك انه خيَّب بعمق أمل جميع أنصاره . انه اليوم أشبه بتجسيد العجز : انه يمثل تمثيلاً رديئاً سخافات الحزب الاشتراكي الراديكالي . ومن يغادرونه لا تذهب الا أقلية ضئيلة منهم إلى الحزب الشيوعي أو إلى الحركة الجمهورية الشعبية . أما الغالبية العظمى فتنسحب من الحياة العامة . وحزب الحركة الجمهورية الشعبية أقوى نسبياً في تطبيقه الحكومي ، وهو يقدم ، في تواضعه السامي ، ترضيات هامة لبعض فئات البورجوازية التي ثبتت أقدامه في البرلمان . وسيتغلب التجمع الديغولي عليه حتماً ، لكن أقل على كل حال مما كان يظن قبل ستة أشهر . بيد أن منطق قيادته هو ان تورط نفسها مع الديغوليين . وهذا ما يقلق جناحه البورجوازي الصغير المعتدل . وقد بلغ الحزب الشيوعي حدوده الاجتماعية . انه لن يخسر كثيراً ، على الأقل في الشهور القادمة ، لكنه لن يربح . ان حزب الحركة الجمهورية الشعبية ، بمحاولته الحلول محل الراديكاليين الاشتراكيين الذين اختفوا والاشتراكيين الذين يحتضرون ، لا تشله فقط قلة ذكائه ، بل يشله أيضاً كون الرأي العام لا يرى فيه فقط حزباً يمينياً معتدلاً ، بل حزباً احترافياً بشكل خاص . وقد اجتذب « تجمع الشعب الفرنسي » العناصر الديناميكية من البورجوازية الكبيرة وكذلك الأجداد الطاعنين في السن . ان الأجداد الطاعنين في السن يمنعونه من أن يكون على قدر من

الجاذبية ، ويرغمونه على التعقل المضني للنزعة المحافظة الفيشية ، فيحرمون عليه بالتالي كل تقدم على اليسار . ها نحن اذن أمام دائرة اجتماعية واسعة تبدأ من جناح الطبقات المتوسطة المعتدل لتنتهي عند الفئات العمالية المناوئة للحزب الشيوعي ، أو القلقة والمترددة ازاء سياسته . نحن إذن أمام مئات الألوف من النساء والرجال الذين ينسحبون من الحياة العامة . وهذه أهم ظاهرة اجتماعية اليوم في فرنسا . انها تهدم امكانيات اللعب الديمقراطي التقليدي . وتخلق عطلة سيـــاسية . واذا استمرت وتفاقمت ، فإنها تستدعي الحل الاستبدادي . وهي تعني أخيراً تيبساً في المجتمع الفرنسي . ويهدف تجمعنا على وجه التحديد إلى ردم هذا الفراغ ، وإلى اعادة الجماهير التي تبتعد عن الحياة العامة اليها . وهذا ما أسميه تقديم قاعدة شعبية للديمقراطية من جديد .

٣ ـ كيف يعبر القلق السياسي عن نفسه اليوم ؟

ما أريد فقط ان ألاحظه هو أن الحاجة للتعبير يمكن أن تتجلى بشكلين متمايزين .

لقد كانت هذه الحاجة عام ١٨٤٠ أو ١٨٤٨ حاجة طبقة كاملة لم تكن تملك أي وسيلة للتعبير وتتطلب بإلحاح ايجاد جهاز لها . كل حاجة التعبير يمكن أن تتـــأتى أيضاً من أن

الأحزاب الموجودة لا تؤدي ، لأسباب شتى ، مهمتها التي هي على غير وجه التحديد التعبير عن الحاجات . وعندئذ يجد التجمع أو الحزب الذي يريد أن يتكون نفسه أمام ظاهرة تفتيت للتجمعات القائمة أصلاً . وحالتنا انما هي الحالة الثانية . إن ما نريد ان نحققه انما هو تركيب وتوحيد لكل هذه العناصر المتفتتة التي تجيء من هذا الطرف وذاك . وينبغي ألا ننسى ان علاقتنا انما هي مع أناس ينتمون إلى الحزب الاشتراكي على سبيل المثال ، واذا ما سئلوا : « لمَ لا تتركون حزبكم ؟ » فسيجيبون : « لأنه لا يوجد شيء غيره » ، كما انني سمعت مئات المرات مثقفين شيوعيين يصرحون : « اننا نستهجن سياسة الحزب الشيوعي ، لكن اذا تركناه فسوف نسقط من جديد في العزلة » . إن قصدنا أن نثبت لهم أن هناك وجوداً أو لشيء آخر .

روسيه : بالضبط .

سارتر : ينبغي ان نكون تجمُّع هؤلاء الرجال . اننا نقبل ان يبقوا في حزبهم ، وسنطلب اليهم ان يروا ، معنا ولدينا ، إن كان التكوين الجديد الذي شكلناه قادراً على إتقان العمل أكثر من حزبهم .

روسيه : أنا متفق حول هذه النقطة معك ، مع التحديد بأنك تذكر ما يمكننا أن نسميهم بالعناصر المناضلة القائدة ، التي لها سابق خبرة سياسية ، والتي كانت إلى عهد قريب أو لا تزال في منظمات سياسية ، لكن أملها قد خاب من منظماتها ،

أو هي على خلاف معها . ان أمثال هذه الحالات عديدة جداً ، وسأقول انه يمكنها ، إلى حد ما ، أن تشكل نواة فعالة لتجمع كتجمعنا في بدايته . لكن علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار الدائرة الواسعة للذين لم يناضلوا حتى اليوم داخل حزب معين ، لكنهم صوتوا له وساروا معه في انتصاراته ، ودعموه في صحافته ، وكانوا أيضاً أنصار سياسته ، بأوسع معنى لهذه اللفظة ، والذين انفصلوا من منظمتهم التقليدية في الساعة الراهنة . انهم قد يكونون بالنسبة لنا عناصر ثمينة للغاية . انهم يجددون الهواء المحبوس قليلاً للدوائر السياسية القديمة . وفي اعتقادي انهم يستطيعون أن يعبروا عن موافقتهم على السياسة العامة للتجمع الديمقراطي الثوري لا بانتمائهم اليه فحسب ، بل أيضاً بتعرفهم التعبير عن أعمق رغباتهم في تجمعنا ، ويستطيعون أن يصبحوا ما لم يكونوه حتى الآن : مناضلين .

٥ ــ الحريات الديموقراطية وشروط الاستطاعة السياسية

سارتر : المقصود ، بتعبير آخر ، تعليم القاعدة الديمقراطية من جديد .

روسيه : هذا أحد مظاهر المشكلة .

سارتر : لهذا يدعى التجمع « ديمقراطياً » . ان احدى

الأفكار التي أغرتني حين جئت تراني وحين بحثنا معاً في تأسيس هذه الحركة ، هي فكرة خلق الشروط – التي نسيتها الاحزاب الموجودة حقبة طويلة من الزمن – لعمل ديمقراطي كامل داخل تجمع سياسي . ويخيل إلي ، على هذا الصعيد ، انه كان لنا في بداية الانطلاق عدد معين من أفكار كانت تبدو لي هامة للغاية – ولن أقول انها جديدة في حد ذاتها ، لأنها كانت أصل جميع الأحزاب ، لكنها جديدة باعتبار الظروف .

يخيل إلي أن معظم الأحزاب اليسارية ، حتى لو كانت من نصيرات الصراع الطبقي ، حتى لو كانت تعتمد على الجماهير ، قد نسيت أن ماركس نفسه يميز شرطين للعمل : الأول هو التنظيم بهدف النضال الطبقي ، والثاني أن كل لحظة من هذا النضال هي مرحلة في تحرر البروليتاريا . واعتقد انني اذكر أن ماركس فهم الصراع الطبقي وتحرر البروليتاريا على انهما يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب . وهذا ما كان يمكن أن يستخدم كقاعدة ذهبية ، ما كان يسمح برفض بعض أنواع التكتيك أو بعض الطرق ، في بعض الحالات ، لأنه كان يبدو انها ، وإن كانت تسمح بنجاح موقت ، غير متوافقة مع هذا التحرر . وواحدة من المنظمات الوحيدة التي كنا لا نزال نجد فيها ، قبل الحرب ، ديمقراطية تطبيقية واقعية (انني لا أعرّف الديمقراطية بأنها الحق بإلقاء ورقة انتخاب في صندوق الاقتراع كل عامين أو أربعة أعوام ، أو سبعة أعوام ، بل هى امكانية جماعية ما أن تتولى مسؤولياتها من

القاعدة بصدد عمل سيصدق عليه الحدث) ــكانت النظام النقابي .

كانت فئة من العمال في النقابة ، أو في شعبة اقليمية من النقابة ، تستطيع أن تقرر القيام بإضراب وكانت تقرر ذلك بعد تقدير للقوى الماثلة ، وبعد عرض للامكانيات . وكانت تلتزم بعض النقاش ، ويتم التصديق على عملها بنجاح حركتها أو فشلها . واليوم باتت الأمور لا تسير على هذا النحو ، حتى في النقابة ، ما دامت النقابة قد أخذت صفة سياسية ، وما دامت قرارات الاضراب تتخذ غالباً بدءاً من أوامـــر مركزية : ان العامل الذي يقوم بالاضراب يخضع لأمر ويتنازل عن مسؤوليته . ولقد كانت الحال هكذا تقريباً في جميع الاضرابات التي شهدناها في شهر تشرين الثاني الماضي : لقد كانت منسجمة بالطبع ، وبالفعل ، مع مطالب مبررة تماماً ، لكن القرارات غالباً ما اتخذت من فوق ، بدل أن يُطالَب بها أولاً من تحت . والحال انه يبدو لي انه لا بد من اعادة تعلم بصدد هذا النوع من الالتزام والمسؤولية الذي يتعلق قبل كل شيء بمناضلي القاعدة .

روسيه : انك تتناول هنا مسألة جوهرية بشكل مطلق . ان اللاماركسيين في تجمعنا متفقون مع رفاقنا الماركسيين على تصور المجتمع على أنه ظاهرة طبقية . ولما كانت المسألة بعد كل شيء هي مسألة جدال جدي مع الستالينيين (هذا الجدال هو أكثر أنواع الجدال جدية) فإنني أريد أن أدرس بسرعة

كيف تنطرح هذه المشكلة من وجهة نظر النظريين الماركسيين . ان النظرية تقر بأن تحرر الطبقة العاملة يقود إلى تحرر المجتمع بشكل عام ، ويؤدي إلى اضمحلال الدولة ، ويفضي إلى المجتمع اللاطبقي . لكن النظرية تحدد أيضاً بأن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تحقق هذه المهمة التاريخية إلا بالتغلب على مشكلات المجتمع البورجوازي الاقتصادية والاجتماعية ، أي بتحويل علاقات الانتاج في اتجاه التملك الجماعي وبهدم الدولة البورجوازية . وبتعبير آخر ، ان الطبقة العاملة لا تستطيع أن تتحرر وتهيء تحرر المجتمع بكامله الا اذا كونت نفسها كطبقة قائدة . لكن عليها ، كي تكوّن نفسها كطبقة قائدة ، ان تكتسب الاستطاعة السياسية .

سارتر : نحن اذن في مرحلة ممهدة للتحرر .

روسيه : لقد اتيحت الامكانية للبورجوازية قبل أن تصبح طبقة سائدة ان تتكون ، ان تكتسب الاستطاعة السياسية في تجربة إدارة الأعمال ، باعتبارها كانت مالكة لوسائل الانتاج قبل أن تكون مالكة للدولة . ان الطبقة العاملة لا تملك إلا قوتها على العمل . ووضعها الطبقي ازاء الملكية لا يسمح لها بهذا التعلم . انها لا يمكن ان تتكون الا في النضال المطالب وفي تطوراتها السياسية ، أي في النقاش السياسي ، في دراسة (على صعيد المشروع ، والنقابة ، والحزب) المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والسياسية ، ودراسة مشكلات الدولة التي تنطرح يومياً أمامها . ولهذا لم يكن تعبير الديمقراطية

العمالية ، برأيي ، صيغة ديماغوجية بأي شكل من الأشكال ؛ انه يمثل ضرورة تاريخية نهائية بشكل مطلق . وإذا لم تحصل الطبقة العاملة على الشروط الديمقراطية الضرورية لتكوينها الخاص ، فإنها لن تتوصل بأي حال من الأحوال الى الاستطاعة السياسية ، حتى لدى طليعتها ، ولن تستطيع أبداً أن تعالج وتحل المشكلات المطروحة عليها . ومن وجهة النظر هذه ، يكون للديمقراطية العمالية في النقابات أهمية حاسمة ، لأن النقابات تجمع ، أو ينبغي عليها أن تجمع ، مجموع عناصر الطبقة العاملة ، أي طليعة الطبقة ومؤخرتها على حد سواء ، وان تثقف ، بواسطة الدرس والمواجهة هذه المؤخرة ، وان تقودها إلى فهم المظهر السياسي والاجتماعي لمصاعبها المهنية . وهي لا تستطيع أن تفعل ذلك البتة إذا لم تكن بين يديها وسيلة الدرس هذه ، اي إذا لم يكن في النقابة ديمقراطية عمالية .

والطليعة ، المتجمعة في حزبها أو المزعوم انها متجمعة في حزبها ، لا تستطيع البتة ، إذا لم تكن لها نفس وسائل التعبير والدرس الديمقراطيين في هذا الحزب ، ان تكتسب الاستطاعة السياسية الضرورية . ومن هنا كان كل اتجاه يلغي الشروط الأساسية لحرية التعبير ، والحرية النقدية ، وحرية الميل ، والنقاش ، وبكلمة واحدة الديمقراطية العمالية ، لا يؤدي الى تكوين وتثقيف واعداد الطليعة العاملة والطبقة بكاملها لإنجاز مهامها ، بالمعنى الحقيقي لهذا التثقيف ، بل يؤدي على العكس الى تخريب فرصها التاريخية في تكوين نفسها كطبقة قائدة.

وبالتالي يمكننا أن نقول ، وقد نعود الى هذه النقطة فيما بعد ، ان كل سياسة تسير بعكس هذه الديمقراطية العمالية أهدافاً وغايات لا علاقة لها بالتحرر الذي تزعم انها تسعى اليه . انها في الحقيقة تتجه نحو استغلال – ربما تحت أشكال أخرى – الطبقة العاملة ، وتقضي اذن ، بطريقة عامة إلى الإبقاء على إطار طبقات المجتمع تحت شكل أو آخر .

٦ – المهام الديموقراطية للتجمع الديموقراطي الثوري

سارتر : ينبغي علينا بالدرجة الأولى ، لأننا على وجه التحديد نلاحظ غياب النقابات والبنية اللاديمقراطية للأحزاب في الوقت نفسه ، ألا نعتبر « التجمع الديمقراطي الثوري » تجربة سياسية فحسب ، بل أيضاً تجربة حقيقية عينية في الديمقراطية . ينبغي أن يتمكن رجال مجتمعون في شُعَب – كل شعبة تمثل بالأصل مصالح محلية ، مصالح مصنع ، مصالح قرية ، أو مصالح حي – من أن يرفعوا معاً دفاتر مطالب عينية ، بعيداً عن شعارات الاحزاب ، بعيداً عن شعارات نقابة مركزية . وينبغي ، بمناسبة تحرير هذه الدفاتر ، أن يتمكنوا من وعي مسؤولياتهم الديمقراطية ، وعملهم ، وأن يكونوا على اتصال مع الشُعَب الأخرى ، وأن يشكلوا معاً مطلباً واسعاً عينياً يتوجب على العناصر القائدة في « التجمع »

أن تعبر عنه وان توجد تركيباً له .

روسيه : انها واحدة من وظائف « التجمع » أن يثير من جديد ، ان يوقظ ، اذا شئنا ، الرأي العام الشعبي ، وأن يقوده إلى ذلك المفهوم الذي يتوجب عليه ، الى حد بعيد ، ان يصوغه هو عينه ..

سارتر : .. وأن يعيد أيضاً خلق ما اختفى منذ زمن بعيد : احتكاكاً مستمراً بين القاعدة واللجنة القائدة من جهة ، وبين عناصر القاعدة المنفصلة من جهة ثانية . ان خلايا الحزب الشيوعي ، على سبيل المثال ، منعزلة بقوة بعضها عن بعض ، ولا تعرف أي منها ما يجري في الخلايا الأخرى . وبرأيي ، إن المهمة الأولى هي ايجاد الاتصال بين جميع العناصر — أي ما نسميه بالشُعَب .

روسيه : انك تطرح مبدأ إعداد جماعي مستمر كسمة لبنية الحركة نفسها .

وأعتقد أن المطلوب من اليوم ، في مشروع توجد فيه نواة فعالة من رفاق « التجمع الديمقراطي الثوري » ، أن تتشكل لجنة مصنع تضم العمال الذين باتوا غير منظمين في النقابة ، وتضم ، ما أمكن ، ممثلي مختلف النقابات ، لتخلق من جديد ، في القاعدة ، مجال المواجهة والدرس والنقاش ، الذي تستحيل بدونه استعادة الوحدة النقابية .

انا جميعاً متفقون في « التجمع » على الأعتقاد بأن الانشقاق النقابي هو إضعاف خطير جداً للحركة العاملة ، وإن الوحدة

النقابية ضرورة ، وان إضعاف الحركة العاملة يسيء بشكل حاسم إلى النضال من أجل ديمقراطية حقيقية . لكننا لا نستطيع ان نأمل أملاً معقولاً في استعادة الوحدة إلا بإعادة خلقِ شروطِ مواجهةٍ ديمقراطيةٍ ، ولقاءٍ ودرسٍ ديمقراطيين ، على مستوى القاعدة .

٧ – مميزات الديموافراطية الحقيقية في قلب حركة سياسية

روزنتال : أريد أن أقول كلمة حول هذه النقطة . ان التبادل الديمقراطي ينبغي ان يُتصوَر بكل سعته ، ذلك انه لا ينبغي ، في حوار موجّه الدفة والقبطان ، ان تطرح مشكلات توجيه الدفة وحدها من قبل موجّه الدفة : فهذا لن يكون الا كاريكاتور الديمقراطية الواقعية . بل ينبغي حقاً ان تراقب القاعدة وجهات نظر القيادة .

ان خطر الدفاتر التي تكلمت عنها ، والذي سبق وتجلى في دفاتر عام ١٧٨٩ ، هو أن القاعدة ، لافتقارها إلى المعلومات والقدرة على التعبير ، تقتصر على المشكلات المباشرة والعينية التي تواجهها في الحياة . إن التبادل الديمقراطي ينبغي أن يُتصوَر بشكل يكون معه تبادلاً واقعياً ، يتناول المشكلات العامة ومشكلات القيادة . وهنا تكمن سلسلة كاملة من مشكلات السلوك ، تمس حقوق موجّه الدفة وقدراته .

روسيه : هذا صحيح .

سارتر : أعتقد ، بالفعل ، أنه ينبغي على القاعدة أن تطرح أسئلتها الخاصة آخذة بعين الاعتبار المشكلات العامة كما تتمثل للجنة القائدة ، وان القاعدة تتعلم بالمقابل ، بفضل اللجنة القائدة ، أن ترى أن كل مشكلة من مشكلاتها الخاصة التي هي في الواقع مظهر من مشكلة عامة ، لا يمكن أن تحل الا من خلال الطرح العام للمشكلة . إن هذه الحركة المزدوجة ضرورية لكل ديمقراطية وهي التي تحدد التحرر الحقيقي .

وبدءاً من اللحظة التي تتجلى فيها مشكلة خاصة بمشروع — على سبيل المثال مشكلة توفيق الاجرة مع تكاليف الحياة — أمام المعنيين بها على انها قابلة لتلقي حل في اطار لجان الادارة وحده ومن خلال سياسة اقتصادية عامة تشرف عليها الطبقة العاملة نفسها ، بدءاً من هذه اللحظة نكون قد حققنا تقدماً في التحرر . وعلى هذا فإن الديمقراطية ستقوم على صياغة كل مشكلة خاصة من خلال منظور المشكلات العامة .

روسيه : اذا أحسنت فهم ما قاله جيرار روزنتال ، فالمسألة هي قبل كل شيء اقامة تبادل سياسي حقيقي . وينبغي لذلك ألا يكون للقاعدة ، اذا ما استعملنا هذا التعبير ، الحق في التعبير عن رغباتها وهواجسها فحسب — وهـذا ليس بالديمقراطية بعد ، بل هو أحد مظاهرها — بل أن يكون لهـا من جهةأخرى ، وسائل ايجاد الحلول السياسية لهذه المشكلات .

كثيراً ما صادفت رفاقاً شيوعيين شباباً — من كل الجيل

الشاب ، لأن الأجيال الأخرى لن تطرح جدياً المشكلة من هذه الزاوية ، يعترضون : « تقول انه لا وجود للديمقراطية في الحزب الشيوعي ؟ لكننا ، في خليتنا ، نتناقش » . ونستطيع أولاً أن نتساءل عمَ يتناقشون به في الخلايا . وسندرك بسرعة ان المشكلات المطروقة هي بشكل عام محدودة جداً . لكن ليس هذا كل شيء . فعلاً ، إن المناضلين يتناقشون في خليتهم . ولكن ، بعد ذلك ؟ كنت أجيب مخاطبيّ : « لكن حين يكون عندكم مؤتمر ، فأين النقاش السياسي ؟ هناك مندوبو المكتب السياسي وهناك الآخرون الذين يصفقون . أو الذين يبدون ، في أفضل الحالات ، بعض الملاحظات التكنيكية عن تطبيق الاتجاه المعطى . ولا يكون هناك البتة نقاش حول الاتجاه نفسه . ان الجميع متفقون ، قبلياً على هذا الاتجاه » . وهذا هو الدليل الواضح على أنه لا وجود لنقاش حقيقي ، فلا وجود اذن لديمقراطية حقيقية . انه لا وجود لجماعية تتفق فجأة ، بمعجزة ما من السماء ، على كل حدود اتجاه تكتيكي أو استراتيجي . فالديمقراطية إذن تفترض بنية معينة . ولا بد من أدوات لهذه الديمقراطية . ولا وجود ، في رأيي ، لديمقراطية حقيقية حيث لا وجود لتعبير عام ، مطبوع ، أو لنقاش ، ذلك أنه حين تتواجه وجهات النظر لا على صعيد الخلية فحسب بل أيضاً على صعيد الحركة بكاملها ، وبطريقة يستطيع معها كل فرد أن يشارك في البحث تكون لدينا ديمقراطية حقيقية . والمثال الآخر يقدمه لنا الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفرنسي

الذي يستطيع جميع المنتسبين اليه ، وعددهم بالأمس أكبر بكثير منه اليوم (حتى الحزب الاشتراكي اخذ بعض عادات الاستبداد) ان يقولوا بدقة ما يريدونه في الشعب . ففي الحزب الاشتراكي يمكنهم أن يمرغوا في الوحل قادة الحزب . ويمكنهم تحرير أي اقتراح كان . ويمكنهم فعلياً أن يعارضوا اتجاهاً ما بأي اتجاه آخر. لكن التجربة كانت تبين أن قمم الحزب هي وحدها التي تتمتع ، من خلال آلية دقيقة في القرارات المتتالية ، بقدرة على التعبير الحقيقي في السياسة . وهذا هو نمط الديمقراطية الكاذبة ، وجواب ، إلى حد كبير ، في النهاية ، من قبل ديمقراطيتنا البرلمانية . ان التعبير عن كل الخلافات مسموح به مع اليقين ، الحاصل بفضل بنية للحزب مرنة وماهرة ، بأن هذا التعبير لن تكون له أي فعالية ، وان قبضة من كبار الشخصيات هي وحدها ، بالفعل ، التي تملي الاستراتيجية المتبعة فعلياً .

ان التعبير الديمقراطي يتطلب بنى أخرى . وينبغي أولاً قول الحقيقة . أي تقديم جميع عناصر المسائل المعالجة . وإلا كان النقاش زائفاً . ويظل الشعور بأن القيادة تموه ، تخفي ، تشوه ، وهذه هي بداية ازمة عضوية في الديمقراطية . كل شيء يمكن أن يقال ، مع ضمانات الكتمان الضرورية ، وبالتالي ضمانات الأمان تجاه الخصوم . وينبغي بعد ذلك تحطيم الحواجز التي تجزىء وتخنق النقاش في النهاية . وكما أشرت ، يا سارتر ، فإن الاتصالات الأفقية والعمودية ينبغي

ان تؤمنها هيئات اقليمية وقومية ، نظامية ، تنشر جداول أعمالها مقدماً ، وتقارير دورية من القيادة ، ووسائل التداول الدائمة كالمجلات ، والنشرات الداخلية ، الخ . ينبغي ان تجمع كل الوسائل الضرورية لتوسيع وتعميق واذاعة البحث والنقاش .

سارتر : ينبغي أن تخلق بشكل علني أجهزة لمضاعفة الاحتكاكات .

روسيه : وهذه الديمقراطية لا تعني قط الفوضى . والاعتقاد بأن الديمقراطية مرادفة للعجز والفوضى واحد من الالتباسات المدهشة التي تكثر في هذه الأيام .

إن النقاش الديمقراطي يؤدي الى إضفاء طابع الشرعية على وجهة نظر معينة ، على اتجاه معين ، موضوع موضع تطبيق . لكن الديمقراطية تريد أيضاً ، عند تطبيقها ، أن يكون لنا الحق في درسها دراسة نقدية ، يوماً فيوماً ، واعتقد أن هذه المشكلة هي مجرد مشكلة نضج سياسي .

٨ — كي تعيش الديموقراطية ينبغي ايضاً ان تكون لها قاعدة من التطور الواقعي

روزنتال : اصالة « التجمع الديمقراطي الثوري » أنه يحاول أن يعهد الى أكبر عدد ممكن بحصة من المسؤولية الفاعلة

ومن الإشراف الديمقراطي ، بحيث يكون هناك أكبر عدد ممكن من الأمناء على الحقوق الديمقراطية .

روسيه : صحيح تماماً . إن ما يقوله جيرار روزنتال يطرح مشكلة هامة ، فإذا ما فحصنا – لكن هذا قد يجرنا بعيداً – تطور الحزب الشيوعي الروسي ، الحزب البولشفي ، تبينّا أن مصدر الاختفاء التام للديمقراطية العمالية انما هو على وجه التحديد الضيق الأولي للدعم الديمقراطي . انه ، في البداية ، الثقل الخفيف جداً للطبقة العاملة الروسية نفسها ، وهو ثانياً الثقل الخفيف نسبياً لطليعتها البولشفية . وحين حُلت في البداية مشكلات الحكم ، وجد الحزب نفسه رازحاً بأسره تحت عبء مهام الادارة ، ومهام القيادة . وحدث تعديل بنيوي عميق . ولم يمكن حل مشكلات التثقيف والتكوين السياسي لأسباب متعلقة بتوفير القوى . ولم يكن ممكناً تجديد الملاكات . ولم يعد للدعم الديمقراطي ، الذي يتكلم عنه روزنتال ، وجود .

لا ينبغي فقط أن يكون في قلب الحركة دعم ديمقراطي واسع ، أي مساهمة واسعة في التخطيط السياسي ، لكن الشيء الحيوي ، الذي يظهر في الطبقة بأسرها ، في البلد بأسره ، هو دائرة واسعة جداً تكون قادرة على تولي مهمة التطبيق الديمقراطي ، وممارسة النقاش الديمقراطي .

٩ – أيّ طريق يمكن ان يفتح للنقاش النظري ؟

سارتر : كما اننا لا نريد أن نكون التعبير عن طبقة فحسب، لكننا نسعى بالأحرى، لكي نتموضع على الخط الفاصل بين الطبقات المتوسطة والطبقة العاملة، إلى تحقيق احتكاكات بين هاتين الطبقتين اللتين لهما المصالح ذاتها حول الكثير من النقاط . وهذا يقتضي أن عناصر عقائدية مختلفة ستتلاقى . وهذا يقتضي اننا سنتلاقى بأناس متشربين بالثقافة الماركسية، وبأناس لهم نقاط انطلاق مختلفة، ولا سيما فيما يخص المثقفين، لهم مبادىء يرجع أصلها إلى الفكر الفلسفي البورجوازي، الذي هو، في خير عناصره، فكر ديمقراطي .

والمهم بالنسبة لنا ان يؤدي عمل الديمقراطية الداخلية في تجمعنا إلى تأسيس تيار عقائدي مشترك بين هذه العناصر المختلفة، ولن أقول تأسيس عقيدة . وهذه الأمنية ليست طوبائية، لأن لجميع المنضمين إلى « التجمع » أفكاراً أساسية مشتركة، سواء أكانوا ماركسيين أم لم يكونوا .

وفي الحقيقة، اذا أعلنّا أن بعضهم ماركسيون أو غير ماركسيين، فهذا معناه ببساطة اننا نعرف الماركسية بطريقة ضيقة أو بطريقة واسعة، بشكل مدرسي أو باعتبارها فلسفة مفتوحة، كما جاء في أحد اعداد مجلة « اسبري » الأخيرة . والمهم قبل كل شيء هو معرفة النقاط الأساسية التي يتفق عليها، على ما أعتقد، أعضاء « التجمع الديمقراطي الثوري » .

ثمة فكر سكوني يطرح المشكلات على صعيد الأبدية وهو فكر الأحزاب البورجوازية . ومن البديهي على سبيل المثال أن « تجمع الشعب الفرنسي » يقوم على فكرة فرنسا الأبدية ، ومن المؤكد من وجهة النظر هذه ، أن السياسة التي يمكنه أن يتبناها ، سواء أعلى صعيد دولي ، أم على صعيد قومي ، ليست في الحقيقة إلا سياسة انتهازية ومرحلية تهدف الى إنقاذ بعض عناصر فرنسا التي يزعم انها لا تتغير .

انيِ مقتنع بأن المنضوين إلى « التجمع الديمقراطي الثوري » يؤمنون ، على العكس ، بما اسميه التاريخ — أي بتطور للشكل التاريخي يمكن فهم معناه وإدراك ضرورته ، ويمكن التأثير عليه لإنتاج بعض الظواهر السياسية والاجتماعية المرجوة ، بالتلاؤم مع هذا التطور بالذات .

وانني مقتنع أيضاً بأن أعضاء « التجمع الديمقراطي الثوري » يدركون أيضاً ما أسميه بالمواقف في هذا التطور التاريخي . ان هذه اللفظة ليست ماركسية ، لكن الفكرة نفسها قادرة على الربط بين الماركسيين واللاماركسيين عندنا . اننا نرى قبل كل شيء انه لا أهمية كبيرة لأن يكون الانسان مجهزاً أو غير مجهز بحرية غير مشروطة أو ميتافيزيقية . انما المهم ان يعرّف الانسان نفسه بموقفه الاجتماعي ، بانتمائه الى طبقة أو إلى اخرى ، بانتمائه ، داخل هذه الطبقة ، إلى فئة مهنية ، ان يعرِّف نفسه بمجموع المصالح . والتقنيات التي تكوّنه ، بحيث لا يكون هناك وجود لإنسان أبدي ينبغي إنقاذه ، وبحيث

تكون الوسيلة الوحيـــدة لتحرير البشر هي التأثـــير على موقفهم .

أعتقد ثالثاً ، من خلال منظور التاريخ والمواقف هذا ، ان جميع أعضاء « التجمع الديمقراطي الثوري » ، سواء أكانوا ماركسيين أم لم يكونوا ، يعتبرون الصراع الطبقي واقعاً يومياً ، أي على وجه التحديد منظوراً يتطور فيه التاريخ الذي نتكلم عنه ، بدءاً من مختلف المواقف الانسانية المعاصرة . وفي هذا الصراع الطبقي قرروا أن يقفوا إلى جانب البروليتاريا لا إلى جانب البورجوازية .

وعلاوة على ذلك ، فإن الهدف الذي يسعى اليه أعضاء « التجمع الديمقراطي الثوري » يمكن أن يعرف ، برأيي ، بأنه تحرير . انهم يعتبرون جميعاً ان الانسان ، في الموقف المعطى ، هو في حالة استلاب كما يقول ماركس ، اي انه لا يملك مصيره الخاص ، حياته الخاصة ، عمله ، وان الافكار التي تأتيه لا يكوّنها هو مباشرة . بدءاً من ضرورات موقفه ، وطبقته ، وعمله ، بل بالاحرى بدءاً من الأضاليل والعقائد التي تهدمه . اننا نرغب جميعاً في تحريره على الصعيد العقائدي من هذه الأضاليل التي تضر بالممارسة الديمقراطية لحريته ، وعلى الصعيد الاجتماعي من كل أشكال الاستغلال التي تجعل منه فعلاً انساناً مستلباً .

وأعتقد ، بهذا المعنى ، ان المعركة القديمة بين الفردية

والمجتمع معركة يعتبرها أعضاء « التجمع الديمقراطي الثوري » قد تجووزت . فقد اتخذت اما شكل فردية القرن التاسع عشر ــ كان المجتمع يعتبر تجريداً يكون فيه الأفراد ذرات واقعية ، بحيث أن نضال الفرد ضد المجتمع كان نضالاً للواقع ضد تجريد يخنقه ــ وأما شكل المذاهب الفاشية والاستبدادية التي تعتبر الفرد ، كما يقول موسوليني ، موضة تختفي تدريجياً ، باعتبار أن المجتمع هو الواقع المركب الوحيد. أما هدفنا ، هدفنا المشترك ، فهو دمج الفرد الحر في مجتمع مفهوم على انه وحدة النشاطات الحرة للأفراد. ولا يبدو لنا اليوم ان صراع الفرد والمجتمع لا يزال يحتفظ بمعنى ، على الأقل نظرياً . لهذا فنحن لا نقول فقط ان الديمقراطية ، باعتبارها وسيلة للتحرر وهدفاً نهائياً ، ضرورية ، بل نقول ايضاً انه لا يمكن أن تكون ناجعة كوسيلة وفعالة كغاية إلا عن طريق تصفية البنية الاجتماعية الرأسمالية ، أو بتعبير آخر عن طريق الثورة .

وهكذا جعلنا من أنفسنا موضع سخرية ، من قبل ريمون أرون ، الذي يعتبرنا « ورثة الرومانتيكية الثورية » .

روسيه : سأعود إلى ذلك التعبير الذي قلته في البداية ، والذي يبدو لي انه يدعم ما تشرحه في التطبيق الاجتماعي : إن تجمعنا يعتمد على طبقتين ، فهو بالتالي ليس تشكيلاً ماركسياً في بنيته .

روزنتال : « التجمع الديمقراطي الثوري » يوجه بالطبع انتباهاً كبيراً لوجود احزاب تشكل نتاجات تاريخية باتت قديمة وتعكس عصراً كاملاً . لكن تدخل التجمع ، على كل حال ، يوجه الاتهام ، بشكل ما ، إلى الطريقة التي تؤدي بها هذه الأحزاب مهمتها في الموقف الراهن وترضي الميول التي تنسجم معها .

ان وجود التجمع وضرورته يدلان على عدم كفاية الأحزاب بل ربما على تعديل في الطرق المفتوحة من قبل التاريخ . ان تجمع عام ١٩٣٥ ، الذي أفضى إلى « الجبهة الشعبية » ، لا علاقة له بالتجمع الراهن الا من حيث اسمه الملتبس به . لقد كان تجمع عام ١٩٣٥ «كارتلاً » من الأحزاب لا يضع موضع بحث لا مضمونها الاجتماعي ولا مضمونها السياسي ، أهدافها. وعلى العكس ، فإن اصالة تجمع اليوم هي التعبير ولا عن الصبوات التي باتت الأحزاب لا ترضيها . وهذا قد يضع موضـــع شك ، في المستقبل ، تركة هذه الأحزاب والأساس الذي تقوم عليه .

روسيه : انت تقترح ان الأشكال التاريخية اليوم وغداً يمكن أن تستبعد بنية الحزب ؟

روزنتال : على كل حال ، بنية الحزب كما نعرفها اليوم .

روسيه : أريد أن أبدي ملاحظة بهذا الصدد . اننا نواجه ،

من الآن ، تحت أسماء متشابهة ، منظمات مختلفة عميق الاختلاف . ان الحزب الشيوعي اليوم مختلف بشكل محسوس للغاية في بنيته عما كان عليه الحزب الشيوعي عام ١٩٢٠ . انه الاسم نفسه ، لكنه ليس المضمون نفسه . انت تقترح اذن ، عند تمحيص هذه الفكرة ، ان شكل الحزب لم يكن في الماضي ، منذ المنشأ ، الشكل الوحيد لتنظيم المعركة الاجتماعية ، وانه شكل حديث نسبياً ومرتبط ارتباطاً نهائياً بتطور المجتمع البورجوازي والبروليتاريا في هذه البورجوازية ..

روزنتال : .. وانه ليس من المحتوم في النهاية ان تكون الأحزاب ، كما نعرفها اليوم ، مدعوة دوماً ، ببنيتها واستراتيجيتها المعطاة ، للقيام بدور تاريخي .

روسيه : بل اني اعتقد ، إلى حد معين ، ان الحزب العامل ، كما نراه اليوم ، يجازف ، أثناء تطوره ، بأن يصبح أداة مباشرة للاضطهاد في يد الدولة ، بدلاً من أن يكون ما كانه في البدء : سلاحاً لهدم هذه الدولة . وهذه ظاهرة هامة جداً ولا تنطبق فقط على الأحزاب البورجوازية التقليدية أو على الأحزاب الفاشية : انها تنطبق اليوم على الصعيد العمالي . ولو كان علينا أن ندرس تجربة الانحدار السوفياتي ، لرأينا أهمية هذه الظاهرة .

لكن اذا كنت قد أحسنت فهم وجهة نظرك ، فهذا لا يعني بالنسبة لك أن المسائل الأساسية التي طرحت في الماضي ،

والمتعلقة بالتحويل الثوري للمجتمع ، والتعديل البنيوي للدولة والاقتصاد ، ينبغي أن يعاد النظر فيها من حيث أساسها ؟

روزنتال : مطلقاً بالمرة . لكن هذا قد يقتضي تحـــول الأحزاب عما هي عليه اليوم . وهذا يمكن أن يفسر موقفنا بين طبقتين كما شرحته أنت ، وهذا يمكن أن يفتح في المستقبل طرقاً جديدة للتنظيم السياسي .

روسيه : اعتقد أن هذا احد مظاهر الدراسة العامة التي نقترحها على أنفسنا ، وفي الوقت نفسه الجواب على المشكلات التي أثارها آرون ، والتي لها مظهر كلاسيكي بما فيه الكفاية ..

سارتر : وشكلي بما فيه الكفاية ..

روسيه : اليكما مع ذلك نقطة هامة . ثمة التباس خطير بيننا وبين آرون . اننا لا نفهم الديمقراطية فهماً واحداً ، جميعنا . وينبغي أن أقول ، على كل حال ، انه من الخطأ الكلام عن الديمقراطية ، لأن السياسة التي يريد أن يكون ممثلاً لها هي على وجه التحديد سياسة الحزم ، ونحن نعرف جميعاً ، منذ بضع سنوات ، ما معنى اللفظة في تطبيقهـــا اليومي .

سارتر : سأضيف أن من الخطأ التصريح بأننا اذا فشلنا ، فسيكون ذلك لأننا لم نكسب البروليتاريا إلى جانبنا ، ذلك أنني أجد عناء في الاعتقاد بأنه يدخل في حسابه اكتسابها الى جانبـــه .

١١ — لا يكفي ان نكون مناوئين للرأسمالية . دور الدولة سيدة المجتمع

روسيه : هذا صحيح . وهذه هي الناحية الغريبة في موقفه . لقد فضح الماركسيون في الماضي ، بقسوة شديدة ، الديمقراطية البورجوازية بإظهار ما فيها من خداع . انكما تعرفان الصيغة : يمنح العمال دورياً الحق في اختيار من سيمثلهم في البرلمان ، من بين سادتهم . ان هذا الانتقاد له أساس صحيح إلى حد بعيد ، كما أظهرت لنا التجربة ذلك . لكن هناك أيضاً مظهراً آخر للمسألة ، يبدو لي انه يُهمل عن قصد اليوم ، لا بدون سبب . لقد كان المطلوب ، داخل الديمقراطية البورجوازية ، النضال من أجل تطور ما سمي بالحريات الديمقراطية الأساسية . لقد شرح الكلاسيكيون الماركسيون طويلاً انه اذا كان الانتخاب العام ، أي الديمقراطية الشكلية ، يغطي السياسة المحددة لطبقة معينة ، فإنه سيسمح للطبقة العاملة بأن تتثقف ، وتتنظم ، وتستعد لدورها كطبقة قائدة ، وتكتسب الاستطاعة السياسية . لقد أثبت النقد والتجربة أن مثل هذه الحركة ، بخلاف ما كان يعتقده الاصلاحيون ، لا يمكن أن تتطور تطوراً منطقياً حسب خط معين ، باعتبار أن نظام الانتاج يفرض حدود لإمكانيات تطور الديمقراطية الاجتماعية ، والديمقراطية العمالية ، داخل الديمقراطية البورجوازية . لكن المؤلفين الماركسيين كانوا يلحون على الامكانيات الضخمة التي تمنحها

الديمقراطية البورجوازية للطبقة العاملة لتستعد لدورها التاريخي . بينما كنت أعيد موخراً قراءة « الدولة والثورة » ، وقع نظري على هذا المقطع الذي يستشهد فيه لينين بماركس وهو يشرح أن العنف ضروري في القارة الأوروبية من أجل التبديل الاجتماعي . ويفسر لينين : كان ماركس ، حينما كتب هذا ، يستبعد انكلترا ، وكان على حق ، لأن انكلترا كانت لا تزال ضعيفة التسلح ، ضعيفة البيروقراطية ، إلى حد كان من الممكن معه في ذلك الموقف الوصول إلى تبدل اجتماعي بغير طريق العنف . إن هذا المقطع المدهش يوكد على ما تطرحه فاقة الديمقراطية البورجوازية وانحطاطها من مشكلات خطيرة أمام الطبقة العاملة ، وبشكل عام ، أمام الجماهير العمالية .

إن هذا النص يساعدنا على تحديد كيفية فهمنا للديمقراطية . اننا لا نعتقد ان الذين يتمتعون اليوم بالامتيازات سيتخلون عنها لأننا سنقنعهم أن مصلحة التاريخ في تخليهم عنها . اننا جميعاً متفقون على الاعتقاد بأن التحول الاجتماعي لا يتم بالإقناع العقائدي لأصحاب الامتيازات (وهذا لا يعني انه لا يمكن اكتساب أفراد منهم ، فماضي الحركة العمالية يثبت العكس) . لكن لينين كان دوماً يوكد ، حين يتكلم عن دكتاتورية البروليتاريا ، على أن دكتاتورية البروليتاريا تعني دكتاتورية الغالبية العظمى من المجتمع على أقلية ، وأن هذه الدكتاتورية ينبغي ان تترافق بديمقراطية واسعة جداً ، ديمقراطية

أكثر واقعية وأكثر تماسكاً من الديمقراطية البورجوازية ، لمجموع الجماهير العمالية . هذه هي المشكلة التي كانت تطرح وتشرح ، في كل لحظة ، من قبل النظريين الماركسيين في الماضي ، وهي المشكلة التي نطرحها نحن أيضاً . وإذا كنا نعتقد أنه سيكون من الضروري ، في وقت أو آخر ، اعلان القطيعة بوحشية ضد الذين يتمتعون بالامتيازات في مجتمعنا اليوم ، فنحن مقتنعون أيضاً كل الاقتناع اننا لن نستطيع أن نخطو خطوة الى الأمام في اتجاه تحرير الطبقة العاملة والمجتمع بأسره دون ان نؤمن لمجموع الفئات العمالية تطبيق ديمقراطية واسعة جداً .

وقد يُظن أن في هذا موقفين لا يمكن التوفيق بينهما . وأنا لا أعتقد أن الأمر هكذا فعلاً . بل أعتقد انه تمكن ممارسة سياسة عنف ازاء أقلية جزئية من المجتمع بتأمين تطبيق ديمقراطي أصيل تماماً للغالبية العظمى . إن التاريخ — وهذا هو الشيء المهم الذي كان يجهله النظريون في الماضي — تاريخ ثورة تشرين الأول وروسيا المعاصرة يظهر لنا أن تحول علاقات الانتاج لا يكفي لخلق الاشتراكية ، وإن هذا التحول إذا لم يتم ولم يطبق في إطار ديمقراطية واسعة للجماهير العمالية ، فإننا سنشهد عندئذ ظاهرة استغلال جديدة . ان تحول علاقات الانتاج يحطم الملكية الخاصة ، ويجعل من الدولة المالك الجماعي للاقتصاد . وكي يكون هذا الاقتصاد الجديد الملكية الجماعية للطبقة العاملة والجماهير العمالية ،

أي كي يتخذ طابعاً اشتراكياً حقيقياً ، ينبغي أن تكون هذه الطبقة العاملة مالكة للدولة المالكة الاقتصاد . ان الديمقراطية العمالية يمكن أن تتخذ اشكالاً متنوعة أعظم التنوع ، لكن وجودها ضروري كي تصبح الدولة الملكية البروليتارية . أما إذا لم يتحقق ذلك ، وإذا لم يكن للإشراف على جهاز الدولة من وجود ، فإن الدولة تنهي تطورها ، لا باضمحلالها كما تتوقع النظرية الماركسية ، بل باكتسابها استقلالاً كاملاً ازاء المجتمع ، و « بتحررها » من المجتمع ، وبانقلابها بالتالي إلى جهاز استغلال جديد لهذا المجتمع من قبل موظفي الدولة ، وهو استغلال أعنف غالباً من الاستغلال الرأسمالي .

أعتقد أن هذه مشكلة بالغة الأهمية بالنسبة لتكوين ملاكات ثورية ديمقراطية اليوم . لقد كان المقصود ، في الماضي ، فضح التضليل البورجوازي، فضح الاستغلال الرأسمالي ، وإظهار دوافعهما . وهذا لا يزال ضرورياً إلى اليوم ، لكنها لم تعد المشكلة الوحيدة . لقد كان المقصود ، في الماضي ، إظهار أن الفوضويين لا يأتون بحلول واقعية ، بحلول قابلة للتطبيق ، للمشكلات التي تطرحها الدولة البورجوازيــة والاقتصاد الرأسمالي أثناء تحوله . والمطلوب اليوم أيضاً بلا ريب تكرار هذه الحقيقة ، لكن المطلوب من ناحية أخرى إظهار هذه الحقيقة ، ألا وهي اننا قد نكون أمام دولة غير رأسمالية ــ روسيا السوفياتية ليست دولة رأسمالية ، بل هي دولة قاطعت نمط الانتاج الرأسمالي والملكية الخاصة ــ ومع

ذلك فإن هذه الدولة قد تكون قائمة على استغلال للإنسان ، وللعمال ، ولا دخل لها بالاشتراكية في شيء . اننا نجد انفسنا أمام مهمة أعقد وأصعب . فليس المطلوب فقط فضح تضليل الملكية الخاصة وتضليل الرأسمالية ، وتضليل الاحتكار ، بل أيضاً شرح الدور التاريخي لدولة أصبحت المالك الجماعي للاقتصاد ، بيد انها ، كدولة ، تحررت من جماهير المجتمع العمالية ، وأقامت امتيازاتها وامتيازات جهاز موظفيها على عمل الجماهير .

أعتقد أن هذه هي المشكلة الرئيسية اليوم . وما لم نبين هذه الحقيقة ، فسيقع التباس عميق بين من هو مناوىء للرأسمالية وبين من هو اشتراكي حقاً . وما دام هذا الالتباس موجوداً فستكون هناك صعوبات ضخمة أمام اعادة خلق طليعة ثورية واجتماعية جدية فعلاً . وبرأيي ، أن الخلافات مع الحزب الشيوعي ليست خلافات مرحلية أو خلافات على السياسة اليومية فحسب ، بل هي خلافات تاريخية . انني لا أعتقد ان التحكم ، الذي هو طابع مناهج العمل والحياة الداخلية في الحزب الشيوعي ، هو نتيجة لما لست أدري من ضلال عقلي لدى الزعماء الشيوعيين . انه التعبير عن فئة اجتماعية جديدة في تطورها التاريخي . انه التعبير عن علاقات اجتماعية جديدة وجدت في قسم كبير من الكرة الأرضية ، ونرى امتدادها اليوم إلى قسم كامل من أوروبا . انه التعبير عن علاقات اجتماعية قائمة على استغلال الدولة ، المالك الجماعي للاقتصاد ،

للجماهير العمالية الخاضعة لها .

ان هذه الصيغ يجب أن تدرس ، وتمحص ، وتحدد ، لكننا بمقدار ما نوضح هذه المسائل نكون ، في رأيي ، قد اعدنا فتح المجال أمام ظهور طليعة واعية وديمقراطية ثورية .

١٢ – من هو الرومانتيكي والطوبائي ؟

سارتر : ينبغي أن نصفي دفعة واحدة ونهائية هذا التعبير : « الرومانتيكية الثورية » الذي يستعمله آرون ، والذي هو التعبير النموذجي الذي يستخدم لتنفير الناس من مذهب ساذج ، عاطفي ، حالم أكثر مما ينبغي . ان الرومانتيكية تعني ، في نظر آرون ، أولوية العاطفة على العقل ، والمثل الأعلى على حس الواقع ، والحلم على العمل الحقيقي . ومجمل القول انها تعني اعتبار الثورة اسطورة كبرى تستخدم لتحريض الجماهير ، لكنها ستنهار عند التحليل .

إذا كنا رومانتيكيين في ثوريتنا ، فمن البديهي أن على آرون – غير الثوري حتماً – أن يصفّ نفسه إلى جانب الكلاسيكية ، أو بالأحرى إلى جانب الواقعية . إذن فآرون يرى أن تفسير الموقف الراهن سيكون رومانتيكياً اذا ما رئي انه ينبغي ان يفضي إلى ثورة ، وواقعياً تحليلياً إذا ما رئي انه لن يفضي اليها .

ما هي إذن وجهة نظر آرون؟ انها تقريباً التالية : ان المشكلة الوحيدة في رأيه ، المشكلة الاجتماعية الوحيدة ، هي مشكلة توزيع الثروات ، حين تكون هذه الثروات غير كافية . إن المجتمع الراهن يعاني من نقص في اعداد الاستهلاكية المخصصة للتوزيع . والمشكلة بالتالي ، بالنسبة له ، هي مشكلة توحيد الطرق التحكمية وطرق الدعاوة — أو الأضاليل — لمنع الأقل حظاً في الحياة من اثارة اضطرابات لا تستطيع ، من نفسها ، الا أن تفضي إلى الفوضى ، وبتعبير آخر ، إن الواقعية هنا تكمن في الصمود ، الصمود بحيث لا يتحطم المجتمع القائم ، باعتبار ان اقامة نمط آخر من المجتمع ، لا يأتي بالوفرة من نفسه ، لا يمكن أن تؤدي الا إلى نمط آخر من السلطة . وبتعبير آخر أيضاً ، ان جميع المجتمعات متماثلة في نظره اليوم ، باعتبار ان عليها جميعها ان تكون تحكمية ، لتتمكن من اعادة توزيع الثروات الناقصة .

وهذا ما يقوده ، على الصعيد الاقتصادي ، الى القبول بأن « تجمع الشعب الفرنسي » حين يستلم الحكم — مـا دام يعتقد انه سيستلم الحكم — فإن سياسته ينبغي أن تقوم على أساس تجميد الأجور مع ترك حرية التنوع للأسعار ، لأن القدرة الشرائية ، كما يقول ، اذا ظلت ثابتة في مستوى معين ، فإن الأسعار هي التي ستتلاءم مع هذه القدرة الشرائية . وإذا ما سئل : « بعد كم من الزمن؟ » فإنه يجيب : « بعد سنة ونصف ، أو حوالي سنتين » . أليس طوباثية الاعتقاد

بأن حزباً ما ، ما إن يستلم الحكم ، سيظهر عداءه للطبقة العاملة بسجن زعماء الحزب الشيوعي الذين تعتبرهم هـذه الطبقة ممثليها ، وبدلاً من تغطية هذه التدابير بديماغوجية اقتصادية ، فإنه سيحقق ، كتدبير اقتصادي أول ، تجميد الأجور الذي لن تكون له من نتيجة ، بانتظار تلاؤم الأسعار مع الأجور ، الا تخفيض شروط حياة الطبقة العاملة ؟ كيف يمكننا أن نتصور ان سواد الأمة الفرنسية سيقبل دون احتجاج ؟ لو طرحنا هذا السؤال على آرون ، لأجاب « واه ! إن الطبقة العاملة متعبة جداً ! » . انني أرى ان الطوبائية ، وإذا شئنا الرومانتيكية المعكوسة ، هما من جانب آرون .

روسيه : الرومانتيكية ومقدار لا بأس به أيضاً من الكلبية .

سارتر : كلبية ليست حتى بذكية، وإذا لم تكن الكلبية ذكية ، فما يبقى منها ؟

إن واقعيته تقوده ، شأنه أصلاً شأن الكثيرين من أعضاء قيادة أركان « تجمع الشعب الفرنسي » ، إلى أن يصف نفسه إلى جانب احدى الدولتين العالميتين الكبيرتين اللتين تهددان بإلهاب نار الحرب . فمن « الرومانتيكية » الاعتقاد بأن السلام لا يزال ممكناً . وإذا ما أعلن المرء ان الحرب محتومة فإنه يساهم فوراً في تعجيلها ، وهذا ما يثبته بما فيه الكفاية « تجمع الشعب الفرنسي » حين يوجه نداءات إغراء إلى أميركا كي تنظم جيشاً دولياً تكون فيه لفرنسا مكانتها ، وكي تجهز القواعد ، أو كي تساعد على اعادة تكوين الجيش

الفرنسي . ان هذا النظري الذي يزعم أن شقاء المجتمع راجع إلى نقص المواد الاستهلاكية ، يرى ان السياسة الواجب إتباعها هي إعداد الحرب ، مما ستكون نتيجته ، مهما كان الأمر ، إنقاص هذه المواد الاستهلاكية أكثر أيضاً ، والإسراع بالتالي ، حسب مبدئه الخاص ، في إلقاء الدولة في حضن نظام تحكمي .

بيد انه يصرح ، وهو يعد هذه الكارثة ، أن الناس الذين يريدون أن ينظموا ديمقراطية اشتراكية وسلمية هم طوبائيون . أي أمل اذن يخالج هذا النظري الحزين الذي لا يتوقع من حل آخر غير الدكتاتورية والحرب ، أي أمل يخالجه كي يلتفت نحو السياسة ؟ انه يرى ان علينا : « أن نحافظ على وضع الأمور ، نحن وأعقابنا ، مدة طويلة بما فيه الكفاية كي يأتي تقدم العلم بالوفرة على الأرض » .

انـــني اسأل ، مرة أخرى أيضاً ، من الرومانتيكي والطوبائي : الانسان الذي يعتمد على تطور العلم في عدة قرون والذي يقبل ، أثناء ذلك ، بالعيش في ظل نظام تحكمي متشدد — مع الاعتراف بأنه نظام لا يمكن أن يفرض ويستمر إلا بالقوة — أم الذين يريدون أن يحاولوا تدبر شؤونهم بأنفسهم دون السعي لمعرفة كيف سيسوي احفاد أحفادهم مشكلة التغذية ؟

روسيه : سأطرح على آرون السؤال التالي : ما يضمن له اذن ان التقدم العلمي سيعني في المستقبل ما لم يعنه في الماضي ؟

أي التحرر العام للمجتمع بواسطة انتاج موضوع تحت متناول الجميع ؟

روزنتال : سؤال آخر : كيف يمدح ، على أساس هذه الفرضية بالذات ، أنظمة تعرقل ، ولا تحبذ ، الاختراع والثقافة العلمية والانتاج ؟

روسيه : لقد توفر لنا استخدام الطاقة الكهربائية في الانتاج ، مما حقّق مصادر للحياة هامة . ولقد تطورت هذه الطاقة في إطار الاحتكارات الكبيرة . فلمَ يريدون اليوم ألا تستأثر الاحتكارات نفسها بالتطور التطبيقي للطاقة النووية ؟ انها طوبائية من آرون الاعتقاد بأن التطور التكنيكي سيؤدي بالضرورة إلى تحرر اجتماعي .

سارتر : انه لا يعرف الولايات المتحدة الأميركية ، ولقد خيبت أمله كثيراً حين قلت له إن التطور الاجتماعي والثقافي وتحرر العمال في أميركا لا يتناسبان تناسباً مطرداً حتماً مع التطور الصناعي ، بل تناسباً شبه عكسي . لقد رأيت ، في تلك اللحظة ، انني أهدم احدى أساطيره ، وقد قال لي بالفعل : « انني أرى ان تحرر المجتمع وثقافته يتناسبان تناسباً مطرداً مع استطاعته الصناعية » ، مما يبدو لي اسطورة رومانتيكية تماماً .

روسيه : من الواضح انه اذا لم يكن لهذه الاستطاعة الصناعية من وجود ..

سارتر : اننا متفقان تماماً !

روسيه : .. فهذا يضع عقبات ضخمة أمام التحرر الاجتماعي ، لكن من الواضح انها وحدها لا تكفي لتحقيقه .

روسيه : هذه هي المشكلة كلها ، أو بالأحرى ألفباء المشكلة : ان الاشتراكية ما كانت لتخطر ببـــال في عصر الاقتصاد الاقطاعي لأسباب متعلقة بالامكانيات التكنيكية على وجه التحديد . لكنها ليست بمعقولة منذ ثلاثين أو خمسين عاماً ، مع أن هذه الوسائل التكنيكية قد توفرت لنا ، بدون تدخل من العامل الاجتماعي والعامل السياسي والعامــل الانساني ، تدخلاً يكون حاسماً .

مرة أخرى أقول انه لا يوجد في التاريخ ليالٍ كليلة ٤ آب . لا يوجد وقت يقتنع فيه الناس الذين يقبضون زمام الأمور والامتيازات ، بالعقل المتعقل ، بأنه ينبغي عليهم أن يتخلوا عن امتيازاتهم لفائدة التاريخ . هذا لا وجود له ، وعندنا الدليل على ذلك ، مع الأسف ، في السنوات العشرين الأخيرة دون أن تكون بنا حاجة للإلحاح .

روزنتال : من جهة أخرى ، ان وفرة السيد آرون ، التي يسميها الماركسيون تطور قوى الانتاج ، تعدل التاريخ ، لا بقوتها الخاصة ، بل بواسطة الحركات السياسية والاجتماعية .

١٣ ــ من اجل سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة .

روسيه : ان بحثنا عبثاً عن برنامج اجتماعي « لتجمع

الشعب الفرنسي » شيء له دلالته . ان « تجمع الشعب الفرنسي » يتبنى ، في حقيقته ، ومن وجهة النظر هذه ، المفهوم الفيشي (نسبة إلى حكومة فيشي) الذي هو ، برأيي ، أشد المفاهيم رجعية في فرنسا . اننا نواجه ، في فرنسا ، بورجوازية متيبسة ، مصابة بفقر الدم ، تعيش على إرثها منذ نهاية الحرب الأولى . ان ترسانة الأدوات التي تملكها البلاد قديمة قدماً لا يصدق (على الأقل ثلاثون سنة من الاستعمال) ، لأن بورجوازيتنا الفرنسية لم تشأ قط أن تجازف أي مجازفة بهدف تجديدها . وهذا ، تاريخياً واجتماعياً ، اختبار ذكاء . ان البورجوازية الفرنسية ، التي هي من أقدم بورجوازيات أوروبا ، لهي اليوم مشلولة وليس لها الا هدف واحد : لا أن تزيد قوى الانتاج ، بل أن تحافظ على السوق المتواضعة الموجودة . انها تعيش اجتماعياً عيشة ضنكة في اطار امتيازاتها و « تجمع الشعب الفرنسي » يعبر عن ذلك .

لقد تكلمت إلى عدد معين من رجال الأعمال والصناعة الذين يدعمون « تجمع الشعب الفرنسي » لأسباب شتى ، وبخاصة لأنهم يخافون من الروس ، فأبدوا لي جميعاً هذا القلق : « ستكون لنا في تشرين الأول ، أو على الأقل في أجل قريب ، غالبية انتخابية . ستكون لنا حكومة ديغولية . ثم لن تفعل الحكومة الديغولية شيئاً ، وعندئذ يعاد طرح المشكلة كلها من جديد » .

كثيرون يلتفتون نحونا ويسألون : « وأنتم ، ماذا ستفعلون

لو كانت لديكم امكانية العمل؟ » . أعتقد أنه لا يكفي أن نقول لهم : سنحول علاقات الانتاج ، سنقيم الاشتراكية وسيسير كل شيء على ما يرام . ان هذا لواحد من الأجوبة اللفظية الخالصة غير المجدية البتة . البعض يزعم ان « التجمع » ليس عليه ، في المطاف الأخير ، أن يتبنى شعارات أصيلة على الصعيد الاقتصادي . قبل كل شيء لأنه لا وجود لشعارات أصيلة ، ولأن كل شيء قد قيل بصدد هذه المسائل ، ولأن المهمة الحقيقية هي تطبيق ما يتكلم عنه الآخرون ، دون أن يحققوه . ثمة ذرة من الحقيقة في هذا الكلام والكثير من الخطأ . وإذا كان الآخرون لا ينتقلون إلى التطبيق ، فذلك في الحقيقة لأنه ليس لهم برنامجنا نفسه . ان جميع الرفاق في « التجمع » متفقون على الاعتقاد بأنه لا يكفي ان نرسم وندافع عن مطالب اقتصادية جزئية ، وان هذا الدفاع ، كي يكون تطبيقياً فعلاً ، ينبغي أن يتطلب حلولاً تتعلق بقلب اقتصادنا بالذات . إن الدور المهم للمطالب الجزئية هو فتح الطريق أمام الحلول الرئيسية . والمطلوب أولاً أن نقول ما يبدو لنا أكثر استعجالاً من غيره اليوم في الميدان الاقتصادي . والمهمة الأكثر استعجالاً ، والأكثر أهمية ، هي رفع مستوى حياة الجماهير ، واشباع الحاجات الأساسية لأفقر فئات الطبقة العاملة والطبقات المتوسطة . وستواجه الديمقراطية تهديداً خطراً ما لم نبلغ هذا الهدف الفوري . ينبغي أن تلقى في السوق مواد استهلاكية أكبر عدداً بكثير من الآن وبأسعار

تكون بقدرة أفقر الناس. وهذا يطرح مشكلات اعادة التوزيع ، ومشكلات متعلقة بالعلاقات بين المدينة والريف ، وبخاصة مشكلات انتاج . ينبغي أن تنتج صناعتنا اكثر بكثير مما تنتجه الآن. لكننا لا نستطيع أن نطلب الى العمال أن ينتجوا اذا كنا لا نستطيع أن نضمن لهم ان السلع التي سينتجونها ستستخدم مباشرة في تحسين شروط حياتهم. لقد خدعوا بقسوة كبيرة ومنذ عهد قريب جداً . إن زيادة الانتاج تفرض مهامّ تصبح أساسية بسرعة . لقد أظهرت الوقائع منذ عشرين سنة أن جزءاً هاماً من أرباب العمل الفرنسيين ، ومن أرباب الصناعة الكبيرة والعالم المالي عاجز عن تطوير الاقتصاد بحيث يشبع الحاجـــات الأساسية للحياة اليومية . ان كل السياسة الاقتصادية لملاكات الصناعة الفرنسية قد قامت ، منذ غداة الحرب ، على العيش عيشاً متواضعاً من مواردها الذاتية ، وعلى عدم المجازفة بأي مجازفة ، وعلى شل القوى المنتجة ، وعلى التمسك بوضع تكنيكي متخلف. لكن مع التمسك ، في الوقت نفسه ، بالامتيازات الاجتماعية ، وبالتالي تحميل العمال عناء دفع ثمن هذه الامتيازات ، باعتبار ان الأقتصاد الفرنسي يتقهقر اكثر فأكثر في السوق العالمية ، وتطرده منها المنافسة ، وباعتبار ان السوق الداخلية تنكمش انكماشاً محتماً . فهي ، عملياً اذن ، سياسة مالتوسية كانت نتيجتها الفورية القاسية تدهور مستوى حياة الجماهير العمالية . ان هؤلاء الناس يكذبون حين يزعمون انهم لا يملكون وسائل

تجديد جهازهم الصناعي . والحقيقة انهم لا يريدون تجديده . انهم يريدون الحفاظ على أرباحهم ، وامتيازاتهم ، في سوق تزداد انكماشاً باستمرار بسبب عجزهم ونقصهم . لقد اصبحوا طفيليين ، بأدق معنى لهذه الكلمة ، يخنقون الاقتصاد ويشلونه . ولتحقيق المهمة الاساسية : زيادة الانتاج ، ينبغي أولاً طردهم من المناصب التي يشغلونها ، لا بإعطائهم ايرادات مدهنة ستسمح لهم ، بطريقة غير مباشرة ، بعرقلة السياسة الجديدة ، بل بطردهم عن عمد لأنهم اصبحوا من جميع الجوانب طفيليين .

و « التجمع » مستعد ، بالمقابل ، لأن يعمل على اساس خطة اقتصادية تهدف الى رفع مستوى حياة الجماهير ، مع جميع ارباب العمل ومدراء الصناعة الذين يعترفون بهذا العجز المصاب به الجزء الأكبر من البورجوازية الفرنسية . ومن الحماقة استبدال ارباب العمل المشلولين ، المتيبسين ، ببيروقراطية دولة غير متخصصة ، غير مسؤولة ، وطفيلية هي الاخرى . إن الشعار الاول هو طرد ارباب العمل الطفيليين ، والشعار الثاني هو فتح نوافذ المكاتب على مصاريعها ، وتهوية الادارة ، ورفت جميع العاجزين بحزم في هذا الميدان ايضاً . والشعار الثالث هو تسليم جميع المناصب ذات المسؤولية الى جهاز نشيط فعال .

ومن الضروري ، في شروط بائسة ، وتجاه فقر أدواتنا ، وقلة مواردنا من المواد الاولية ، انتهاج المركزية بحزم في

السياسة الاقتصادية الجديدة . ينبغي أن تكون هناك خطة ، وينبغي أن تطبق هذه الخطة قيادة مركزية فعالة . وينبغي ان تصبح القطاعات الفعالة من الاقتصاد التي طرد منها الاحتكاريون الطفيليون ملكية جماعية للأمة . ولتجنب تكاليف بيروقراطية الدولة الضخمة ، ليس هناك من وسيلة اخرى الا تنظيم إشراف ديموقراطي حقيقي على الجهاز الاقتصادي من القاعدة الى القمة . ينبغي ان نعيد البحث وان نجد البنى الضرورية التي تسمح بحل هذه المشكلات التكنيكية . وحين تكون الصعوبة ذات صفة تكنيكية ، فإنها تحل دوماً . وما ينبغي أولاً هو الإقناع بالضرورة السياسية لمثل هذا الحل . ان أرباب العمل الواعين لمهام مرحلتنا ، والمدراء ، وتكنيكيي الصناعة ، ينبغي أن يمثلوا في لجان الادارة والعمل إلى جانب الممثلين العماليين المتخصصين . وينبغي أن تعمل هذه اللجان في اطار خطة اقتصادية ترسمها هي نفسها ، وترضى بها السلطة السياسية ، وتتمتع بالوسائل التي تستطيع هذه السلطة أن تقدمها لها. لكن إذا كان ينبغي أن تتمتع هذه اللجان بسلطة المكاتب ، فإنها لا تندمج بمكاتب الادارة . انها تعمل بموجب قواعد المدخول والمردود . وينبغي على النقابات أن تعبيء ملاكاتها وقاعدة الحركة العمالية لدعم مثل هذا الجهد ؛ انها بطبيعتها أداة الإشراف التطبيقي والجسر اللازم بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تسهم في هــذا الجهد نفسه . ومرة أخرى أقول انه ينبغي ان نعرف البنى العينية التي تسمح

بدعم مثل هذا المشروع . لكنها ستكتشف أيضاً عند البدء في تحقيقه أن سياسة اقتصادية جديدة ، تتطور على صعيد مشابه ، ستسمح في الشروط المالية والتكنيكية الراهنة برفع مستوى الحياة رفعاً مرموقاً .

والطريق الثاني لسياسة اقتصادية جديدة هي إقامة علاقات جديدة كل الجدة مع دول مع وراء البحار ، وبخاصة مع أفريقيا الشمالية . إذ توجد هناك ، تحت الأرض ، ثروات لم تستغل مطلقاً . إن خطة تصنيعية لهذه البلاد ستسمح بتوجيه ضربة قاضية إلى الإفقار المزمن للجماهير الشعبية الوطنية ، وبزرق الاقتصاد الفرنسي بدم جديد ، وبإيجاد مجال لاتفاق سياسي متين مع بلاد ما وراء البحار ، في آن واحد . لكن بسبب السياسة البلهاء التي انتهجت حتى الآن من قبل الاستعماريين العميان وبسبب نتائجها ، ينبغي أولاً اعطاء الضمانات السياسية الضرورية لشعوب بلاد ما وراء البحر . وهـذه الضمانات هي الاعتراف باستقلالها السياسي ، والاداري والحقوقي ، والاعتراف لعمال ما وراء البحار بالحقوق نفسها التي للعمال الفرنسيين وبالمزايا الاجتماعية نفسها ، واقامة علاقات اقتصادية جديدة ، لا على أساس الاعتراف بامتياز للدولة الأم (المتروبول) ، بل في إطار شركة عضوية بين شركاء متساوين .

وأخيراً فإن الطريق الثالث المفتوح أمامنا هو تدشين سياسة

تقارب اقتصادي واجتماعي في أوروبا ، هدفها الرئيسي تنظيم اتحاد اشتراكي أوروبي . فينبغي أن تستأنف الاتصالات مع المنظمات الديمقراطية والعمالية والنقابية والسياسية في مختلف البلدان الأوروبية ، وبخاصة اليوم في فرنسا والمانيا وايطاليا ، على أن يكون هدفها العملي الاجابة على هـــذا السؤال : «أي اتفاقيات يمكننا أن نعقدها فوراً في المجال الاقتصادي ، وأي فروع من صناعاتنا يمكننا أن نوفق بينها ، وبأي طريق ، وبأي حلول متتابعة يمكننا أن ننتهي إلى توحيدٍ وتنظيم مشترك لإنتاجنا ؟ » .

سارتر : ان الاتجاهين الاخيرين لا يبدوان لي متنافرين .

روسيه : مطلقاً . بل على العكس . إن مثل هذه السياسة تتطلب الدعم المباشر من تلك الدائرة الاجتماعية الواسعة التي تكلمنا عنها ، والتي لا تملك اليوم منبراً ، ولا حزباً ، ولا تجمعاً يتجاوب مع مصالحها ورغباتها وهواجسها . ان تجمعنا انما يوجه النداء إلى هذه المئات من الألوف من الرجال والنساء . وهذا لا يعني بالضرورة ، كما كان يحدد روزنتال ، الاتجاه نحو حزب جديد . ومن الممكن أن يكون شكل التجمع شكل الغد الحقيقي ، لكن مع محتوى نظري واضح أكثر فأكثر . على كل حال ، إن إنجاز هذه المهـــام هو الطريق الوحيد ، على ما يبدو لي ، لتشكيل ملاكات سياسية جديدة متخصصة . انني ألح من جديد على هذه النقطة .

١٤ — المذهب الدولي (Etatisme) المناويء للرأسمالية والميول السياسية في المرحلة الراهنة

روسيه : لقد كان التمييز بين الميول يتم ، في الماضي ، بشكل مجمل بالنسبة لفضح الاستغلال البورجوازي ، ومن جهة أخرى بالنسبة للتباين بين التيار الفوضوي والتيار الاشتراكي في العالم العمالي . ومنذ ١٩١٧ وحتى الأعوام السبعة أو الثمانية الأخيرة ، لم يعد الصراع صراعاً بين الفوضوي والاشتراكي ، بل أولاً بين اللينينيين والاصلاحيين ، ثم بين التيار الشيوعي في تطوره الستاليني الضخم وبين جناح صغير من طليعة ضئيلة ، متفاوتة في نزعتها التروتسكية ، ومن جهة أخرى مع ميول كانت تعبر عن الديمقراطية العمالية على الصعيد النقابي ، وعلى الصعيد السياسي ، لكنها لا تملك سلاحاً عقائدياً وسياسياً محدداً . وكانت جميع هذه المعارضات تقف في وجه الستالينية كجدال داخل طبقة واحدة ، كنقد لمشروع مشترك يسيء ادارته المسؤولون عنه . ومن كلا الطرفين ، كان الجدال يتخذ أحياناً طابعاً من عنف بالغ ، لكنه ينحصر بين ممثلي طبقة واحدة خائضين مغامرة تاريخية واحدة . أما التمايز اليوم فيتم دوماً بالنسبة لنقد الاستغلال البورجوازي والنضال ضد الأحزاب التي تمثله . أما التمايز عن المذهب الاصلاحي القديم ، فقد تكفل التاريخ به بأن جعل منه مذهباً لاغياً . ان التمايز عن الستالينية ما عاد

يتبع المجرى نفسه . انه لم يعد نقاشاً بين أناس يساهمون في المشروع نفسه . إن الستالينية هي الحزب السياسي لتكوين اجتماعي تاريخي جديد ، تستغل فيه الدولة ، مالكة الاقتصاد ، الجماهير العاملة . فالتمايز يتم إذن الآن بين « مناوئين للرأسمالية وأنصار الدولة » وبين الديمقراطية الثورية ، التي تعود إلى تراث الماركسية والاشتراكية في إرادتها تحويل علاقات الانتاج في الاتجاه الجماعي ، لكن عن طريق تحقيق هذا التحويل بالإشراف الديمقراطي للجماهير العاملة على الدولة الجديدة والاقتصاد الجديد . وأعتقد أن هذا هو التمايز الحقيقي اليوم .

روزنتال : اننا نستطيع أن ننتظر ، بالنسبة لهذه السياسة ، دعم العديد من العمال الشيوعيين الذين يسيرون في الساعة الراهنة ، وراء سياسة لا يسيرون وراءها أصلاً إلا لأنها خير الموجود .

روسيه : هذا واضح . لكنهم ، على وجه التحديد ، يسيرون وراءها ، لأنهم يواجهون دوماً ، في الساعة الراهنة ، هذه المشكلة : من ناحية أولى ، رأسماليون معروف عنهم انهم كذلك ويصرحون ، أصلاً ، بأنهم كذلك ، ومن الناحية الثانية ، الروس الذين ليسوا برأسماليين . لقد ساد الاعتقاد دوماً حتى الآن بأن من هو غير رأسمالي في أيامنا اشتراكي حتماً . لقد أظهرت الأحداث والوقائع أنه من الممكن أن يظهر مجتمع سمته الأساسية ألا يكون رأسمالياً ، وأن يكون

قد قاطع علاقات الانتاج وعلاقات الملكية الرأسماليين ، لكنه في الوقت نفسه مسبب لشكل جديد من الاستغلال . وعندما يفهم هذا سيفتح الباب أمام اعادة تجمع واسع المدى جديد .

وهذا يعني أيضاً أن هذا الفهم لا يمكن أن يتم بواسطة درس نظري للمشكلة الاجتماعية فحسب ، بل أيضاً بدرس السياسية اليومية و ..

روزنتال : .. وحتى من خلال عمل !

روسيه : .. وأيضاً وبشكل أساسي من خلال عمل..

روزنتال : يتضح ، مع الزمن ، ان الخلافات مع الشيوعيين ، التي كانت تبدو تكتيكية ، إنما هي خلافات أساسية على الأهداف والتصورات التاريخية . وينتج أيضاً ، لدى المناضل الشيوعي ، من توجيهه الأساسي ، تكوين بسيكولوجي يجعله عاجزاً عن القيام بهذه المهام التاريخية .

روسيه : كثيرون من الشيوعيين وكثيرون من الرفاق المناصرين للشيوعيين بقدر متفاوت يرون في هذه المسألة مسألة فردية . انهم يقولون : « انها حالة السيد آراغون . وحين سيستبدل السيد آراغون بآخر ، فالحال ستتغير » . وعليهم أن يلاحظوا اليوم ، بعامل من صدفة غريبة ، وجود أمثال آراغون في جميع بلدان العالم التي يوجد فيها ستالينيون ، وان تصرفهم واحد . ان الحالات الفردية تعبر عن اتجاه ، عن سياسة . والمهم من ناحية أخرى الموقف في المشروع أو

في النقابات . فحين يبدي اليوم بعض العمال خلافهم مع الموقف الشيوعي ، فإنهم يتعرضون لمعاملة قاسية من قبل المناضلين الستالينيين . فهناك ضغط مادي يطبق على الرفيق العامل الذي يشتغل مع سائر الرفاق ، لا على الخصم البورجوازي وحده . وهذه علامة مميزة لسياسة معينة . وهي أيضاً علامة مميزة لسياسة تقوم على اتباع خط معين اتباعاً سلبياً ، علامة مميزة تدل على أن السياسة باتت لا ترسم بشكل جماعي منذ سنين .

وبعد أن قلت هذا ، أعتقد أن الحوادث الفردية التي من النوع الذي نتكلم عنه لها في الساعة الراهنة أهمية كبيرة . انها هي على الأغلب التي توفر المناسبة لطرح مشكلات كبيرة ولفهم الدلالة الاجتماعية لسياسة ما . وإنما من خلال العلاقات الشخصية غالباً ، من خلال تجربة مباشرة للسلوك الستاليني ، أو للحزب الشيوعي في مجموعه ، تتجلى فجأة الدلالة العامة لسياسته .

١٥ — مغامرات المثقفين الستالينيين وورطاتهم

سارتر : أستطيع أن أقدم لك على ذلك مثالاً . بديهي أن المسألة هنا ، كما تقول ، ليست إلا مسألة مثقف — مسألة علاقاتي مع المثقفين الستالينيين — لكنها من ناحية أخرى ،

كما شرحت أنت ، ولأنها تكررت في كثير من المجالات الأخرى ، تتمتع بقيمة رمزية .

أولاً ، ولأن اهتماماتي مقاربة للاهتمامات التي يتبناها الحزب الشيوعي ، ولأنني ، كالشيوعيين ، ضد الرأسمالية ، وضد الفاشية ، وضد « تجمع الشعب الفرنسي » اليوم ، يبدو أن من الممكن أن تعقد بين المثقفين الشيوعيين وبيني أو بين أصدقائي تحالفات موقتة على الأقل . وهذا ما كانت عليه الحال بالفعل ، ما داموا قد طلبوا مني ، تحت الاحتلال ، ان أدخل إلى « الجبهة الوطنية » التي كانوا يشرفون عليها هم ، كما تعلم .

روسيه : هذا يذكرني بأننا كنا قد كونّا تجمعنا تحت نير الاحتلال . أتذكر الجريدة السرية التي صدرت بعض أعدادها في باريس عام ١٩٤١ ؟ أن « التجمع الديمقراطي الثوري » له من الآن ماضٍ ..

سارتر : في زمن تلك الحركة وتلك الجريدة ، التي لم يصدر عنها إلا بضعة أعداد ، حاولت القيام بتقارب أول مع الشيوعيين ، فأجابوا رسولي : « كن على حذر من سارتر ، فقد أطلق سراحه للخدمات التي أداها للألمان . انه جاسوس مبعوث ليقدم معلومات عن طريقة العمل الداخلي للمقاومة » . وينبغي أن أقول أن هذا حدث قبل دخول الاتحاد السوفياتي الحرب .

ويبدو أنهم غيرّوا رأيهم حين تلاشت تلك الحركة الصغيرة ،

التي كانت بلا سند وبلا امكانيات ، وجاؤوا يطلبون إلى الجاسوس الذي كنته أن يدخل إلى « الجبهة الوطنية » . وقد قبلت ، ودخلت لمدة عامين ، وكنت أكتب في « الآداب الفرنسية (١) » . وفي يوم التحرير ، كنت لا أزال مشتركاً في هذه الروابط ، ولا أزال أكتب في « الآداب الفرنسية » .

كان عدد من يكتب منا فيها كبيراً ، وإن كنا قد امتنعنا عن ذلك الآن ، لأننا كنا نعتبر ذلك التزاماً ، باعتبار اننا كنا نتمنى أن تتحول « الجبهة الوطنية » ، بعد التحرير ، إلى حركة ثورية كبيرة للمقاومة ، شبيهة ، إذا شئت ، لكن بشكل وثيق أكثر وفعال أكثر ، بما كان يمكن أن تكونه « الجبهة الشعبية » عام ١٩٣٦ . وفي الوقت نفسه كان يلح علي هرفيه وكورتاد ، اللذان كانا يديران « العمل » ، أن أكتب في هذه الجريدة . لكن في الوقت نفسه الذي كنت أكتب فيه في « الآداب الفرنسية » ، كانت هذه المجلة قد أخذت تهاجمني . وقدمت إلى « العمل » مقالاً معنوناً « وضع النقاط على الحروف » (مقال مصالحة حاولت فيه أن أظهر إلى أي مدى تستطيع أفكاري الخاصة أن تستلهم الماركسية ، أو على كل حال إلى أي مدى يمكن لماركسي ألا يستنكرها) فاستغلت الصحيفة هذا النص لإثارة سلسلة من المقالات التي نشرت فيما بعد ، دون أن تتاح لي الامكانية للرد عليها ،

(١) مجلة ادبية اسبوعية لا يزال يصدرها الحزب الشيوعي الفرنسي الى اليوم . « المترجم »

والتي كانت تهاجمني وتمرغني في الوحـــل . هكذا كانت المحاولة الأولى للتقرب من الشيوعيين .

وتلت ذلك فترة راحت فيهـــا « الآداب الفرنسية » تهاجمني أكثر فأكثر . بيد أن أحد العاملين في هذه المجلة الاسبوعية جاء لرؤيتي ذات يوم قائلاً لي : « أريد أن أقلب آراغون ، الكلي القدرة في « الآداب الفرنسية » ، والهدام التأثير . ألا تستطيع أنت ، وليريس ، وبعض الآخرين ، أن تكتبوا فيها كثيراً كي يكون لنا كتاب نستطيع الاعتماد عليهم ؟ » . ورفضنا آنذاك ، لأننا كنا لا نريد أن نزج أنفسنا في صراع داخلي في الحزب الشيوعي ، باعتبار اننا لسنا منتمين اليه . وفي حوالي الزمن نفسه ، هوجم مورغان بحدة كبيرة في الحزب لأنه نشر مقالاً لي وأرجأ نشر مقال لآراغون .

ومضى بعض الزمن . وكان الهجوم يزداد عنفاً حين اتصل بي هاتفياً ، أحد تلاميذي القدامى ، جان كانابا ، الذي أتيحت لي الفرصة لأخدمه في الماضي ، وقال لي : « أنت تعرف انني اعتبرت دوماً أن الفلسفة التي تعبر عنها في « الكينونة والعدم » متوافقة تماماً مع ماركسية مرنة ، وأعتقد أنه من صالحك الكبير أن تحتك بالمثقفين الماركسيين » .

فأجبته : « إن المثقفين الماركسيين يهاجمونني كل يوم في صحفهم » .

فأجاب : « انهم ليسوا الحقيقيين . ان الحقيقيين قابلون ، على العكس ، للتفاهم معك . وهذا لا يعني البتة أنه ينبغي أن

تدخل إلى الحزب أو ان تفعل أي شيء من هذا القبيل ، لكن ربما كان هناك أساس لتبادل وجهات النظر ، لعمل مشترك ، ولنوع من سلام يعقد بيننا » .

وبعد بضعة أيام ، ضرب لي موعداً عند موبلان ، حيث كنت سأقابل غارودي وموجان . ومهما يكن ، فقد أظهر كانابا استياء كبيراً لأنه منع من حضور الموعد ، ما إن قبلت به . وهكذا ذهبت الى بيت موبلان تدفعني روح المصالحة ، ووجدت نفسي أمام محكمة هاجمني منها غارودي وموجان بعنف على فلسفتي ، وأعلنا انها فلسفة منتنة . وكان غارودي أكثر عنفاً من موجان ، وأكد انه ليس ثمة من امكانية واحدة للتفاهم حول أي نقطة بينهما وبيني . مما دفعني إلى أن اسأل ، وقد أخذتني دهشة كبيرة ، لم تمَّ هذا الاجتماع ، ما دامت مسألة معرفة هل هناك مجال لمصالحة لم تطرح في أي لحظة من اللحظات . وبدءاً من ذلك الحين ، اعتاد السيد غارودي أن يمرغني في الوحل في كل مكان تقريباً وأن يصرح في محاضرات علنية انني حفار قبور .

وفي الحين نفسه ، كنت ألاقي مع ذلك يومياً ، أو يومياً تقريباً ، مثقفين شيوعيين ، ينتمون أما الى زمرة « العمل » وأما الى زمرة أخرى ، يأتون ليؤكدوا لي انهم يستنكرون الطرق التي ينتهجها ازائي المثقفون الشيوعيون المأذونون . وكانوا يقولون : أما نحن ، فقد ناضلنا كي لا تستخدم هذه الطرق ، ونحن نستهجنها من كل قلوبنا . لكن لم يظهر شيء

من هذا الاستهجان في الصحافة الشيوعية .

وبعد مرور سنتين ، وبينما كان الهجوم يشتد عنفاً ، حدثت المحاولة الثالثة للتقارب . وسألاحظ أن الشيوعيين ، في الحالات الثلاث ، هم الذين أخذوا المبادهة من أجل التقارب . وسألاحظ أيضاً انني ، من جهتي ، لم أهاجم الشيوعيين قط قبل مقال معنون « المذهب المادي والثورة » ظهر عام ١٩٤٧ ، والذي كان يتناول فقط ، وبمجاملة ، مشكلات فلسفية وعقائدية ، لا سياسة الحزب . وكان قد مضى عامان ونصف عام ، في ذلك الحين ، على وصفهم لي بأني خائن ، وعلى أعلانهم بأن السفارة الأميركية تدفع لي أو بأنني أدعم بورجوازية محتضرة .

ولعل المحاولة الأخيرة للتقارب كانت أكثر المحاولات كوميدية . وقد جاءت بعد حديث اذعته من الراديو وهاجمت فيه سياسة « تجمع الشعب الفرنسي » ، وحديث آخر هاجمت فيه ، باعتدال أكبر بكثير ، سياسة الحزب الشيوعي ، معلناً أنه لا يمكننا ، مهما تكن الأسباب ، ومهما تكن الخلافات التي يمكن أن تفصل مثقفاً عن الحزب الشيوعي ، أن نوافق على مذهب يعتبر ٣٠ بالمئة من الفرنسيين خوارج ، وان الانتقادات التي يمكننا أن نوجهها إلى الحزب الشيوعي لا دخل لها في شيء بالانتقادات التي نوجهها إلى تجمع الشعب الفرنسي » . وأضفت أن الحزب الاشتراكي ، الذي كان آنذاك في الحكم ، من مصلحته أن يبادر ، أمام صعود « تجمع الشعب الفرنسي » ،

للدعوة إلى جبهة شعبية جديدة ، أو على الأقل لإشعار الحزب الشيوعي بهذا الموضوع ، مع طرحه عدداً معيناً من الشروط يجعل مثل هذه الحكومة ممكنة .

وبعد ثلاثة أيام ، زارني مثقف جعل من نفسه في هذه الحالة الخاصة ، وإن لم يكن شيوعياً ، الناطق بلسان بعض المثقفين الشيوعيين ، وأعلن لي : « هرفيه موافق تماماً على تشكيل لجان حيطة من المثقفين ، ربما كانت نقطة انطلاق نحو تشكيلات سياسية أوسع ، وهو يتمنى أن يدخل إلى لجان الحيطة هذه المعادية « لتجمع الشعب الفرنسي » أعضاء يساريون من « الحركة الجمهورية الشعبية » ، وأعضاء من الحزب الاشتراكي ممن استهجنوا سياسة الحزب الاشتراكي خلال الانتخابات البلدية ، وأخيراً غير المنتمين إلى الأحزاب مثلك أنت » . وأضاف : « إن الحزب الشيوعي بالطبع لا يستطيع أن يلتزم الى حد يمد معه يده من نفسه ، وكذلك شأن المثقفين الشيوعيين ، لكنه سيستحن أن تبادر ، أنت يا سارتر ، للدعوة لتأليف لجان حيطة مماثلة ، وأستطيع إن اؤكد لك ، على أساس هذه الفرضية ، وبعد محادثة قريبة العهد مع هرفيه ، بأن المثقفين الشيوعيين لن يترددوا في المساهمة فيها . وعلى كل حال ، ولما كنت أفهم انلك ستستاء من أي رفض محتمل ، فسوف أتصل بك هاتفياً خلال ثلاثة أيام لأؤكد لك موافقة هرفيه ، وسوف نتواعد آنذاك على موعد نستطيع فيه أن ندرس طريقة تحقيق هذا المشروع » . ولما كانت لجان الحيطة

ضرورية ، برأيي ، فقد قبلت بالموعد وبالمكالمة الهاتفية .

وليت المكالمة الهاتفية لم تتم فحسب ، بل ظهر بعد بضعة أيام عدد من « العمل » ذُكر فيه انني أهنت الحزب الشيوعي بدناءة في حديثي الاذاعي عن الحزب الشيوعي ، وانني من جهة أخرى ، ورغم تظاهري بالعـداء لـ « تجمع الشعب الفرنسي » ، أنتمي إلى الوسط نفسه ، وإن لي مصالحه نفسها ، وانني بالنتيجة ، ومرة أخرى ، خائن . وكان المقال موقعاً باسم هرفيه . وبالطبع ، تلقيت بعد فترة وجيزة مظاهر المودة من قبل عدد معين من الشيوعيين ، وكانوا يقولون : « اننا لا نفهم مقال هرفيه . ونحن ضده في ضمائرنا » .

لقد أردت ، من رواية هذه المفارقات ، أن أشير إلى شيئين : أولهما انه يوجد لدى المثقفين الشيوعيين اتجاه دائم لجذب الكتّاب اليهم من الخارج ، وثانيهما ان هذا الجهد يحطم ويحول ، على العكس ، إلى هجوم عنيف على الأشخاص الذين مدوا ايديهم اليهم ، بعامل من عرقلة صادرة عن الحزب نفسه.

لقد أردت أن أشير أيضاً الى أن المثقفين الشيوعيين ، باعتبارهم أفراداً غير مسؤولين ، يستهجنون بحزم الهجوم الذي يتعرض له بعض المثقفين اليساريين ، لكنهم باعتبارهم أعضاء في الحزب لا يمتنعون عن استهجانه علناً فحسب ، بل يشتركون فيه إذا ما دعت الضرورة .

وقد نُقل إلي ، في عدة مناسبات ، أو قيل لي بشكل مباشر من قبل شيوعي أن المثقفين الشيوعيين يرون : « أن

من المؤسف حقاً أن يُقاطَع كتّاب من أمثال آنتيل ، وسارتر » ، لكن من الصحيح أيضاً أن نوعاً من الضرورة الديالكتيكية لا يؤكد القطيعة فحسب ، بل يبالغ فيها كل مرة . هذا ما كنت أريد أن أقوله وما يبدو لي أنه يدخل في إطار ما كنا نتحدث عنه ، وإن لم تكن له من أهمية في التاريخ العام.

روزنتال : هل أهملت عن عمد الحدث الهام الذي كانه المؤتمر القومي للحزب الشيوعي ، الذي فضحت فيه الوجودية على انها العدو العقائدي رقم واحد ؟

سارتر : بمحض ارادتي ، لأن هذا اليوم ربما كان اليوم الوحيد الذي ظهر فيه الشيوعيون مجاملين تقريباً إزائي ، أو إذا شئت ، أقل خشونة . انني معتاد على تهجمات على حياتي الخاصة أو على تعريضات تمس استقامتي . أما ذلك المؤتمر فإنه لم يتكلم عن سخافة المذهب وعما يمثله من خطر . ولقد فوجئت بذلك مفاجأة سعيدة .

روسيه : لقد فوجئت من رؤيتك النقاش يتناول ، لأول مرة ، العقيدة .

١٦ ـ الاسباب السياسية والاجتماعية للتأثير الستاليني على الحركة العمالية

سارتر : تماماً .

روسيه : هذه الأمثلة ذات دلائل كثيرة . ويمكننا ، يقيناً ،

أن نضاعفها . ومرة أخرى أقول إن الوقائع تتخذ معنى حين توجد المواقف نفسها على الصعيد العمالي من جديد . ينبغي على الشيوعيين أن يدركوا انها ليست مسألة تصرفات فردية . وطالما اعتقدوا ذلك ، فإنهم لن يستخلصوا النتائج السياسية التي تفرض نفسها . وهذه هي الخطورة في الأمر .

إن الالتباس بين المجتمع الاشتراكي والمجتمع الروسي الذي قاطع الرأسمالية والذي أصبحت فيه الدولة مالكة للاقتصاد هذه الدولة التي صارت تستغل ، بصفتها هذه ، العمال بقسوة ، إن هذا الالتباس يفسر كيف أن الحزب الشيوعي ، الذي أصبح التعبير السياسي عن المجتمع الروسي الجديد ، يمكنه أن يبقي تحت تأثيره جماهير عمالية واسعة . إن خطوة الاتحاد السوفياتي لدى المثقفين ترجع بالأحرى إلى دوافع كلبية (إن الاستغلال هناك مموه بالاشتراكية ، والامتيازات مقدسة ، واليد تستطيع أن تأخذ دون أن يضطرب الضمير) أكثر مما ترجع إلى أوهام عن الاشتراكية السوفياتية . لكن الالتباس بين هذين النمطين من المجتمع هو الحاسم بالنسبة للعمال . انهم في صفوف الحركة الشيوعية لأنهم اشتراكيون صدقاً ، لأنهم يؤمنون أنه لا وجود لطريق آخر ، في المرحلة الراهنة ، غير الطريق الروسي للإفلات من عالم الرأسمالية ، لأنهم منخدعون بالطبيعة الاجتماعية لروسيا . وأن نفهم هذا يعني أن نفهم أيضاً عظم خطئنا وخطره حين نعتبر العمال الشيوعيين « خوارج » أو عملاء واعين ومنظمين لشكل

جديد من الاستغلال . وانما لأننا نفهم هذا ، لا نخالط انفسنا أبداً مع خصوم الشيوعيين الذين يحماونهم الجرائم كافة . اننا نعان على العكس ان ما من تحول اجتماعي أصيل يمكن أن يتحقق بدون مساهمتهم . فنحن مستعدون اذن ، بالنتيجة ، لبذل جهد مشترك بصدد أهداف محددة ، لكننا لا نستطيع ان نقبل أن يُبذل مثل هذا الجهد دون أن نعان في الوقت نفسه وبطريقة واضحة خلافاتنا .

ومن عدم التدقيق في التفكير الاعتقاد بأن الالتباس بين الاشتراكية وبين نظام الاتحاد السوفياتي هو وحده الذي يغذي النفوذ الستاليني . لقد تمت تعديلات عميقة جداً في العلاقات بين الطبقات وفي بنية الطبقات نفسها منذ خمس وعشرين سنة في الاتحاد السوفياتي . وقد أدت الى تعديل الحركة العمالية العالمة في بنيتها بالذات . وقد عدلت بشكل خاص العلاقات بين الطليعة العاملة وسائر الطبقة العاملة ، وطبيعة هذه الطليعة بالذات . لكن الهزائم المتوالية الي حصلت في أوروبا ، وأهم من ذلك دمار أوروبا الاقتصادي ، قد عدلت من ناحيتها التكوين البنيوي للبروليتاريا الأوروبية ، وعدلت أيضاً العلاقات بين هذه البروليتاريا وبين البورجوازية الصغيرة . أخيراً ، وكي نضع اصبعنا على النقطة التي ربما كانت أساسية ، فإن اوضاع الطبقات وبخاصة طبيعة الطبقات المتوسطة ودورها قد تأثرت بالتغيرات في تقنيات العمل . ان تحليل التفاعل الجديد بين الطبقات في اوروبا يستطيع

وحده ان يقدم الاساس البرنامجي اللازم لإعادة تجميع الجماهير نفسها . وهذه احدى المهام الرئيسية للتجمع ، وهي مهمة لا يستطيع ان يقوم بها على الوجه المرام ، كما سبق وأشرت ، إلا بمقدار ما يحتك احتكاكاً مباشراً وحياً بالواقع السياسي اليومي .

١٧ ـ موقفنا امام الحرب

سارتر : اعتقد أن من الضروري ان اعطي بعض الايضاحات عن الموقف الدولي « التجمع الديموقراطي الثوري » . كنت اقرأ في يوم سابق في صحيفة من صحف مدينة « آنجيه » ، بينها وبين « تجمع الشعب الفرنسي » بعض التقارب بالطبع : « السيد سارتر الذي ينتمي الآن الى حزب .. » . (تقول « حزب » لا « تجمع ») « السيد سارتر المناوىء لروسيا ، المناوىء للولايات المتحدة الاميركية ، والمناوىء للجنرال ديغول ، والمناوىء للشيوعيين .. » ، وكان قصدها من هذه الكتابة ان تقول اننا ضد جميع الناس . وما كان هذا الكلام ليكون الا حماقة لا نتيجة لها لولا ان أناساً من ذوي النية الحسنة قد كلمونا ، في عدة مناسبات ، وكأننا نتمنى تكوين نوع من كتلة اوروبية ، تقف ضد الولايات المتحدة الاميركية ، وضد روسيا في آن واحد .

وفي الحقيقة ، فنحن لسنا ضد أحد . لقد انتشر اليوم في اوروبا اعتقاد بحتمية الحرب ، يجعل البعض ، في بحثهم عن حماية لدى الولايات المتحدة الاميركية ، يتخذون بالضرورة موقفاً معادياً للاتحاد السوفياتي ، كما هو موقف « تجمع الشعب الفرنسي » على سبيل المثال ، ويجعل البعض الآخر ، في بحثهم عن حماية ضد الفاشية أو ضد رأسمالية الولايات المتحدة الامبريالية ، يرتمون بين ذراعي الاتحاد السوفياتي ويصبحون هم أيضاً عوامل حرب . لقد بدا لنا أن وجود هذين المعسكرين الذي يميز أوروبا اليوم قد نشأ عن انقسام العالم إلى مجموعتين من الدول المتنافسة ، ويصبح نتيجة لصدمة ما سبباً للحرب .

ولقد قرأنا بقلق نصوص زعماء « تجمع الشعب الفرنسي » عند تصريحهم على سبيل المثال : « سننهي الحرب إلى جانب أميركا ، لكننا سنبدأها بدونها » . لقد سجلنا تصلباً في موقف بعض الدول التي تنتمي إلى المجموعة الشرقية ، وكأنها تشير بذلك الى انها تعتبر الحرب حتمية ، والى انها ستضمن لنفسها مراكز مناسبة في حالة نشوبها .

إن أوروبا المجزأة هي بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ميدان قتال لـ « الحرب الباردة » ، وكل انسان أوروبي يعتقد بالتالي أن عليه أن يختار بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وهكذا تصبح أوروبا مثاراً للقلق بالنسبة لهذه الدول وتلك ، وبانتماء الأوروبيين إلى مذهب حتمية

الحرب ، تثير أوروبا بنفسها الحرب التي تخشاها .

إن ما قلناه ، حين بادرنا الى تأليف هذا التجمع ، هو أن الحرب على العكس غير محتومة . وقد يفكر البعض أحياناً : إن «التجمع الديمقراطي الثوري» يتخذ موقفاً كاذباً ، انه يؤمن بأن الحرب محتو مة ، يؤمن بأنها ستنفجر ، لكنـــه يتظاهر ، لرغبته في اتخاذ مواقف يمكن أن تفيده في حالة نشوب حرب ، بالايمان بإمكانية تجنبها . انني لا أعرف ما موقف سائر أعضاء «التجمع الديمقراطي الثوري» حول هذا الصدد . أما فيما يتعلق بي ، فإنني اؤمن ايماناً صادقاً بأن الحرب غير ضرورية ، ولا مستحيلة : ولو قلت غير ذلك ، لكان هذا مني تنبوءاً جبرياً لا أستطيع إلا أن أرفضه . انني ألاحظ الموقف ، وخطر الحرب ، وأعرف انه ينبغي علينا ألا نضيف ثقل عملنا الشخصي ، إلى تأثير أسباب الحرب الخارجية عنا .

ومهما كانت الأسباب التي تؤثر في هذا الاتجاه أو ذاك ، فإننا نستطيع أن نجعل من أنفسنا دعاة للحرب أو دعاة للسلم ، وعلينا أن نجعل من أنفسنا دعاة للسلم ، أي أن نجعل أوروبا تكف عن أن تكون بضعفها وتجزئتها ، ميدان قتال جاهزاً ومثاراً لقلق دائم بالنسبة للدولتين العالميتين المعنيتين . وليس المقصود توحيد أوروبا ضد هذه الدولة أو تلك ، بل توحيدها على أساس رفضها أن تكون لهذه أو لتلك ، لأن كونها لهذه أو لتلك يعني ضد هذه أو ضد تلك . ينبغي أن ندعوها الى

اتخاذ الموقف الذي يتوجب عليها اتخاذه ، موقف الوسيط . إنها ستكف ، عند تحقيق وحدتها ، عن أن تكون مثار اغراء دائم وخطر دائم .

لكن هناك طرقاً عديدة لتوحيد أوروبا . اننا نعرف طريقة تشرشل وطريقة بعض الاميركيين المرتبطة بمشروع مارشال . والمقصود في كلتا الحالتين توحيد أوروبا ، لكن على أساس وحدة عسكرية . انهم يطلبون الينا في الحقيقة أن نعتبر أوروبا بأسرها مركزاً متقدماً للمجموعة الانجلوساكسونية في نضالها ضد الاتحاد السوفياتي . وموقفنا مختلف كل الاختلاف . اننا نقدر أولاً ان أوروبا لا يمكن أن تكون عامل سلم إلا إذا كانت اشتراكية ، أي إلا إذا قامت أوروبا تتولى فيها الجماهير ، والأحزاب الاشتراكية ، والقوى الاشتراكية والتقدمية ، والنقابات ، مهمة المبادهة للربط بين بلدان مختلفة . ونحن لا نهدف حالياً إلى التباحث مع الحكومات . بل نهدف ، على العكس ، إلى الاتصال بالجماهير وبممثليها في مختلف البلدان ، لأنها هي التي تتوفر فيها رغبة في السلم عميقة ، وهي التي من مصلحتها أن تؤلف منظمة اقتصادية أوروبية وأن تحافظ على السلم برفضها كل تسلح . اننا لا نعتمد فقط على الجماهير لتنظيم السلم ، بل أيضاً للإشراف على تطور مشروع مارشال ، الذي ليس هو بعامل حرب الا بمقدار ما يوجهه رأسماليون أميركيون يهمهم انتهاج سياسة عدوانية ، وتتبناه في البلدان الأوروبية نزعة رأسمالية مناوئة للاتحاد

السوفياتي .

إن المشكلة هنا بسيطة جداً : انها مشكلة اشراف . فبمقدار ما تتلقى أوروبا اشتراكية – تتولى فيها الجماهير الاشراف على الاقتصاد – معونة أميركية ، فإن هذه المعونة لن تكون عامل حرب ، بل عالم سلم واعادة بناء . يقال إن الاتحاد السوفياتي يحاول أن يمنع اعادة بناء أوروبا كي لا تكون قاعدة متقدمة للولايات المتحدة في حالة نشوب حرب . لكن اعادة بناء أوروبا قد تكف عن إقلاق الاتحاد السوفياتي ، إذا ما أصبحت أوروبا ، على العكس ، وسيطاً بين الدولتين المحتم عليهما أن تكونا ، كما قال روسيه ذات يوم ، ثنائياً مأساوياً ، لعدم وجود أوروبا الوسيطة هذه ، التي تريد احداهما ان تجعل منها قاعدة عسكرية ، وتريد الثانية ، بالتالي ، أن تمنعها من الولادة من جديد .

اننا نزمع اذن أن نتوجه الى العناصر التي تريد السلم في هـذا المعسكر وذاك وان نظهر لها ان اعادة بناء أوروبا اشتراكية هي عامل سلم . ان النقابات في أميركا وعدداً كبيراً من الرجال المنتمين إلى البورجوازية الصغيرة ، والذين اشتركوا في حرب ١٩٣٩ أو الذين ارتبطوا ، من قريب أو بعيد ، بالناس الذين قاموا بها ، هم مقتنعون مطلق الاقتناع بعدم جدوى حرب جديدة ، وهم ضد هذه الحرب بشكل مطلق . انهم مقتنعون أيضاً لسوء الحظ بأن أوروبا شيوعية بأسرها . ان واحداً من الأسئلة التي غالباً ما تطرح على محاضرينا

في أميركا هو : « أصحيح أن أوروبا بأسرها شيوعية ؟ » . والمقصود على وجه التحديد ان نظهر لهؤلاء الناس ان أوروبا مستقلة ، وان لها طريقتها الخاصة في فهم الاشتراكية ، وان الشيوعية الستالينية شيء وأوروبا الحقيقية شيء آخر .

ومن المؤكد أيضاً من جهة أخرى ان الاتحاد السوفياتي والمسؤولين في الاتحاد السوفياتي (وهذا أهـــم أيضاً) لا يشكلون كتلة لا صدع فيها . وانه لأكثر من مرجح انهم لا يتمنون الحرب ، وانهم ، ببساطة ، يعتبرونها حتمية ، وما يقنعهم بذلك هو موقف الاحزاب البورجوازية الأوروبية إلى حد كبير . وانما علينا نحن أن نبرهن ان أوروبا ليست عامل حرب ، ومن هنا يكون لنا حظ في تعزيز موقف من يستطيع الاعتقاد من بين المسؤولين السوفياتيين أن الحرب غير حتمية . ان دورنا ، كما نرى ، ليس البتة أن نعارض اياً كان ، بل فقط أن نعيد البناء في اطار الاشتراكية .

روسيه : كثيراً ما يتوطد التباس مزدوج ، كما أشرت ، في عقول الذين يطرحون هذه الأسئلة على أنفسهم . انهم يقولون : « لكن ماذا ستفعلون اذا اندلعت الحرب ؟ مع من ستكونون ؟ » . انهم يفترضون ضمنياً أو صراحة بلا انقطاع ان عودة الحرب ستعدل الموقف كلياً ، وان النضال الواجب خوضه آنذاك لن تكون له من علاقة بالنضال السابق .

إن مواقفنا على الصعيد الدولي كما على صعيد الحرب مرتبطة بأهدافنا الاجتماعية . اننا مقتنعون بأن الحرب ستنشب

بمقدار ما لن نجيب على الأسئلة التي تطرحها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، لأننا واثقون أن محرك الحرب انما يكمن هنا . اننا مقتنعون ان الحرب ليست محتمة ، لأننا نعتقد ان هناك امكانية ، اذا ما عملنا في الوقت المناسب وبكل ما في طاقتنا ، لإعطاء حلول لهذه المسائل الاقتصادية والاجتماعية . ان الذين يقولون : « الحرب محتمة » قد قُهروا من الآن على صعيد النضال الثوري ، وتخلوا من الآن عن كل شيء . فإذا ما قلدناهم ، فإن الحرب عندئذ ، فعلاً ، محتمة . وبمقدار ما نؤمن بأنه يمكننا الاجابة على الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية ، نقول : « الحرب ليست حتمية . »

في أي معسكر سنقف ؟ لكنها المشكلة نفسها . سنكون في المعسكر الذي نحن فيه اليوم ، سنكون في المعسكر الذي يناضل من أجل التحويل الثوري الديمقراطي لمجتمع اليوم . سيقال لي : هذا ليس بجواب ! انه على العكس الجواب الحقيقي الوحيد ، وإذا كانوا يريدون تتمة لهذا الجواب ، فسأقول بالنسبة لي : سأكون حيث أستطيع أن أتابع هذا النضال ، ولو كنت أملك أدنى حد من الوسائل ، ولن أكون حيث هذا النضال مستحيل . لا أعتقد ان هناك جواباً آخر يجاب به على مثل هذا السؤال ، وأعتقد انه واضح تماماً .

سارتر : سأستفيد من هذه المناسبة لأكذب جملة ينسبها كوستلر إلي ، وهي انني في حالة نشوب حرب سأكون إلى جانب الاتحاد السوفياتي بدون شرط . ان هذه الجملة لا

معنى لها ، على وجه التحديد للأسباب التي ذكرتها . ان ما نستطيع ان نؤكده على كل حال ، هو اننا سنتابع تحقيق غاياتنا في إطار الحرب وحسب الوسائل والامكانيات التي ستعطى لنا .

روزنتال : واننا ، كبداية ، ضد هذه الحرب بشكل غير مشروط .

روسيه : ان طرح المشكلات في اطار الدبلوماسية الضيق ، وبألفاظ علاقات الدولة بالدولة ، يعني التخلي حالاً عن النضال الاجتماعي ، عن التحرر ، وهذا الموقف بالذات لا يعبر الا عن تراجع الحركة العاملة والقوى التقدمية في العالم . اننا نقول : ينبغي أن نعيد توطيد الروابط بين الطبقة العاملة الفرنسية ، والعناصر الديمقراطية الفرنسية ، والطبقة العاملة الالمانية ، والعناصر الديمقراطية الالمانية ، والطبقة العاملة الايطالية ، والعناصر الديمقراطية الايطالية . علينا أن نفعل ذلك ، لا بطرق ومناهج الدبلوماسية السرية ، بل على الصعيد العام ، في دراسة عامة للمشكلات المشتركة بيننا أو التي تقسمنا . علينا اذن أن نتوجه إلى المنظمات الممثلة لهذه التيارات . واعتقد انه ينبغي أن نتوجه ، في المانيا الغربية ، إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني . وهذا لا يعني انني موافق على السياسة التي ينتهجها اليوم المسؤولون عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ، لكن هذه مسألة أخرى . وتبقى حقيقة واقعة واضحة : ألا وهي ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي

الالماني يضم ٩٠ بالمئة ، إن لم نقل ٩٥ بالمئة ، من العمال الألمان . اذن ينبغي علينا ان ندرس المشكلات مع هذه المنظمة ومع النقابات كما هي عليه ، لا كما نريدها ان تكون . انهم يحدثونني عن « موتمر الشعب الالماني » . وصحيح أن موتمر الشعب الالماني مناورة روسية في المنطقة الشرقية ، لكنني لا أرى في هذا سبباً كافياً كي نهمل ، اذا ما قدم لنا امكانية إسماع صوتنا في تلك المنطقة ، هذه الامكانية . وإذا ما طلب الينا أن نذهب إلى هناك بعد تسوية سياسية نبيع على أساسها ما هو سبب وجودنا ، وكي نصمت عما هو أساس في سياستنا ، فلا مجال لذلك . لكن إذا كان من الممكن أن نذهب إلى هناك لنعبر عن موافقتنا على عدد معين من النقاط المعينة ، في الاطار العام للسياسة التي هي سياستنا ، فلمَ لا ؟ وموقفنا هو نفسه ازاء إيطاليا . انني آخذ مثال المانيا او ايطاليا لأنهما المنطقتان الوحيدتان تقريباً ، مع الأسف الشديد ، اللتان ظلتا مفتوحتين لنا دون توسط . انني لا أتكلم عن بلجيكا ، وعن البلدان السكندنافية ، وعن انكلترا ، حيث العمل والاتصالات أسهل بكثير مباشرة ، وهذه حقيقة بديهية ، وحيث الاتصالات ، ينبغي أن أقول ذلك ، قد بدأت من الآن ، بالنسبة لنا ، والمناقشات قد فتحت من الآن .

والشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة . إن لنا مصلحة هامة ، وللاميركان مصلحة هامة في أن يتمّ تفاهم عام ، كما أشرت ، عن الوضع الراهن في أوروبا . ففي الولايات

المتحدة ، لا يزال يوجد أناس كثيرون يعتقدون ان للرأسمالية مستقبلاً تاريخياً أمامها . ونحن نخالفهم كثيراً حول هذه النقطة . وهناك أميركيون يشاطروننا وجهات نظرنا . لكن ينبغي علينا على كل حال ان نشرح للأوائل ان الرأسمالية في أوروبا لم يعد لها من مستقبل ، وأكثر من ذلك ينبغي أن نشرح لهم انها من اليوم عامل إفقار وشل للقوى المنتجة . عليهم أن يفهموا أن الوسيلة الوحيدة لتجنب الحرب هي إعطاء الديمقراطيين الثوريين والعمال الأوروبيين امكانية حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم . وأخيراً ، فإن من الضروري ، على صعيد أقرب الينا بكثير ، على الصعيد النقابي وبالنسبة لبعض التيارات (اليسار والثوريين) ، القيام بتقارب أوثق ، وبمقابلة في وجهات النظر ، وبتفاهم متبادل ، بشكل يسمح بتنظيف الجو وبالعمل كي لا تكون الحرب حتمية .

ليس هناك ، بالنسبة لنا ، فرق في الطبيعة بين المرحلة الراهنة والمرحلة التي ستندلع الحرب فيها . ان اهدافنا لن تتعدل فجأة لأن الحرب ستندلع .إن مـــا سيتعدل انما هي امكانياتنا في العمل ، أما اهداف نضالنا ومبرراته فستبقى ، بل سترتفع الى قوة أكبر أيضاً . ان هـــذه الأهداف ، هذه الدواعي السياسية التي تحددنا ، ستحدد وهي تحدد من الآن موقفنا في الحرب .

روزنتال : في الحقيقة ، ان المنظورات الاجتماعية والمنظورات الدولية لا تطرح إلا مشكلة واحدة ، وهـــذا التضامن في

المشكلات لا يوجد فقط لدينا ، بل أيضاً وعلى الأخص لدى خصومنا. ان الحلول السياسية والاجتماعية لكل فرد ، في أوروبا المفقرة والمحكوم عليها بمرتبة ثانوية ، هي حلول دولية . فالبعض يرون الحل في الارتباط بالتوسع السوفياتي على طريقة براغ . والآخرون يرونه في الحفاظ على ديمقراطية أو في تطور حركة رجعية بمنجى من الحراب الممولة من قبل الأميركان . ان المشكلة الاجتماعية ، التي هي حاسمة بالنسبة للجميع ، لهي حاسمة في نظرنا بشكل واعٍ ، وتستوجب في رأينا المشكلة الدولية .

اننا لا نزال نؤمن بأن عمال الغرب يستطيعون أن يشقوا طريقهم نحو حل اشتراكي أصيل ، وانما من هذه الزاوية سنتدخل في المشكلة الدولية . اننا لن نستسلم أمام فكرة حتمية الحرب ، كما اننا لن نقبل ، من الداخل ، الاختيار الذين يريدون أن يفرضوه علينا بين حل على طريقة براغ وبين حل مستوحى مـــن نيويورك . ان « التجمع الديمقراطي الثوري » انما يثبت اصالته ويستطيع أن يفهمها للرأي العام الدولي ، بالمكانة التي يعطيها للمشكلة الاجتماعية بشكل خاص . واذا أتيح الوقت لأوروبا الغربية هذه لتحرر حلها الخاص في خط تقاليدها الثورية ، في خط ثقافتها السياسية ، وعلى صعيد تطورها الديمقراطي أيضاً ، وخصائصها التكنيكية ، ومستواها الصناعي ، فإن اصداء ذلك يمكن أن تكون كبيرة سواء أفي العلاقات الدولية أم في داخل كل قومية . والسؤال الوحيد الذي يبقى هو أن نعرف هل سيتاح لنا الوقت ؟ لكن الوقت لا يؤخذ بعين الاعتبار ، لأننا لا نملك تجاهه شيئاً .

المحاورة الثانية

٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨

١ ـ العبد ضد الاضطهاد مهما كان قناع السيد

سارتر : لقد نقل إلي ان العدد الأخير من « التجمع » تناول بالحديث محاورتنا الأولى. وان كاتب المقال قال: « إن السيد روسيه والسيد سارتر لا ينسيان ان (التجمع الديمقراطي الثوري) يتوجه إلى نفس زبائن الحزب الشيوعي، فهو اذن يضعفه ويشجع (تجمع الشعب الفرنسي) ».

روزنتال : باختصار، إنه يزعم انه يحرقنا.

سارتر : الصيغة لطيفة. وهي مرفقة بصيغة أخرى، وإن كانت هزلية، بريشة عضو آخر من « تجمع الشعب الفرنسي »، تقول إننا نجهل، أنا وروسيه، الصيرورة التاريخية. اذن، هذا ما وجده « تجمع الشعب الفرنسي » ضدنا: انه يعتبرنا مثله، أي حزباً سلبياً فقط لا يحدد موقفه الا بمعارضة الحزب الشيوعي.

والحال اننا لسنا حزباً من ناحية أولى، ولسنا من ناحية

ثانية مناوئين للشيوعية مسبقاً ، كما اننا لسنا ضد « تجمع الشعب الفرنسي » مسبقاً . وإذا كنا نعارض مجموعات أو أحزاباً ، فهذا من زاوية مضمون ايجابي ، وهذا المضمون هو الذي ينبغي علينا أن نحدده أولاً .

روسيه : اذا سمحت ، يا سارتر ، قبل أن تتوغل في تحليلك بعيداً . فإنني أود أن أنوه بهذا . اذا كان كاتب ذلك المقال مقتنعاً بأننا مفيدون لـ « تجمع الشعب الفرنسي » ، فإنه صعلوك مفضوح ، لأن كتابة هذه الحقيقة الأولية بهذا الشكل الواضح تعني شل الحليف . لكني أعتقد انه ليس صعلوكاً إلى هذا الحد . إن هذا الخبث البسيط يهدف على وجه التحديد إلى شلنا . انه يعرف اننا لسنا حلفاء ممكنين . وإذا ما أخذنا من الحزب الشيوعي بعض القوى ، فهذا سيكون على أساسنا العقائدي ، ومن خلال محور سياستنا الموجه ضد « تجمع الشعب الفرنسي » . إن دعمنا يعني على العكس خلق صعوبات بالغة أمام « تجمع الشعب الفرنسي » . ان الحماقة والخبث يكشفان عن دلالتهما الحقيقية .

وسأضيف انه يتيح لنا الفرصة ، منذ افتتاح هذه المحاورة ، لتحديد موقفنا من نقطة أساسية . ان « تجمع الشعب الفرنسي » يفكر على هذا النحو : « ان الشيوعيين طابور خامس لحساب موسكو ، طابور ينتهج سياسة اجتماعية غريبة عن مصالحنا ، عن تقاليدنا ، عن ثقافتنا . ينبغي علينا اذن أن نحارب ونضعف هذا الطابور الخامس . لكننا نلاحظ تأثيره الحاسم على الطبقة

العاملة . ان هذا التأثير ، وينبغي ان نلاحظ ذلك ، يحول بالضرورة النضال ضد الطابو ر الخامس الى نضال ضد الطبقة بكاملها . اننا لا نستطيع ان نصعف الحزب الشيوعي إلا بإثارة هزيمة عمالية جامعة » . ان « الحركة الجمهورية الشعبية » الحكومية ، والراديكاليين ، ووزراء الحزب الاشتراكي الذين من طراز جول موخ ، يفكرون على النحو نفسه ، لكن بصلابة منطقية أضعف بكثير وبانتحاب في أصواتهم . أما عنا ، فنقول : ان نضالنا ضد الشيوعيين هو التتمة المنطقية لنضالنا ضد النظام الرأسمالي . اننا نريد أن ندعم بنية اقتصاديـــة وسياسية تتلاشى فيها الدولة ، ويقرر فيها العمال المثقفون واليدويون مصيرهم ديمقراطياً ، ويصبح فيها سير التاريخ الانساني واعياً وعقلياً . اننا نرى ان هذا التحول ممكن تكنيكياً اليوم ، وإن هذه السنوات الخمس والعشرين الأخيرة ، المليئة بالكوارث أصلاً ، غنية غنى وثائقياً مدهشاً بكل ما يتطرق إلى هذا الانتقال من ملكوت الضرورة إلى ملكوت الحرية . إن لنا اليوم عن هذا الملكوت رؤية عملية وواقعية أكثر بكثير مما كان يمكن في عام ١٩١٨ . وهذا على وجه التحديد بفضل الأخطاء ، والاخفاقات ، والنجاحات الجزئية ، بشرط أن ندرسها بوعي ، وألا نرغب في تحويلها لا إلى آلهة ولا إلى وحوش ، وأن نسعى إلى تجاوزها . اننا نعرف مثلاً بدقة ما لا نريده . اننا لا نريد أن نستبدل الاضطهاد والاستغلال الرأسماليين باضطهاد واستغلال دوليين (مشتقة

من الدولة) اكثر سواداً أيضاً . اننا نعرف أن هذه هي نتيجة تحول الدولة إلى سيد للمجتمع ، وانها تترافق حتماً بتحول البروليتاريا إلى عبد تابع . اننا نعرف ان سياسة الشيوعيين الستالينيين تفضي عملياً إلى تحقيق هذا النظام . وما يوحد بعمق نضالنا ضد الاستغلال الرأسمالي ونضالنا ضد الاستغلال الدولي ، انما هو رفضنا قبول الاستغلال الاجتماعي وما يرافقه من امتيازات وتضليل وتجهيل ، مهما كان الثوب الملبوس . ان انصارنا الممكنين الوحيدين هم الذين يتمردون على الاضطهاد ، والذين يتألمون منه . لهذا فنحن لا نتخلى عن الطبقة العاملة . والتخلي عنها يعني بالنسبة لنا التخلي عن كل الباقي ، أي ضياع سبب وجودنا . لهذا فنحن نرفض التضامن المزعوم بين الطبقة العاملة والسياسة الستالينية . دائماً في قلب الطبقة العاملة نفسها نقوم بالتمييز . لا لأسباب تكتيكية ، بل بسبب طبيعة فلسفتنا وسياستنا اللتين تعبران عن ارادة العبد بأن يعيش عيشاً حراً مهما كان القناع المؤقت لسيده .

روزنتال : « تجمع الشعب الفرنسي » يتظاهر بأن لا عدو له الا الحزب الشيوعي ، لكنه يعرف ، في الواقع ، ان عدوه الطبقة العاملة بكاملها وجميع العناصر الديمقراطية .

٢ ـ شروط الحرية العينية

سارتر : وهكذا نستطيع أن نكون شاكرين لكاتب ذلك

المقال لأنه يدفعنا لأن نلح ، في هذه المحاورة الجديدة ، على دلالتهم الحقيقية .

في مؤلف ظهر حديثاً ، وجمع فيه مجموع أعمال ايلي هاليفي عن « تاريخ الاشتراكية في القرن التاسع عشر » ، يستنتج ايلي هاليفي (أو يجعلونه يستنتج) :

« إن الاشتراكية تشكو منذ نشوءها من تناقض ، باعتبار انها من جهة أولى تزعم انها وريثة عقيدة ١٧٨٩ وانها تتجه من ناحية ثانية نحو شكل دولي (من الدولة) وتعسفي للاقتصاد وبالتالي نحو تنظيم استبدادي للمجتمع » .

والحال انه كي يجرؤ انسان ما على القول إن الاشتراكية تشكو من هذا التناقض ، فينبغي أن يكون جاهلاً أن للعقائد صيرورتها التاريخية : إن مجموعاً جماعياً متطوراً لا يشكو من تناقضاته إلا بنظر الذين يعتقدون بأن التناقضات ساكنة ثابتة .

ينبغي ، على العكس ، أن ندرك ان المحرك الكبير للتطور الاشتراكي في القرن التاسع عشر كان هذا التناقض الديناميكي . فطيلة فترة تنظيم الأحزاب والعقيدة الاشتراكية ، أي في أيام الأممية الأولى والثانية ، كان هذا التناقض موجوداً بشكل ضمني ، او إذا شئنا ، بشكل مباشر فوري ، أي انه كان معاشاً دونما وعي به . وقد أصبح ظاهراً للعيان بدءاً من انشقاق الحزب الاشتراكي ومؤتمر مدينة تور ١ . وفيما

(١) مؤتمر مشهور كانت نتيجته انشقاق الاشتراكيين الفرنسيين ونشوء الحزب الشيوعي عام ١٩٢٠ . « المترجم »

بعد ، في كل مرة طُرحت فيها مسألة توحيد العمل بين الأحزاب العمالية ، تحددت المواقف المتناقضة بكشفها عن عملها المتبادل وعن ضعفها . واليوم ، لم يعد هناك من انسان لا يعي هذا التناقض ، أو لا يحمله في ذاته ، ولا يحاول بالتالي أن يتجاوزه نحو تركيب جديد . وهذا التجاوز هو هدف « التجمع الديمقراطي الثوري » ، وهو ما نسميه بالحرية العينية .

روسيه : لقد وعت الماركسية هذه الحركة الديالكتيكية منذ أن نشأت . وقد نمتها الى منهج للتحليل التاريخي ، وهذا المفهوم هو باختصار مفهوم رئيسي وخلاق في النظرية الماركسية . انه يعبر عن نفسه بشكل خاص في موضوعة اضمحلال الدولة التي هي أحد احجار الزاوية في النظام . واتهام الماركسية بأنها دولية (من الدولة) ، فهذا يعني اما جهلها واما الخلط بينها وبين التجربة الستالينية الروسية الغريبة عنها والمناقضة لها . وبالاضافة إلى التجربة التاريخية لدينا المأساة السياسية والانسانية للينين . لقد علّم لينين ، لا في مؤلفاته النظرية فحسب بل أيضاً في مقالاته الجدالية اليومية ، مبدأ اضمحلال الدولة ، لا قبل عشرين عاماً من الثورة بل قبل أيام من الاستيلاء على الحكم وبعده بعدة أشهر . ولقد بذل جهده في اتخاذ تدابير عملية ليبدأ بتحقيق هذا الاضمحلال وكان هذا هو موضوع كل تأملاته ، وكل هواجسه ، ثم أفكاره الأخيرة . ان المقالات الأخيرة التي كتبها ، وقد

استولى عليه المرض ، تفضح الدولة البيروقراطية الجديدة ، وتوجه نداء قلقاً كي تنهض الطبقة ضد هذه الدولة . وتبحث ملاحظاته الأخيرة بلا جـــدوى عن كيفية فرض اشراف ديمقراطي على هذه الدولة . وتدين وصيته على وجه التحديد أكثر الناس تمثيلاً للدولة الجديدة : ستالين . ولست أعرف شيئاً يمثل مأساة أفجع من المأساة التي مثلها لينين في سنوات الحكم والهزيمة تلك . ففي قلب المأساة ، نجد رفض لينين الماركسي الاعتراف بأن الدولة سيدة المجتمع ، هذه السيادة التي كان يبدو ان الأحداث ترفضها .

روزنتال : ان الاشتراكية انما هي دوماً الانتقال من ملكوت الضرورة إلى ملكوت الحرية . ان الصيغة التي يفضحها جان بول سارتر لتثير الدهشة أكثر أيضاً عندما نعرف ان تعريف الاشتراكية كان ، حتى قبل الاشتراكية العلمية ، وفي أيام الكتاب البرودونيين ، هو إتباع الثورة السياسية بالثورة الاقتصادية التي ستتمم الحريات السياسية بالحريات الاقتصادية وتعدلها .

سارتر : إننا في صميم المشكلة . فلا المذهب الاشتراكي ، ولا العقيدة الاشتراكية ، ولا حتى ضرورات العمل الاشتراكي ، هي التي تمنع تفتح الحرية العينية : إنما وجود تلك التشكيلات السياسية شبه التأسيسية التي هي الاحزاب .

وإذا كنا نحن قد حاولنا تشكيل تجمع ، فهذا بلا ريب كي نفتح المجال امام تقاربات واتصالات بين رفاق من

احزاب مختلفة ، ولكن ايضاً كي نفلت من تلك الضرورة الحازمة التي ترغم اللجنة القائدة لحزب ما على ان تصيغ المشكلات صياغة مجردة ، والتي ترغم بالتالي مناضلي القاعدة على أن يفكروا بطريقة تجريدية . ان حرية التفكير بشكل مجرد —التي يُسلم بها للناخبين والمناضلين— ليست في رأيي الا حرية مجردة . ان الحرية العينية الوحيدة في التفكير ، هي حرية التفكير بشكل عيني .

ما الفكر العيني إذن ؟ انه يتعرف بترتيب معين في طرح الاسئلة . ليس ثمة من مشكلة موجودة في الهواء . لكن اذا ما دعينا للنقاش بصدد مسألة دولية دون ان تقدم لنا الوسائل لنربط هذه المسألة بوضعنا ، فإن النقاش يكون مجرداً ، والحلول المقترحة تكون مثالية . ان الفكر الاكثر عمومية والاكثر عالمية يكون على العكس عينياً إذا ما تقدمنا فيه درجة درجة بدءاً من وضعنا العيني كما يحدده نشاطنا المهني وحاجاتنا اليومية .

لنفهم جيداً ، بالفعل ، ان الفكر لا يسبق الحاجة ، كما يريد ذلك مفكرونا المثاليون ، وان الحاجة ايضاً ليست ، في حد ذاتها ، عمياء ومجردة من الفكر . إن الحاجة لهي في الوقت نفسه فكر ذاتها وفكر الحاجات اللازمة لإشباعها . ان الجوع هو الرغبة في ألا يجوع المرء ثانية ، هو رفضه ان يكون مجرد معدة تصرخ ، كما انه نداء للتمرد ، ورغبة في التحرر . كما انه ايضاً التفهم العميق بجوع الآخرين ،

وهو أشبه بمحاولة اولى للتضامن في البؤس . انه اخيراً الاستنكار ازاء عدم تساوي الشروط : فهو يحتوي في ذاته على معنى اولي للعدالة . وهكذا ينشأ عنه ويتوطد مجموع من الافعال التي تشكل في النهاية سلوكاً ، وسلسلة من الافكار التي تشكل في النهاية عقيدة ، وجمهرة من المشاعر التي تشكل في النهاية (Weltans channg) . لقد عنون احد المفكرين البورجوازيين ، جاك شاردون ، احد كتبه : « الحب شيء اكثر بكثير من الحب » . ونستطيع ان نستعير صيغته ونقول : الجوع شيء اكثر بكثير من الجوع . ذلك ان كل حاجة تتجاوز نفسها نحو مذهب انساني .

وبالنتيجة ، فإن تفكير فئة عينية من المواطنين يستطيع وينبغي ان يمتد الى مجموع مشكلات العالم ، بما فيها حتى المشكلات الاخلاقية او الفلسفية ، لكن بشرط ان ينطلق من مصالح هؤلاء المواطنين .

وبكلمة واحدة ، ان التفكير العيني هو تفكير فئة من المنتجين او المستهلكين ، ينطلق من ضرورات ومتطلبات الانتاج في المشروع الذي يشكلون جزءاً منه ، ومن ضرورات ومتطلبات الاستهلاك في اطار حاجاتهم وقدرتهم الشرائية . إن مثل هذا التفكير لا يمكن أن يكون زائفاً . يمكننا بلا ريب أن ندرك وجود العديد من الأسباب للخطأ في التفاصيل ، لكن هذا التفكير ، الموجه توجيهاً حسناً ، يجنب من حيث

المبدأ احد اخطار الخطأ الأساسية ، ما دام المطلوب مــن المنتجين والمستهلكين أن يظهروا فقط ما هم عليه .

إن الخطأ على العكس شيء مجرد ، أي فكر سياسي خالص أو سياسي قبل كل شيء . انني اعتبر مثلاً ان فكرة ما سمي بـ « البروليتاريا ذات القبة المنشاة » في المانيا السابقة للحكم الهتلري هي قبل كل شيء فكرة زائفة بمعنى انها استنتجت من مبادىء مجردة . وانها استعيرت من طبقة أخرى أو من فئة أخرى من المجتمع عن طريق رجال وجدوا ان لهم ، بالفعل ، نفس مصالح البروليتاريا التي كانوا يريدون أن يتميزوا عنها .

واليكما مثالاً آخر أقرب الينا : ثمة نموذج شائع ، في المجتمع الفرنسي هو المستخدم الصغير الذي يمارس اللاسامية . انه يسيء فهم الشروح الماركسية ويحكم عليها بأنها مجردة . ان كل شيء واضح بالنسبة له : انهم اليهود الذين يسببون تعاسته . لكن بالرغم مــن أن الصورة الواضحة التي يكوّنها لنفسه عن المجتمع تبدو للوهلة الأولى عينية ، لكنها في الحقيقة تجريد لأنه يستعير رؤيته للعالم من طبقة ليست بطبقته ويدافع عن مصالح هذه الطبقة لاعتقاده بأنه يدافع عن مصالحه : انه يدرك أولاً الجماعية والعالم بدل أن يدرك أولاً وضعه ومصالحه .

اننا نريد ان نقلب نظام الآفكار وأن نساعد الرفاق الذين يأتون الينا على التخلص من تلك البنى الفوقية الطفيلية التي

تنبع من آفاق اجتماعية أخرى ، أو التي هي بقايا لحالة من الأشياء قد تلاشت .

وينبغي على « التجمع » بشكل خاص ، من وجهة النظر هذه ، أن يقوم بعكس العمل الذي يقوم به الحزب . إن الانسجام ، بالنسبة لنا ، ينبغي أن ينبع من المصلحة ، من الموقف ، من وعي هذه المصلحة ، ومن العمل العيني في الموقف ، لا من جهاز الحزب البيروقراطي . ان الحزب يستطيع ، بالفعل ، لطرحه أولاً مبادىء سياسة عامة ، أن يحث شعبه أو خلاياه على النقاش ، لكنه في الوقت نفسه يقنع موقفهـــا العيني وذلك بإلهائهـــا بتوجيهات ومبـــادىء مجردة .

ورغم أن مجالس السوفيات ، والكومنفورم ، وتهديدات الحرب ، عناصر حية وماثلة دوماً في جونا السياسي ، فإنها بالنسبة لعامل منجم على سبيل المثال عناصر فكر مجردة إذا ما نظر اليها أولاً ودون ارتباط بمتطلبات وضعه ، وبضرورة رفع مستوى حياته ، أو تحسين شروط عمله . وحين لا يكون لعامل المنجم ما يقتات به ، فإن الأفكار التي تأتيه بدءاً من أجهزة سياسية مركزية لهي مجردة ولا تتلاءم مع رغباته أو حاجاته . وإذا كان يتبناها ، فهذا وفاء لحزب ولأنه يعتقد ان هذا الحزب وحده يدافع عن مصالحه . انه لا يرى الرابطة بين القرارات التي تقترح عليه وبين حاجاته الفورية ، لكنه يؤمن بأن هذه الرابطة موجودة لأنه يثق بالقادة .

والنتيجة هي ارتباط نغل بـين قرار الحزب الشيوعي الفرنسي بمحاربة مشروع مارشال باعتباره محاولة لإعادة تسليح أوروبا وبين الحاجات المباشرة لعمال المناجم. إن التضليل ينشأ من أن هؤلاء الأخيرين، باعتقادهم انهم يصدرون في حكمهم عن حالتهم، يخدمون سياسة ذات صفة دولية، لم ترسم أولاً بدءاً منهم.

واذا ما ارتفعنا، على العكس، من الخاص إلى العام، يصبح من الواضح أن تحسين مستوى حياة عمال المناجم يقتضي بالضرورة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نمو الانتاج بالاضافة الى الاشراف العمالي.

لكن باعتبار المردود الراهن للمناجم الفرنسية، فإن نمو الانتاج يقتضي اعادة تنظيم كاملة للمناجم ودمجها في استثمار أوروبي. وباعتبار ان اعادة التنظيم هذه لا يمكن أن تـتم إلا تدريجياً، فـإن المساعدة الخـارجية ضرورية في اللحظة الراهنة.

وعلى هذا فإن الحاجات المباشرة للعامل تتطلب في آن واحد المعونة الاميركية والتنظيم الاشتراكي لأوروبا. فماذا يعني هذا، إن لم يكن ان المعونة الأميركية ينبغي أن تشرف عليها وتوزعها منظمات أوروبية واشتراكية، وانه ينبغي ان تستخدم في بناء أوروبا الاشتراكية وانه لا ينبغي في أي حال من الأحوال استخدامها لإعادة تسليح. وهذا ما ينبغي على عمال المناجم أنفسهم أن يحققوه ويطالبوا به.

وبحفاظنا على هذا التدرج في أفكارنا نستطيع فقط أن نؤسس سياسة عامة على المعطيات العينية لوضع البروليتاريا الفرنسية ، لكن لا وجود لفكر عيني الا اذا نبع من مجموعات عينية . لهذا فإن « التجمع الديمقراطي الثوري » سيبذل جهده لتشكيل شُعبه القاعدية بدءاً من وحدات عينية من المنتجين والمستهلكين . وإذا لم يكن لأعضاء الشعب مصالح مشتركة واضحة ومباشرة ، فإن المناقشات ستنحط بسرعة إلى تأملات مجردة .

٣ ـ افول الحرية في بنية الاحزاب

روسيه : أريد أن أتناول بالبحث أحد مظاهر المسائل الكثيرة والصعبة التي تطرقت اليها .

لقد تطرقنا ، في محاورتنا السابقة ، إلى مسألة راهنة ، مسألة الدور الجديد للأحزاب . أليس هذا ما تعنيه حين تقول ان عقبات تحقيق الحرية العينية ترجع إلى حد كبير إلى « وجود تلك التشكيلات السياسية شبه التأسيسية التي هي الأحزاب » ؟ . كان الحزبُ العمالي ، أثناء الفترة السابقة لعام ١٩١٤ ، يعبر ويحقق في بنيته الارادة السياسية في الوصول إلى الديمقراطية من الداخل . وكان هذا الوصول يفهم على أنه تطور عقلي ومستمر للديمقراطية البورجوازية نحو ديمقراطية

اجتماعية . إن دمرقطة الاقتصاد لهي تتمة لدمرقطة السياسة .
إن الحزب في النقابات يحارب تأثير الفوضويين ويميل إلى أن يجعل من النقابة لا مجرد جهاز للمطالبة العمالية ، بل أيضاً أداة الاصلاحات الاقتصادية الممكن تحقيقها في إطار النظام نفسه . وهذا الاهتمام قوي جداً إلى حد يضاعف الحزب معه من الأجهزة التعاونية والصناديق المشتركة ، ويؤسس تأمينات ، وينتهج سياسة إسكان بإنشائه في كل مكان مدناً عمالية حقيقية يكون مالكها . وفي كثير من الحالات يشترك اشتراكاً عضوياً مع النقابات . وهكذا يتمثل الحزب على انه منظمة لفئات عمالية وبورجوازية صغيرة واسعة جداً . وهو ينمي بسرعة كبيرة بنية راسخة فيها عدد كبير من الموظفين. وهكذا يصبح مؤسسة ، لكنها مؤسسة تتمثل على انها دعم للتقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي . انه يؤكد نفسه على انه بطل البحث الحر والتفكير الحر ضد الكنيسة ، ضدالدولة ، ضد الجيش . وهذا النموذج لم يكتمل تماماً في أي مكان ، لكنه يتأكد ، بالاضافة الى فرنسا ، في المانيا وبلجيكا وانكلترا . وتوجد ، في داخل هذا التكتل الانساني القوي ، ميول ليست قومية فحسب ، اتجاهات لها نشراتها ، ومجلاتها ، وصحفها ، وكتبها ، ومنشوراتها الدورية ، أي لها بالتالي تنظيمها وميزانيتها. وحتى لو كان الجهاز العلوي للحزب يبدو مغلقاً ، فإن نظام الحزب هو هذه التحررية المفتوحة . إن مؤتمرات الحزب تتمثل كبرلمانات مؤسسة على النقاش الحر ، والبحث الحر ،

والمواجهة العنيفة أحياناً بين الميول. ومع لينين يبدأ الحزب بالتعدل. فلم يعد المقصود الارتقاء من داخل الديمقراطية السياسية نحو ديمقراطية اجتماعية، بل تهديم الدولة البورجوازية وإعداد حرب وشنها، بالمعنى الحرفي للفظة، ضد السادة الراهنين للمجتمع. ويصبح الحزب أداة هذا النضال. انه يضم طليعة الطبقة العاملة، أي أوعى العناصر وأنشطها، وأحزمها. انه يبذل جهده، بتأثيره على النقابات من الداخل ومن الخارج، لكي تأثير أكثر عناصر الطبقة حيوية إلى الطبقة بكاملها. وهو يزعم انه يقيم هذا التأثير الموسع على صياغة برنامج لعمل مباشر يهم جميع العمال ويكون أشبه بترجمة لخلفيته المبادئية على صعيد العمل اليومي. انه يضاعف من أجل هذه الغاية نفسها من الأعمال المطالبة على صعيد المشروع. انه يجتهد، عن طريق اثارة للشغب خاصة وعن طريق منظمات ملحقة، أن يبلور لحساب معركته الهواجس، والاستياءات، وعطف الطبقات المتوسطة والفلاحين والمثقفين. ان بنيته التي تعبر عن انتقاء للمهام تميل إلى تشكيل ملاكات من الموظفين متخصصة في عملها. انه ينشيء من أجل سلامته وسلامة مشاريعه شبكة من جامعي المعلومات وشبكة عسكرية للقتال. والتعايش بين الاصلاحيين والثوريين غير مقبول ولا ممكن، ولو لأسباب تتعلق بالفعالية والسلامة. ومع ذلك فإن الاتفاق الذي تم على المبادىء، لا يمنع أن توجد اختلافات، وهي بالفعل موجودة على صعيد الاستراتيجية. ان الميول

تعبر عن هذه الاختلافات . انها تملك نشرات إعلام ، ومجلات. والحزب يناقش نقاشاً مفتوحاً . ومؤتمراته هي جلسات محكمة حقيقية . وهذا النموذج لم يتحقق في أي مكان بطريقة مكتملة ، لكن الحزب البولشفي الروسي قبل استلام الحكم وأثناء السنتين الأوليين من الدكتاتورية يمثل هذه المحاولة تمثيلاً كافياً .

والنقطة المميزة قبل كل شيء هي أن الحزب ، بشكله الاصلاحي (أثناء مرحلة المذهب الاصلاحي بالطبع) أو بشكله الثوري ، يطرح نفسه على أنه آلة الحرية ضد قوى التجهيل الاخلاقي والثقافي المنظمة ، على أنه آلة التمرد ضد الدولة . إن كل كيانه إذا صح القول يميل إلى معارضة الدولة بقوة اجتماعية تزعم انها تنظم العلاقات الانسانية في مجموعها بطرق أخرى غير الإكراه . فعقلية مناضلي الحزب مشبعة إذن اشباعاً عميقاً بهذه القوة . انهم ، حتى في ثوراتهم المتعصبة ، ابطال حرية البحث وحرية الحياة .

والحال تختلف في الوقت الراهن اختلافاً واضحاً لكل ذي عينين . ان المناضل الحزبي اليوم ينفذ القرارات ولا يناقشها . انه يعلم ، على العكس ، ان النقاش مضر ، وان الميول محكوم عليها بأنها ليست شيئاً آخر سوى حصان طروادة بين العدو . انه يعلم ضرورة الانضباط المفهوم على انه خضوع للاجهزة القائدة . انه يؤكد ان البحث الحر هو صفة خطرة من صفات العقلية البورجوازية الصغيرة . انه

يعظ على العكس بضرورة الثقة . ان التاريخ لا يصنع بأيدي البشر بل فقط بيد بعض البشر من أصحاب الامتيازات ممن يعملون في مكاتب بعيدة وعلوية . ان المناضل الحزبي يتمثل اليوم كمنفذ . لقد كف الحزب عن أن يكون اداة إنشاء ليصبح اداة تطبيق لا غير . انه آلة تكنيكية ثمينة ودقيقة لكل ما هو مهمة عسكرية وزجرية محضة . انه آلة غير مناسبة على الاطلاق لكل ما هو بحث ، وانشاء ، ودرس . لقد اختفت ألسنة حال الميول ، والمقالات التي تظهر في الصحافة أو في المجلات تأخذ طابع التعاليم الدينية . وفي الحقيقة ، أصبح الانسان الحزبي عميلاً محضاً للدولة وأصبح الحزب لسان حال للدولة . وانما في الانقلاب التام للعلاقات بين الحزب والدولة نجد تفسير الانقلاب الكلي في سلوك الحزب والمناضل . فالحزب لم يعد يميل فقط إلى معارضة الدولة بشركة انسانية حرة الطابع لكنه يميل على العكس إلى اخضاع جميع المشاريع الانسانية للدولة . وليس من الضروري البتة أن تكون هذه الدولة قومية . ان هذا التوحيد بين الحزب والدولة يتم في نظر شيوعيي العالم أجمع لمصلحة الدولة الروسية . لكننا نلاحظ ظاهرة مماثلة وإن كانت أضيق وعلى صعيد آخر في التشكيلات السياسية البورجوازية . ان هذه التغيرات في العلاقات بين الحزب والدولة قد أدت الى تغيرات جوهرية داخل الطبقة العاملة . ففي البلدان التي يتولى فيها الحكم الحزب ، وأقصد حالياً روسيا وسائر بلدان الكتلة السوفياتية ، يصبح الحزب ،

بكل بساطة وبشكل خالص ، ذيلاً للدولة . انه مؤلف من موظفين ، من تشكيلات متباينة . انه ينضاف قبل كل شيء باعتباره أنجع أداة ، الى سائر أدوات اشراف الدولة وسلطتها الزجرية . وفي البلدين الوحيدين اللذين تتمتع فيهما الشيوعية بأهمية مرموقة دون ان تتحد بسلطة الدولة ، فرنسا وايطاليا ، يكفّ الحزب عن أن يكون التعبير المنظم عن أقلية فاعلة . انه يضم جماهير واسعة ما كان يمكن اعتبار تسعة أعشارها الى عهد قريب الا انهم مناصرون . إن الصعوبات ستكون كبيرة لو كان اداة إنشاء . لكنه لما كان قبل كل شيء اداة اشراف وتطبيق ، فإن الحزب بمفهومه الجديد ملائم لمشاريعه . وفي الوقت نفسه يتغير مضمونه الاجتماعي لمصلحة عناصر غير بروليتارية ، وبمعنى أوسع ، لمصلحة عناصر بروليتارية قديمة تحولت إلى موظفين فعلاً . وفي الواقع ، انه يتمثل كسلسلة من أحزاب متداخل بعضها في بعض . إن دائرة المكتب السياسي الضيقة ، المجزأة هي الأخرى ، ودائرة اللجنة المركزية الأوسع ، ودائرة المسؤولين الوسطاء ، تشكل في الواقع أحزاباً متباينة منفصلة لها سلوكها الخاص واهتماماتها الخاصة . وهذه البنى الأفقية تخترقها بنى عمودية بوليسية في غالبيتها ، واكثر انغلاقاً أيضاً من غيرها . لقد أخذ الحزب بنية دولية (من الدولة) . وتعدلت الطليعة العاملة القديمة في مضمونها الاجتماعي وفي عقليتها . انها تتخذ اليوم سيماء فوج عسكري بما فيه من انضباط وعمى تقليديين . والنتيجة

العامة هي أن التقاليد التحررية التقدمية التي كانت تميز الطليعة الثورية في الماضي قد تهدمت اليوم تهدماً كاملاً حتى أن المجتمع البورجوازي القديم يبدو رغم كل هرمه اكثر انفتاحاً واكثر تسنماً لمركز الطليعة في التاريخ من الذين يريدون هدمه. واني أعتقد أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تفسر على حقيقتها إلا بالتحويل الاجتماعي للسلطة في الاتحاد السوفياتي. لكن هذه الظاهرة هي التي تفسر في رأيي ما حللته، أنت يا سارتر: الوظيفة الرجعية للأحزاب. وهذه الظاهرة هي التي نزعم اننا نناضل ضدها بالشكل العضوي للتجمع.

روزنتال: ان العمال الذين يدخلون في مرحلة خطيرة من النضال، عمال المناجم اليوم، يجدون بمتناولهم منظمات لها ماضٍ تاريخي، أشكالها كشعاراتها يفرضها هذا الماضي التاريخي. إن النضال الذي يخوضونه لهو بالتالي، مهما كانت حاجاتهم الفورية والمباشرة، أسير نضال يمتد منذ عدة سنوات الى عدة بلدان وله استراتيجيته الخاصة. ولقد أمكن لتطور هذه الاستراتيجية الدولية، في بعض الأوقات، وبخاصة فيما بعد حرب ١٩١٩ وفي بعض البلدان، أن يخدم، وينمي، ويرشد، ويرفع مستوى نضال الجماهير المحدودة إلى آفاق قومية. هكذا كانت الحال بالنسبة لعمال المناجم السكوتلنديين عام ١٩١٩ أو بالنسبة للفلاحين الأندونيسيين. لكن هذا الدعم من جانب استراتيجية دولية ليس ثميناً الا اذا عبر عن المصالح العامة للجماهير والا اذا ربطت الجماهير بهذه

الاستراتيجية ، جزئياً على الأقل ، حركاتها الخاصة . وهذا غير ممكن الا على أساس إنشاء حر ودائم من قبل الجماهير ، ووعي وضعها وتصور أهدافها . لكن حين يسحق ثقل قوةٍ اجتماعية هذا الوعيَ ، سواء أكان ثقـــل الوزارات البورجوازية على الحزب الاشتراكي أم البيروقراطية الستالينية على الحزب الشيوعي ، فإن العمال يضطرون عند دخولهم النضال الى أن يدمجوا عملهم بعمل الأحزاب « الجاهزة الصنع » التي يقدمها لهم التاريخ .

لقد وجد هؤلاء العمال ، في الساعة الراهنة ، في سعيهم إلى التعبير عن حاجاتهم الفورية والى اشباعها ، الحزب الشيوعي أمامهم ، ووجدوا أنفسهم ، نتيجة لتاريخ السنوات الثلاثين الأخيرة ، قد استقطبهم الحزب الشيوعي بسماته الخاصة ، وحاجاته الخاصة ، ومتطلباته الخاصة .

وبالمقابل ، فإن « التجمع الديمقراطي الثوري » ، بطبيعته كتجمع التي تجعل منه منظمة مفتوحة ، بالمعنى البرغسوني للفظة ، ييسر التعبير المباشر والفوري عن العمال في موقف تاريخي معطى ، والمحرر من ثقل استراتيجية يفرضها تاريخ عشرات من السنين الأخيرة .

ان « التجمع الديمقراطي الثوري » يستطيع اذن أن يلعب دوراً هاماً جداً بإتاحته المجال أمام العمال ليعاودوا الاحتكاك بالواقع المباشر دون أن يثقل عليهم تاريخ سابق واستراتيجية سابقة .

٤ ـ الديموقراطية في الانشاء السياسي

سارتر : باختصار ، ان التفكير العيني لمجموعة تسعى إلى تحديد مصالحها وحاجاتها وآفاق عملها ، تسيطر عليه ، في الساعة الراهنة ، اما منظمات تستخدم مناضليها من أجل تكتيك مُتصور مسبقاً على الصعيد الدولي ، وأما شكل الديمقراطية السياسية بالذات وميكانيكيتها . وإذا كان حق الانتخاب تضليلاً للطبقة العاملة ، فإنه أيضاً تضليل لأنه يُطلب اليها أن تقرر رأيها مسبقاً ، ودونما ارتباط مباشر بوضعها الخاص ، في المشكلات العامة المطروحة عليها اذن تحت شكل مجرد ، في حين انها كلية القدرة في تقرير رأيها بصددها اذا ما كانت قراراتها نابعة من رغباتها العينية .

لهذا فنحن نتطلع الى أن نعطي « التجمع الديمقراطي الثوري » بنية مرنة تسمح دوماً لشعارات القاعدة بأن ترتفع إلى اللجنة القائدة كيما تُنشأ فيها لتعود من ثم الى القاعدة .

وانيَ أرى ، بالفعل ، وينبغي على روسيه وروزنتال أن يدليا برأيهما بصدد هذه النقطة ، انني أرى ان دور اللجنة القائدة محدد تحديداً دقيقاً . فعليها أولاً أن تتلقى مجموع المطالب التي صاغتها شُعب القاعدة التي ينبغي أن تتجاوب ، كما قلنا ، ما أمكن مع فئـــات عينية من المنتجين أو من المستهلكين . عليها أن تستخلص جميع المتناقضات التي لم تستطع هذه الشعب ان تستخرجها بنفسها . عليها أن تواجهها

بمتناقضات سائر الشعب الأخرى ، وأن تحاول ايجاد تركيب لها ، ثم أن تعيدها الى القاعدة . وليس من المستبعد ، بالفعل ، أن ترتكب فئة ما غلطة ، أي أن تترك نفسها تنقاد لاعتبارات مجردة بدلاً من أن تنطلق من مجرد اعتبار حاجاتها الخاصة . لكن اذا كان ينبغي تقويم مثل هذا الخطأ ، فينبغي ألا ترى فيه الفئة المعنية مجرد خلاف بين القاعدة واللجنة القائدة : يجب أن يُبين لها أنه يناقض مجموع المطالب التي صاغتها سائر الشعب .

وعلاة على ذلك ، ينبغي على اللجنة القائدة أن تثير دوماً المناقشات في القاعدة ، وينبغي أن تبلغ القاعدة كل المعلومات التي لديها والتي قد لا تستطيع هذه القاعدة أن تحصل عليها بنفسها ، بحيث يصبح بالتدريج لهذه المناقشات طابع تكنيكي ومحدد أكثر فأكثر .

وبتعبير آخر ، ينبغي على اللجنة القائدة أن تعين ، بدءاً من المطالب العينية التي ستأتي باستمرار من القاعدة إلى الملاكات والتي ستعود من الملاكات الى القاعدة ، سياسة محددة ، ولكن ينبغي أن يكون محور هذه السياسة باستمرار المجموع الحي والمتغير لهذه المطالب .

هذا يفترض إذن اتصالاً مستمراً . واني لأتصور هذا الاتصال المستمر ، فيما يتعلق بي ، على شكلين : من جهة أولى حركة دائمة من التبادلات العمودية ، ومن جهة أخرى ، اتصال دائم ، مستقل تماماً عن المركز ، بين شُعب القاعدة ،

واني لأعتقد ان هذا الاتصال واحد من ابتكارات «التجمع الديمقراطي الثوري». ينبغي أن تشكل لجان محلية، لن تكون مهمتها البتة «إيصال الكلمة الطيبة» إلى الشعب أو كما يقال بشكل عام «تنويرها»، كما انهـا لن تكلف بتزويد المركز بالمعلومات عن الشُعب، انما ستكون مهمتها تعريف كل شعبة على وجهة نظر سائر الشعب. وعلى هذا، ودون أن تصبح المناقشات مجردة، فإن كلاً منها ستتركز، اذا استطعت القول، على ما هو عالمي عيني.

هل تريان الأشياء بالطريقة نفسها؟

٥ ـ الديموقراطية في المجتمع

روسيه: بصدد عمل «التجمع الديمقراطي الثوري»، أنت تتطرق الى مسائل عملية تسمح لنا بمعالجة مفهوم الديمقراطية الذي عرضته معالجة عينية. ينبغي أن نتناول بالكلام من جديد بعض المظاهر التي تبدو أولية، لكنها اليوم مع ذلك غير مفهومة، ومنسية، بل انها ما عادت تُتصور، وهذا، بين هلالين، عرَض مرضٍ خطير.

وعلى هذا، كيف يتصور اليوم معظم البشر الذين يقال انهم يساريون مرحلة الانتقال التي ينبغي أن تقودنا من المصاعب الراهنة إلى المجتمع الاشتراكي؟ ان المخطط بسيط. يستولي

الحزب على الدولة . وما إن يصبح الحزب سيد المجتمع ، حتى يمارس دكتاتوريته . والحدث السياسي الوحيد : يصبح الحزب مالك الدولة ، فيحول بالضرورة الدولة إلى دولة عمالية . انني لا أتكلم هنا عن مضمون عمل الحزب الذي يمارس الحكم . انني أسلم موقتاً بأن هذا العمل هو خير عمل ممكن ، وأكثر عمل اشتراكي ممكن اقتصادياً . فهل يمثل هذا المخطط الامكانية الوحيدة وماذا يعني هو نفسه ؟ لنأخذ أولاً النقابات . لقد طرحت مسألة النقابات هذه في روسيا غداة الثورة ودراسة هذه التجربة والمناقشات التي رافقتها ستكون غنية بالمعلومات . ان النقابات هي أولاً ألسنة حال المطالبة العمالية . انها تعبر عن هذه المطالبة ازاء أرباب العمل وإزاء الدولة على حد سواء . انها تنظم أعمالاً بهدف الانتصار في هذه المطالبة . لكنها تفعل أكثر من ذلك أيضاً . انها تدرج المطالب الجزئية ، المحلية ، المهنية ، في مجموع من المطالب يفترض هو نفسه تحليلاً للوضع الاقتصادي ومفهوماً اقتصادياً شاملاً . هكذا ينبغي على الأقل أن تتطور الوظيفة المطالبة للنقابات . فهل ينتهي هذا الدور لأن الحزب الذي يزعم انه يمثل الطبقة العاملة قد استولى على الحكم ؟ مطلقاً البتة . إن الحكم لا يسوي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية . انه يقدم فقط الوسائل التكنيكية لبدء هذه التسوية . وسيظل الوضع الاقتصادي لمدة طويلة وضعاً يقتضي حيطة كبيرة من جانب النقابات . وستحتفظ المطالبة العمالية بكل قيمتها . يقيناً ،

ان الدولة ستكف عن اتخاذ موقف معادٍ كما كان موقفها في الماضي . ان الحكم يبذل جهده ، لنقبل بذلك ، في تحسين الوضع العمالي ، وفي إيصـــال الطبقة العاملة إلى تحررها الاجتماعي من خلال تحويل علاقات الانتاج . لكن مشكلة الدولة الرئيسية هي تنظيم الانتاج ومردوده . ان تلك الخطط التي تهدف إلى تحسين شروط الحياة هذا تؤسس أولاً بنية معينة للانتاج والتوزيع . ويستغرق جهاز موظفي الدولة كله في هذا الجهد ، مما يخلق له عقلية خاصة . وتصبح هذه العقلية حتماً ، بسبب الاختلاط بين جهاز الموظفين والمسؤوليات إلى حد كبير ، عقلية أعضاء الحزب الذي يمارس الحكم . فمن الضروري اذن ان توجه تجاه هذه الدولة وهذا الحزب قوة أخرى ، المنظمة النقابية ، التي تعنى بأوضاع العمال المادية ، وتحذر الدولة بصددها ، وتعلن أن من الضروري للغاية : « كلا ، لا تستطيعون ان تقطعوا المرحلة المعينة على هذا النحو . عليكم أن تنتظروا . عليكم أن تتراجعوا . اننا سنعارض حلكم بحل آخر أكثر ملاءمة لمصلحة العمال » . لكن دور النقابات المطالب يقوم أيضاً على الصفة المتباينة للطبقة العاملة . وفي غداة استلام الحكم ، يتفاقم هذا التباين أيضاً . فيتحول قسم من العمال إلى موظفي دولة . ويتولى عدد كبير أعباء الحزب . ويتولى آخرون مسؤوليات قيادية في المشاريع . وتجدد فئات جديدة خارجة من طبقة الفلاحين جهاز العمال الصناعيين . وتؤدي كل هذه التعديلات في

البنية الى تعديلات في السلوك والمصلحة . وينبغي على النقابات أن تسهر على أن يكون الوضع الاجتماعي للفئات العمالية الأقل بحبوحة وبالتالي الأقل ارتباطاً مباشراً بالنظام الجديد مدافعاً عنه بقوة . ان الوظيفة المطالبة للنقابات لا تنتهي فقط مع استيلاء حزب عمالي على الحكم ، لكنها تتطور تطوراً كبيراً في ظل النظام الجديد . انها لا يمكن أن توجد وجوداً حقيقياً أصيلاً الا اذا تمتعت النقابات بكل وسائل الضغط على الدولة بما فيها وسيلة الإضراب . والفرق الوحيد بين الدولة القديمة والجديدة ينبغي ألا يكون منع حق الإضراب (وهذه طامة كبرى) ، بل منع الدولة الجديدة من استعمال الطرق الزجرية بشكل مباشر أو غير مباشر لبتر الأزمـــة .

إن النقابات تضيف إلى وظائفها التقليدية مهامّ جديدة : مهام مراقبة وأشراف على ادارة المشاريع ، وتكوين ملاكات عمالية ، وهي تساهم في الأجهزة الاقتصادية الموجهة . وهكذا تبلغ ذروة تطورها الاجتماعي . لكن النقابات تظل مع عملها هذا مستقلة تمام الاستقلال عن الدولة . انها لا تستطيع في أي حال من الأحوال أن تظهر وكأنها وكيل للدولة رادع على صعيد المشروع . ولا يمكن أن يوجد اندماج بين وظيفة النقابة ووظيفة الدولة . إن الممثل النقابي في أجهزة الدولة الاقتصادية موجود فيها بصفته النقابية ، لا بصفته تكنيكياً تابعاً للدولة أو أخصائياً اقتصادياً . ان النقابة تستطيع في كل لحظة أن تسحبه من منصبه . وسلطة الدولة لا تستطيع في أي

حال من الأحوال أن تعين المسؤولين النقابيين في النقابات . ولا تستطيع الأجهزة العليا داخل النقابات بأي حال من الأحوال أن تعين المسؤولين في الأجهزة الدنيا . ان المسؤولين ينتخبون دوماً من قبل القاعدة النقابية مهما كانت درجة مسؤوليتهم . وإذا كان من الضروري أن يتولى بعض المناصب تكنيكيون ، دائمون ، فينبغي أن يختاروا بناء على استطاعتهم التكنيكية لكنهم لا يستطيعون في أي حال من الأحوال أن يتمتعوا بحق التقرير السياسي الذي هو من اختصاص المسؤول المنتخب . إن وجود الممثلين النقابيين في أجهزة الدولة الاقتصادية أو في وظائف الاشراف على المشروع لا يمكن في شيء أن يعني تجميعاً للرواتب . ان هذه بضع مبادىء ناقصة بلا ريب ، لا بد من تكميلها والتثبت منها ، لكنها تتجاوب مع تجربة محددة ، وهي مبادىء لازبة لوجود الديمقراطية في الدولة . وبدونها لا توجد ديمقراطية في النقابات ولا ديمقراطية في الدولة .

إن فكرة أن حزباً واحداً ينبغي أن يمارس الحكم هي فكرة ساذجة وخطرة في آن واحد . فإذا ما تولى حزب واحد الحكم ، وإذا ما منعت الأحزاب الأخرى ، فهذه علامة على موقف خطر ، علامة على ضعف خطير في الحركة العمالية يهدد تجربتها التاريخية بالموت . وفي مثل هذه الحالة الخطرة ، فإن السلامة تقوم على وجود ميول داخل الحزب الواحد . ان الحزب الواحد يعني ديمقراطية مخصية بشكل

رهيب . انه ليس الا تعبيراً غير مباشر إلى حد بعيد عن الطبقة العاملة . ان الطبقة العاملة لا تستطيع أن تسمع صوتها وإرادتها إلا اذا كانت تملك داخل هذا الحزب تيارات متباينة قادرة على تمثيلها . وعلى كل الأحوال ، فإن مثل هذا الوضع وضع غير مستقر لا يمكن أن يكون إلا موقتاً . وإذا ما منعت الميول بدورها ، فالديمقراطية العمالية تموت ، والدولة العمالية تموت.وهذا يعني قيام مرحلة جديدة من الاضطهاد الاجتماعي . اذن فتعدد الأحزاب شيء مرغوب فيه . انه وحده يستطيع أن يولد ديمقراطية اجتماعية واسعة بما فيه الكفاية . ان عدم تجانس الطبقة العاملة يفرض من الآن وجود احزاب متعددة . لكن ينبغي أيضاً أن تمثل في النقاش السياسي والاقتصادي مختلف فئات البورجوازية الصغيرة ، وطبقة الفلاحـــين . وهذه الأحزاب التي لها وجود شرعي ينبغي أن تتفق في هذه المرحلة الأولى الصعبة التي تفتح الطريق لنظام اجتماعي جديد ، على العناصر الجوهرية لهذا النظام الجديد . فبعضها سيعتبرها تعبيراً عن أعمق قناعاته ، والبعض الآخر سيعتبرها تدابير للسلامة العامة قد لا تكون محببة تماماً ، لكنها ضرورية . وبعد مثل هذا التفاهم ، لا تستطيع ألا تعبر عن تباينات كبيرة بخصوص الاستراتيجية الواجب اتباعها . وينبغي أن يكون لهذه المعارضات تمثيلها السياسي . وإلا فلن يكون هناك نقاش حقيقي ، وبالتالي لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية . أما ان تثقل مختلف العناصر الاجتماعية الممثلة على الحكم بطرق

مختلفة ، فهذه مسألة أخرى ، لكن التمثيل الجماعي ضرورة حيوية . وعلى هذا يستطيع البرلمان وينبغي عليه أن يحتفظ بدوره كجمعية كبيرة للتشاور والتشريع . انه يتطهر ، ويكتمل بمعنى انه يرسم الخطة الاقتصادية في اتجاهها الاجتماعي والسياسي ودون أن تثقل عليه القوى الخفية للمصلحة الخاصة . واني الفت هنا الانتباه الى ان باستطاعة الاقتصاد المنهّج ألا يتحمل الديمقراطية السياسية فحسب ، بل انه يتطلبها . ومن الممكن أن نبين ان احد العيوب التي تشل النظام السوفياتي ، تشله على الصعيد الاقتصادي ، انما هو عدم وجود أي ديمقراطية . ان الدوائر الاقتصادية والنقابات ومختلف الهيئات الاقتصادية التمثيلية تنشيء المضمون الاقتصادي والاجتماعي للخطة . والبرلمان هو الذي يقرر في آخر مرحلـــة اتجاهها السياسي والاجتماعي . ان خطة لفترة زمنية معينة تنقسم الى فترات أقصر ، مما يسمح للبرلمان بتدخل دائم وجدي للتحقق من صلاحية التوجيهات المتخذة ولإيضاحها . ففي النظام الرأسمالي الليبيرالي يتم التحقق بشكل فوضوي لكن ناجع عن طريق المنافسة الحرة . وفي النظام الاحتكاري تتابع السوق لعب دورها التحقيقي . وفي نظام الاقتصاد المنهّج لا تختفي هذه العوامل تماماً ، فهي تغير طبيعتها لكن يتضح انها غير كافية لمراقبة عوائد النظام . ان المراقبة الديمقراطية تصبح ضرورة من ضرورات التكنيك الاقتصادي . وإلا واجهنا ما نلاحظه في روسيا السوفياتية : أي دوامة من احصائيات مغلوطة تموه

جهل البيروقراطيين وإخلالهم بواجباتهم . وهذا مما يؤدي الى ازمات والى تطهيرات دامية . وأحد المطالب الديمقراطية في النظام الرأسمالي هو على وجه التحديد إلغاء العلاقات السرية . وهذا المطلب يظل محتفظاً بكل قيمته في نظام اقتصادي منهج . ان الادارة الدولية (من الدولة) ينبغي أن تظل مفتوحة للإشراف العام . وإذا لم تكن مفتوحة ، فلإخفاء وجود امتيازات اجتماعية . وهذه هي الحالة اليوم في روسيا . وسأستشهد في هذا الخصوص بمؤلف لا يشك احد في اختصاصه الاقتصادي ومعروف لدى الجميع بحبه للستالينية . اذن فهو مؤلف لا مأخذ عليه في نظر خصومنا . اعني به شارل بتلهايم . لقد كتب في مؤلفه عن « التنهيج السوفياتي » ص ١٤١ (الطبعة الاولى) : « من البديهي ان ايجاد محصلة للاقتصاد القومي امر له اهميته الكبيرة بالنسبة لعمل اجهزة التنهيج) ومع ذلك فإن هذا العمل لا يتقدم تقريباً . ما تفسير ذلك ؟ إن التفسير في رأينا هو التالي : لا تزال توجد في الاتحاد السوفياتي بقايا من امتيازات اقتصادية ضخمة ، وفروق اجتماعية لا يكفي لإظهارها مجرد النظر الى سلم الاجور والرواتب (لم ينشر هذا السلم بالأصل في اي مكان ، ونحن لا نجد الا ارقاماً منسوبة الى « الاجرة المتوسطة ») ، لكنها ستبرز للعيان اذا ما وجدت محصلة دقيقة للاقتصاد القومي . وفي رأينا ان هذا تفسير كاف لكون العمل في رسم محصلة للاقتصاد القومي لا يتقدم . وهذا يفسر ايضاً

ان المحاولات المتتالية لرسم هـــذه المحصلة قد اصطدمت ولا تزال بانتقادات عنيفة ، بعضها مبرر ، وبعضها الآخر لا يهدف إلا الى تمويه بعض الحقائق التي ابرزها بوضوح كبير العمل المنتقد » .

ان الديموقراطية الاقتصادية تترجم على مستويات متباينة : على صعيد المشروع ، وعلى صعيد فرع صناعي او عقدة صناعية ، وعلى صعيد الاقتصاد القومي . وهنا ايضاً تستطيع التجربة الروسية في السنين الاولى للثورة ان تقدم لنا معلومات ثمينة . إن محاولة ادارة مشروع تحت إشراف مجمع اداري يضم النقابات ، وعمال المشروع ، وإدارته الخاصة ، قد تجلت غير متماشية مع الواقع على الاقل في المرحلة الانتقالية الاولى . ان الادارة الشخصية للمشروع تفرض نفسها بفعاليتها . وهذا لا يعني ان عمال المشروع والمندوبين النقابيين لا يلعبون دوراً رفيعاً واساسياً في العلاقات الاجتماعية داخل المشروع ذاته : التعاقد على العمل والرفت منه ، شروط الصحة ، شروط السلامة ، العلاقات الشخصية وعلاقات العمل بين العمال والادارة . اما فيما يخص التدخل في التكنيك الاقتصادي للإدارة ، فإن المشكلة تنطرح على صعيد إشراف هامشي يهتم بتنبوءات الخطة ، بالمنجزات ، بالكلفة المالية ، بالطرق التجارية المستخدمة ، لكنه لا يعود الى المدير مباشرة ، بل الى الاجهزة الاقتصادية المختصة في الصناعة التي يشكل المشروع جزءاً منها . إن النقابات ومختلف الهيئات المهنية

والاقتصادية التمثيلية تلعب هذا الدور المزدوج كأجهزة للمراقبة النقدية وقنوات لنقل الرغبات ، والملاحظات ، والاقتراحات المضادة . ان مهمتها ان تنقل وان تنقل بشكل انتقادي في إطار اختصاصها الى اجهزة الدولة الاقتصادية والى البرلمان . انه البرلمان الذي يمارس عند التحليل الاخير الإشراف على إدارة الاقتصاد الذي اصبح عاماً . انه يقرر من جهة اولى الخطة واتجاهها السياسي والاجتماعي ، ويتلقى من جهة ثانية شكاوى الاجهزة الاجتماعية والاقتصادية ، ويدرسها ، ويناقشها ، ويمارس على هذا النحو وظيفته كمشرف على تنفيذ الخطة التي قررها . ان هذه المشاركة في المسؤوليات والقدرة على التقرير الراجعتين الى البرلمان وحده والى الحكومة التي يشكلها في داخله تمثلان في آن واحد الوسيلة للحماية من سيطرة بيروقراطية لخدمات الدولة ، والوسيلة لتجنب ضياع في العمل والوقت وتبذير للجهود قد ينشآن عن اشراف مباشر للقاعدة على القيادة . إن هذه بنية تثبت الديموقراطية بطريقة دائمة وتوسع مضمونها توسيعاً كبيراً بتحقيقها فعلاً كديموقراطية اجتماعية .

إن الديمقراطية الاجتماعية كما نفهمها تقوم ، خارج البرلمان ، والنقابات ، والمنظمات المهنية والأحزاب ، على هيئات تشاورية سياسية أساسية . ان مفهوم ديمقراطية المجالس الذي لم يتحقق فعلاً قط ، لكن الذي وجد سعي اليه خلال الأشهر الأولى من الثورة الروسية ، لا يبدو انه يتلاءم مع تلك

المرحلة الانتقالية الأولى التي تنطلق من الحالة الراهنة للأشياء. وكي تقوم مثل هذه الديمقراطية فعلاً وكي لا تكون خدعة من خدع النظام الانتخابي، فإنها تتطلب ثقافة سياسة عامة لدى السكان لا يمكننا أن نأمل فيها فوراً حتى في البلدان العريقة في التقاليد الديمقراطية مثل فرنسا. فينبغي الاستمرار في اطار هيئات تشاورية أساسية تستطيع أن تطوع وتوسع المؤسسات القائمة. وثمة صعوبتان ينبغي إبعادهما في هذا المجال. الهيئات التي تجمع عدداً كبيراً من الحضور العاجزين عن متابعة نقاش حقيقي والتي تتحول بالضرورة إلى مهرجانات خطابية، فتفقد بالتالي طابعها التشاوري، والهيئات الأخرى التي تحدد، على العكس، عدد المشتركين تحديداً ضيقاً، فتشل بهذه التجزئة المبالغ فيها الدراسة والنقاش. وأخيراً إذا كان من المهم لحسم بعض المسائل أن يجمع الناس على الصعيد الاحترافي، فإنه لخطأ سياسي فادح الابقاء الدائم على مثل هذه الحواجز. فكي يكون للنقاش معنى حقيقي، كي يسمح بدراسة صحيحة، ينبغي أن تلتقي المصالح المتباينة، وأن تتواجه التجارب المختلفة. ينبغي اذن أن يستبدل الاطار المهني باجتماعات دائمة، تضم جماعية معينة، على أساس الاحياء، والكومونات، والمناطق. ان ممارسة التشاور في هذه الهيئات تطرح ضرورة تنظيم الإعلام السياسي والاقتصادي على صعيد جماهيري. وهذه مشكلة الصحافة، والمنشورات المدعومة بالوثائق، وكلفتها المالية، ومشكلة كل المشاريع

الثقافية عملياً . ان دمرقطة الدولة ذاتها تطرح ضرورة وضع حد عددي للبيروقراطية الخالصة مــع التعويض عن ذلك باختصاص أوسع . انها تطرح مشكلة الراتب الذي لا يستطيع في أي حال من الأحوال أن يتجاوز الراتب الوسطي للوظائف الاقتصادية العادية . انها تتطلب امكانية رفت الموظفين . وليس قصدي هنا ان استوعب مثل هذا الموضوع ، بل أن أشير فقط إلى بعض الاتجاهات التفسيرية لما نسميه ديمقراطية أعقل ، وأوسع ، ذات مضمون اجتماعي متطور .

روزنتال : ان مسألة المنظمات الديمقراطية الأساسية مربوطة بمسألة المؤسسات التي يمكن بواسطتها ممارسة الديمقراطية وتعميقها ، لقد شاع القول بأن النظام البرلماني الراهن ما عاد يتجاوب بأي حال من الأحوال مع المجتمع الحديث ، ولا أساسه الجغرافي مع الأساس الاقتصادي للتجمعات البشرية . ومن المؤكد أنه يقوم على اسطورة أو على تجريد قد تجووز ، وان المعركة بين هذا « البلد الشرعي » وبين « البلد الواقعي » تفسده إفساداً عميقاً ، وإن لم يكن بالمعنى الذي يفهمه شارل مورا . وعلى كل حال ، فإن البحث عن تطابق أفضل بين المؤسسات والتجمعات البشرية المنظمة اقتصادياً ينبغي ألا يضحي بأي من المزايا التي يمثلها نظام الانتخاب العام ، المباشر ، المتساوي والسري ، لمصلحة أنظمة ستقيم الحواجز أمام الشورى الديمقراطية ، وتجزئها وتلاشيها . ينبغي أن نعمل بحيث تكون الجماهير سيدة مصيرها ، لكن بشرط ألا نقلل

لا من إعلامها ولا من استشارتها السياسية . ينبغي أن نربط بين الإعلام ، والمسؤولية ، والحكم . ان التقاليد والتجارب القومية التي تكونت في النضال تستطيع أن تلقي الضوء على البحث عن مثل هذه المؤسسات ، مثل كومونة باريس ومجالس العمال في الثورة الاسبانية . لقد اعترفت أصوات ماركسية كبيرة بالفائدة المثالية لحكومة ميثاق ، تتمركز فيها السلطات ، وتنتخب بالاقتراع العام والمباشر ، وتكون سلطة مركزية للديمقراطية السياسية ، وترتبط وتدعـــم بكومونات ، أو بمحافظات ، أو بتشكيلات أكثر ملاءمة للأشكال الاقتصادية .

اننا لا نستطيع أن نتجنب استبدادية الدولة الا اذا حافظنا على هذه الديمقراطية بجميع أشكالها : شكل تعدد في المنظمات السياسية ، شكل وجود النقابات ودورها التقليدي ، الشكل الضروري لهيئات القاعدة التمثيلية الديمقراطية الواسعة .

إن مسؤولية المنظمات القائدة تمتد أيضاً إلى تهيئة مساهمة القاعدة على ضوء الظروف العامة الراهنة والمصالح العامة والجوهرية التي يمكن ألا تكون عناصر القاعدة المتشتتة قد أدركتها في المنظمة كما في المجتمع .

لا يمكننا أن ننفي ولا أن نتجاهل ، في عالم — الحديد — الصلب — الفولاذ — البترول ، في عالم المصارف الكبيرة والأسواق الكبيرة ، تداخل المصالح العالمية وتضامنها ووحدتها . ولقد بدأ وعي هذه المصالح العامة يُدرك ويُنظم بعد الحرب العالمية الأولى . وقد حطم التراجع التاريخي هذه المحاولات

الأولى : الا أن التضامن في المصالح والاشتراك في المصير لم يتضاءلا . ولا ريب في أنه لا شيء يفوق عينيةَ وجهةِ النظر هذه — حتى بالنسبة لفئة من عمال المناجم في « ايش — سور — آلزيت » أو بالنسبة لفئة من فلاحي القاهرة . ان جزءاً هاماً من المسؤولية يقع هنا على عاتق المنظمات القائدة . وانما على هذا المستوى ينبغي أن تُبرز المنظورات الكبرى المقبولة .

ان المسؤولية الخاصة بالمنظمة القائدة هي إبراز المصالح العامة للحركة . لكنها لا تستطيع أن تبرزها بشكل مقبول إلا اذا اخضعت تحاليلها ومنظوراتها لإشراف القاعدة .

وهذا الأشراف الديمقراطي ، هو « نظرية البرهان » الوحيدة التي نستطيع أن نحافظ عليها ، مع ارتباطها بالنقد المستمر والتجريب المستمر .

ان اسطورة انطيوس ١ اسطورة اشتراكية .

ان التجربة تثبت انه لا وجود لمقياس آخر للديمقراطية ، عملياً ، الا وجود المتمردين . ينبغي أن يكون هناك هراطقة . ان الانضباط ، ومفهوم حالة الحصار في الأحزاب بحجة ضرورات التاريخ ، لم يجمد فقط هذه الحركات ، بل قادها أيضاً إلى أشكال رجعية .

---

(١) مارد ، وابن لنبتون والارض ، خنقه هرقل بين ذراعيه . وكان هذا المارد يستعيد قواه مهما كان منهكاً عندما يلمس الارض ، وعندما تبين هرقل ذلك رفعه وتمكن على هذا النحو من خنقه .
(المترجم)

روسيه : ديغول هو الرجل الذي يملك الحقيقة المنزلة للبورجوازية الفرنسية . انه ليس بحاجة ليستشير أحداً ، ولا بحاجة إلى الدراسة إنه يعرف من نفسه ومسبقاً ما هو عدل وضرورة .

ان ستالين ومنتجاته الثانوية يعيشون على المستوى نفسه . انهم يملكون الحقيقة المنزلة . ان مكتب الكرملين السياسي والمكاتب السياسية العديدة للأحزاب الشيوعية تستأثر بهذه الحقيقة . انها ليست بحاجة لمواجهتها برأي الجماهير . انها تعلم مقدماً ما تحتاجه الجماهير ، وما هو عماد أمنها ، وهي تنقذها .

ان السيد ديغول يقول للمجتمع الفرنسي ، وبشكل أخص للبورجوازية الفرنسية : « انني منقذك وانني أفرض عليك خلاصك » .

ويقول السيد ستالين للبروليتاريا العالمية : « انني منقذك وانني أفرض عليك خلاصك » .

لكننا نلاقي ، في التقاليد العمالية العريقة ، صيغة مختلفة كل الاختلاف : العمال ينقذون أنفسهم بأنفسهم ..

روزنتال : لا وجود لمنقذ علوي ..

روسيه : اننا مقتنعون ان ما من أحد منا يستأثر بصيغ الخلاص . اننا ننطلق من تحليل للتاريخ ، ومن تحليل للمجتمع ، ونستخرج من هذا التحليل عدداً معيناً من النتائج ، تنبني عليه استراتيجيتنا . لكننا نعرف ان تحليلنا معرض للخطأ ، وانه

ينبغي للتجربة أن تؤكده باستمرار . ونحن نعرف أيضاً أن المجتمع يتحول وانه ينبغي أن نكون على احتكاك دائم مع هذا التحول ، وأن نسمع اصداءه المباشرة وأن نأخذها في حسباننا .

وما الداعي لأن نعمل في الميدان الاجتماعي بغير الطريقة التي نعمل بها في ميدان البحث العلمي ؟

سارتر : كنت سأقول لك ذلك : اننا في الحقيقة نرجع إلى التقاليد الديكارتية التي هي تقاليد العلم الأوروبي منذ مئتي عام .

روزنتال : لقد اعترف ماركس لديكارت ، في « الأسرة المقدسة » ، بأنه موسس المذهب العقلي الحديث .

سارتر : من البديهي أن رفض مبدأ السلطة من قبل الجماهير نفسها ، وممارسة نقد ذاتي مستمر وممارسة نقد توجيهي إلى المؤسسات والسياسات ، يقتضي أن تشق فئات اجتماعية أوسع اكثر فأكثر طريقها إلى الثقافة . فماذا فعلت الديمقراطية الليبرالية المزعومة لنشر هذه الثقافة ؟ لا ريب في أن التعليم الابتدائي إلزامي . لكنه لا يتجاوز بعض المبادىء الأولية التي شاخت على كل حال . ان ذلك الحد الادنى من المعرفة الذي كان ضرورياً ، في نهاية القرن التاسع عشر ، لكل انسان يريد أن يلعب دوره كمواطن ومنتج في المجتمع ، ناقص جداً اليوم . انه لا يسمح لمن يكتسبه بأن يتبصر طريقه في العالم الراهن ، بأن يفهم الاحداثيات التي تحدد وضعه

الخاص ، بأن يتموضع في المنظورات المناسبة للحكم على الأحداث . انه يقدم معلومات اكثر مما يقدم منهجاً للتفكير . وليس هنا المجال لنتساءل كيف يمكن تجديد هذا التعليم . لكن ما ينبغي أن نقوله هو أن علينا أن نحاول، في أعمال « التجمع الديمقراطي الثوري » ، ان نسد هذه الثغرة وأن نصنع لأنفسنا ثقافتنا الخاصة . انني لا أقول إن المرء يكون مثقفاً حين يعرف راسين أو نيوقريتس ، بل حين يمتلك المعرفة والمناهج التي تسمح له بفهم موقفه في العالم . ولما كان هذا الموقف عينياً ويطرح بعض الأسئلة العملية ، فإن علينا أن نتعلم شيئاً فشيئاً أن نعرف الشروط الاقتصادية والتاريخية والعقائدية التي تحدده ، من خلال مناقشات الشعب وقراراتها العينية ، ومن خلال المنظورات الخاصة . وليست الثقافة التكنيكية هي وحدها التي ستسمح بتحرر الجماهير التدريجي ، بل الثقافة المحضة أيضاً : وإنما هذه الثقافة هي من حق الجماهير . انها هي التي ستعلمنا ما بدأنا ننساه : ألا وهو أن ما من أحد يستطيع أن يفكر بدلاً منا ، وانه لا ينبغي أن نتنازل عن تفكيرنا لمصلحة أي كان . لكن لما كنا لا نستطيع أن نقوم بالعبء كله وحدنا ، فينبغي أن نطلب من الحكومة ، مهما كانت ، أن تضع موضع تنفيذ خطة لثقافة الجماهير . وينبغي ألا نفهم من هذا مجرد ادخال تعديلات على برامج التعليم الابتدائي بموجب اقتراحات المدرسين ، بل أيضاً رسم نظام واسع لمساعدة الراشدين على متابعة هذا الجهد الثقافي . وينبغي ألا

ننسى ان الجهل بكل أشكاله ناتج عن الاضطهاد وانه يمهد لاضطهادات جديدة .

انني أريد ان ألح ، بالفعل ، على أن ممارسة الحرية العينية ينبغي ألا تعتبر فقط عملية انعكاسية توضح بها الجماهير السياسة المتضمنة في مطالبها ، بل أيضاً تحرراً تدريجياً لهذه الجماهير . ان أحد أهداف الطبقة العاملة ينبغي أن يكون الإشراف العمالي ، الاشراف على ادارة المشروع . واننا نعرف أن خصوم الاشتراكية يصرحون أن الطبقة العاملة غير مهيأة لممارسة هذا الاشراف . ان هذه الحجة ، ككل الأفكار السيئة النية ، صحيحة جزئياً ، وخاطئة جزئياً . انها صحيحة بمعنى ان كل ادارة لمشروع تقتضي إعداداً وتدرباً . وهي خاطئة في تلميحها إلى أن الطبقة العاملة غير قابلة البتة لتلقي هذا الإعداد .

يقيناً ، إن الاشراف الحقيقي ، الاشراف الذي نطالب به ، غير ممكن بدون تبدل اجتماعي عميق ، وبدون استيلاء الطبقة العاملة على الحكم . لكن اذا لم يوجد مثل هذا الاشراف ، فمن المناسب أن تقوم شعب « التجمع الديمقراطي الثوري » ، أثناء صياغتها لمطالبها ، بممارسة ما سأسميه إشرافاً معنوياً على المشروع . وأقصد بذلك ان عليها أن تدعم مطالبها بمعرفة تكنيكية معمقة أكثر فأكثر للمشروع الذي تشكل جزءاً منه . وان عليها ، في الوقت نفسه ، أن تصيغ مطالبها ، وأن تتعلم اقتراح التعديلات القادرة على تحقيقها ، وأن

تحسب هوامش الأرباح ، والتوفيرات الممكنة ، وان تدرس ميكانيكية الانتاج ، والبيع ، وتوزيع المنتجات على الأسواق . ان هذا المجموع كله ، الذي لا ينبغي أن يفصل عن المطالب نفسها ، سيجعل جهاز موظفي المشروع قادراً تدريجياً على أن يحل في أي لحظة محل المديرين الفعليين .

٦ – إضراب عمال المناجم واللقاء غير المتوقع بين السيدين سوستيل وهرفيه

روسيه : ينبغي أن ندرس هذه المسألة بصدد اضراب عمال المناجم. لقد أثيرت ضجة كبيرة حول ما سأسميه بالطابع العسكري لهذه الاضرابات ، وغاياتها العسكرية .

ان الخلفية المطالبة للاضراب يمكن أن تلخص على هذا النحو : إلغاء مرسوم لاكوست الذي يعدل نظام الضمان الجماعي بإرغامه عامل المنجم المصاب بحادث أن يستشير طبيباً خاصاً ، وسحب تعميم لاكوست الذي يلغي راتب الضمان ، وتوسيع سلطات مندوبي عمال المناجم الذين يعترف لهم بالحق بتوقيف العمل في منجم لا تبدو فيه شروط الصحة والسلامة موفورة ، وزيادة الأجور والجعالات ، وتثبيت حد أدنى حيوي مقداره ١٥,٠٠٠ فرنك شهرياً وتعديله دورياً ، والابقاء على قانون التأمينات كما هو موجود حالياً : هذا هو جدول مطالب الاضراب . ولنضف اليه التفسيرات .

ان القدرة الشرائية لعمال المناجم لم تكف عن الانخفاض ، حسبما يقول مندوبوهم . وسيزداد هذا الوضع تفاقماً بمرسوم لاكوست الذي يلغي جزءاً من المعونة الاجتماعية المنجمية ، في حين أن الحوادث لا تكف عن الازدياد . وهم يقدمون أرقاماً : ٩٤,٤٤٨ جريحاً بجروح طفيفة ، و ١,٧١٢ جريحاً بجروح خطيرة ، و ٩٠ قتيلاً منذ مطلع السنة . وهذا معناه ان عاملاً من اثنين من عمال مناجم حوض الشمال و « بادي كاليه » البالغ عددهم ١٩٥,٠٠٠ ، قد أصيب بحادث . ويفضح المندوبون تعميم لاكوست الذي يلغي راتب الضمان باعتباره يهدف إلى منع وقوع الاضراب الخفي ١ الذي ينبغي أن يعلن في كل مرة تمنع فيها صعوبات العمل عامل المنجم من بلوغ حد أدنى من المردود الطبيعي . وينبغي أن ندرك أن عمال المناجم صوتوا بالاضراب على أساس هذا البرنامج ومن أجله ، مهما كانت النيات الحقيقية لموجهيهم . ان عمال مناجم الأغوار صوتوا للاضراب بنسبة ٩٠ بالمئة . ولم تكن الاستنكافات عديدة نسبياً الا في المكاتب . هذه هي اذن الوقائع الأولى .

ان مطالب عمال المناجم مبررة كـل التبرير من حيث الأساس . ومن الواضح ان أجورهم لا تتلاءم مع تكاليف

---

(١) الاضراب الخفي هو الاضراب غير الرسمي الذي يقوم به العمال حين يتباطؤون في العمل تباطؤاً غير طبيعي . « المترجم »

الحياة . ومن الواضح انهم لا يجدون في شروط الحياة التي تفرض عليهم أي تعويض عن الجهد الفائق المطلوب منهم . ويزعم بيير هرفيه اننا ، أي « التجمع الديمقراطي الثوري » ، لم نأخذ أي موقف ازاء عمال المناجم . وفي مقالته « أفراد الأسرة الشرفاء » يهاجم بشكل خاص محاورتنا الأولى . اذن فالمقصود « التجمع الديمقراطي الثوري » ، ولا يهم كثيراً إن كان المسمى هو سارتر أو روسيه ، او اكتمان ، أو روزنتال . وما ينبغي أن نعرفه هو : هل اتخــذ « التجمع الديمقراطي الثوري » . موقفاً كتجمع ؟

يكتب هرفيه :

« يا ايمانوئيل مونيه ، أنت الشديد الحماسة للمذهب الانساني ، أنت الانساني جـداً ، لمَ صمتّ ، لمَ لا تزال تصمت ، بينما يقابل عمال المناجم الذين يناضلون من أجل خبزهم بكتائب الجنود وبمئات المصفحات ؟ لمَ لزم الصمت أيضاً سارتر ، وميرلو بونتي ، وكامو ؟ لقد فرض نظام بوليسي سافل في جميع الأحواض المنجمية . وبالمناسبة ، ألستم ضد النظام البوليسي ؟ ان جميع هذه العقول الكبيرة التي تبيض ، في مناسبات أخرى ، البيانات عن طواعية ، لم تشأ أن تسبب أي ألم لمارلو ولآرون ، ولا أن تخيب أمل وزراء الحزب الاشتراكي ، جول موخ ولاكوست » .

وبالطبع ان الناتج الثانوي كانابا يصيح بدوره :

« النقابة أصبحت ذات صبغة سياسية ، هكذا يهتف السيد

سارتر ، فهذا ما قاله له اصدقاء السيد موخ (وهم أيضاً اصدقاوه) » .

وفي مقطع آخر ، من المقال نفسه (« هؤلاء السادة وعمال المناجم ») :

« إن تجمع سارتر – روسيه العجيب الفائق الثورية لا يضم من منتسبين الا أشباحاً . وأكثر ما هنالك ، حين يؤكد انه لإعادة بعث « الديمقراطية العمالية » ، « ينبغي أن تخلق بشكل علني اجهزة احتكاك (بشكل علني !) – أفلا يميل المناضل العمالي الى الاجابة : « أجهزة احتكاك ؟ انها موجودة . لقد تكفل بها اصدقاوكم : . »

ها نحن اذن لسنا صامتين فحسب ، بل أيضاً أصدقاء فعالون بلحول موخ . وقبل ان يكتب هؤلاء السادة مقالاتهم بمدة طويلة ، نشرت صحيفتنا « اليسار » افتتاحية مهرتها بإمضائي وكان عنوانها : « لنربح المعركة أولاً . اني أعتذر ، يا سارتر وجيرار ، عن طول الاستشهاد ، لكن لا بد من الرد على الفرية بدقة :

« نحن لسنا مع الروس . نحن لسنا مع الجمهوريات الشعبية . اننا لسنا معهم لأسباب محددة وبخاصة لأننا لا نعتقد أن هذه الأنظمة تحقق المصالح الأولية للعمال . انني مقتنع بأن جزءاً كبيراً من استراتيجية « الاتحاد العام للشغل » في الاضراب يرجع إلى غايات عسكرية بعيدة أكثر مما يرجع إلى أهداف اجتماعية واضحة . لكن ليست هذه هي المسألة اليوم . ان

المسألة الأساسية الآن هي أن العمال لهم الحق كله في مطالبهم وأن على الحكومة أن تقبل بهذه المطالب .

« هذا هو الشيء الوحيد المهم ، هذا هو الشيء الوحيد الذي ينبغي أن يُناقش حالياً . اننا في خضم معركة ، ومعركة قاسية . ان لعامل المنجم بعض الحق في ألا يهتم بالمناورات المعقدة لهيئة أركانه ، لأنه يعرف ، بتلك الطريقة الأكيدة التي تعطيه اياها الحياة ، ان له في هذا المعركة أهدافاً خاصة به فعلاً ومعقولة للغاية . وهذا هو موقفنا أيضاً . اننا مع عامل المنجم كلياً وبدون تحفظ ، وبدون تضييقات فكرية ، لأنه على حق ، لأنه من المكروه أن يطلب اليه أن يتحمل تكاليف وضع اقتصادي معين ، في حين أن غيره ، في هذا المجتمع نفسه ، لا يهتم – وبأي تكالب وبأي شراهة – الا باستخلاص إيرادات دسمة من بؤس اقتصادنا . وأكثر من ذلك ، نحن نعرف أن هـــذا الاقتصاد يستطيع أن يتحمل المطالب التي يطالب بها عامل المنجم ، بل ان وضعه سيكون أفضل بكثير من وضعه الحالي فيما لو حقق هذه المطالب . ان عمال المناجم سيعتبرون الجدال اذا ما قام على أساس الأفكار المسبقة لقيادة أركان « الاتحاد العام للشغل » عملاً تخريبياً من قبل العمال المأجورين لأرباب العمل في مثل هذه المعركة ، وهم في حكمهم هذا يبرهنون على حسهم السليم . بل سأقول انها سياسة أريبة ، لأن ما من شيء يقضي على هذه النتائج العسكرية ، التي تثار حولها ضجة كبيرة في بعض الأوساط ،

قضاء مبرماً وسريعاً ، كأن تلبى المطالب الاجتماعية المبررة لعمال المناجم .

« وحين تُربح المعركــة ، وتكتسب النتائج ، عندئذ سنفتح النقاش مع عمال المناجم ومع مجموع العمال حول الاستراتيجية المستخدمة حالياً وحول ما تعنيه من زج للنضال الاجتماعي في ظروف عسكرية . وينبغي لذلك أن نتكلم بوضوح وأن نقرر الحقائق بوضوح . وسنفعل ذلك ، مع الاهتمام الدائم بأن يسمعنا ويفهمنا الذين هم جسد ودم نضالنا وداعينا للنضال . ولكنا سنفعل ذلك فقط في اللحظة التي تنتهي فيها المعركة . أما الواجب الآن والواجب الوحيد المفروض علينا فهو أن نقاتل جنباً إلى جنب مع عمال المناجم . أن نقاتل بسلاح التضامن ، بجمع المال من أجلهم ، برعاية أطفالهم ، بدعمهم بكل الوسائل الضعيفة التي يمكننا جمعها . أن نقاتل أيضاً بفضحنا هذه الحكومة ، حكومة الصعاليك المسعورين المصابين بفقر الدم . وأن نقاتل أخيراً بتوضيحنا الأهداف الاجتماعية الواجب بلوغها ، لجميع الذين يقفون على هامش النضال » .

ان هؤلاء السادة يعلمون من الآن ، وسيعلمون قريباً بشكل أقسى أيضاً ، ان الافتراء غير ذي مردود الا اذا كانت الضحية لا تستطيع أن تسمع صوتهـــا . وليس من الغرابة أن يتبنى « تجمع الشعب الفرنسي » هذا الخلط العجيب . انه سوستيل نفسه الذي يريد بأي ثمن في مقاله : « لاوجودية

جان بول سارتر » أن نكون الحكومة . يقيناً ، انه يستطيع آنذاك أن ينهال علينا ضرباً ما حلا له . ان هذا الالتقاء التكنيكي في الجدال بين العدوين جديد بأن يؤخذ بعين الاعتبار . ان فيه دلالته . يكتب جاك سوستيل :

« باختصار ، إلامَ يرجع هجوم السيدين سارتر وروسيه المناوىء للديغولية ؟ إلى مناورة للدعاوة الحكومية ، إلى مدح « ما هو كائن » أي مدح الجمود السياسي والاجتماعي المحدود إلى أقصى حد ، إلى تفصيل ثوب عقائدي رث بهدف تمويه النزعة المحافظة لأصحاب الامتيازات اليوم . وإذا كان هناك من حقيقة في صميم لاوجودية « الأزمنة الحديثة » فهي التالية : الدفاع عن نظام الأحزاب الـــذي يحتضر في هذه التركيبات القذرة » .

ان السيد سوستيل أمين عام لحركة سياسية لا تزعم أنها جدية فحسب ، بل تنادي أيضاً بالاستقامة الفكرية . من يصدقه إذا ما قرأه ؟ انه جسر كانابا . واليكما كيف يتجلى هذا التحالف مع الحكومة في الجدال اليومي : انني لا أزال أستشهد بنفس الافتتاحية التي نشرت قبل مقال جاك سوستيل بمدة :

« لكن ماذا تفعل الحكومة إذن ؟ انها تسير بخطى جبارة نحو الحرب الأهلية . انها تبني بيتها على رأس دبوس . وليس لها من دعامة حقيقية لا في البرلمان ولا في البلد بشكل خاص . انها تتحذلق والخوف يمسك بخناقها . انها في آن واحد مهتاجة

إلى حد مخيف (كالجبناء) وبلهاء إلى حد مخيف . إن الشبح الساخط بكل الغطرسات والبيضة الجمجمية الفارغة من كل مادة ، أعني السيد جول موخ ، يشهر في ذعره مسدساً صدئاً . بيد أن المسدس قد يطلق . ولقد عرف الناس دوماً انه سلاح خطر في يد طفل مغرور . وبعد أن قلت هذا ، ومع الأخذ بعين الاعتبار الحكم على الصفة الفريدة لهذه الوزارة ، فإنني اعتقد انه ليس في فرنسا شخص واحد لا يطرح على نفسه بقلق مسألة معرفة ماتريده الحكومة ، وما تفعله ، ولماذا تفعله .

« البعض يرى انها تحمي بوسائلها ، التي هي على صورتها المصالح الاجتماعية لبورجوازية مطاردة . من الجائز . ثمة شيء من هذا في نيات هؤلاء السادة وفي ارادتهم الطيبة . لكن هذه المصالح ستحمى بشكل أفضل موقتاً ، ويكون لحمايتها مردود أفضل ، عن طريق تسوية اقتصادية بدلاً من المهزلة المنهكة التي تمثل » .

وأيضاً :

« إن الحكومة لا تستطيع أن تحتمي بالأميركان . فلا دخل للأميركان في هذه القضية . انها الحكومة والحكومة وحدها المسؤولة . انها حماقتها وحماقتها وحدها البادية لكل ذي عينين . انها ضراوتها البليدة وضراوتها وحدها الفاعلة . وليس هناك البتة من حل إيجابي في إطالة مثل هذه المغامرة ولا في تعميقها . وينبغي ان يعتبر ديغول هنا القناع النهائي للسياسة التي نشهد تطبيقها .

لا بد من أن تجدد عملية ماتينيون ١ دونما أوهام عن مداها ، باعتبارها محاولة لبحث بناء من خـــلال اتفاقيات محددة ومدعومة .

« ينبغي بعد ذلك أن تعلن البلاد موقفها ، أن تسمع صوتها ، وأن تجري انتخابات . وينبغي على الأخص أن يفهم جميع المتعلقين بديمقراطية اجتماعية ، والمعادين بالتالي عن عمد للحلول التي يقترحها الشيوعيون ، ان الطريق التي يريد أمثال جول موخ أن يجروهم اليها اليوم هي أخطر طريق على سياستهم الخاصة. ينبغي أن يكون الشعب معنا لنحكم أو نقبل بكل ما ناضلنا ضده طوال سنين الاحتلال » .

انني ما كنت لأعتقد ان هذا الكلام تعبير عن السياسة الحكومية . هل يفيد هذا الكلام حقاً في « تمويه النزعة المحافظة لأصحاب الامتيازات اليوم » ؟ إن نكتة هذه العبارة تتجلى حين نعرف أن مقال السيد جاك سوستيل ظهر في صفحة من جريدة « مفترق الطريق » مخصصة كلها للأحتجاج ضد الضريبة المحتملة على الرأسمال . (« مفترق الطرق » — ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨) . وجاك سوستيل لا يتوقف في منتصف هذا الطريق الجميل . ها هو ذا يموضع وجودنا ، ويفضح

(١) اتفاقيات ماتينيون هي التي عقدت عـــام ١٩٣٦ بين ارباب العمل الفرنسيين وبين الاتحاد العام للشغل . وقد ادت الى الاعتراف بالحق النقابي وتحديد مدة العمل بأربعين ساعة اسبوعياً . «المترجم»

دورنا التكتيكي :

« ان عملية التمويه العقائدي هذه لم تبدأ في لحظة لا تعيين فيها . لقد بدأت في اللحظة نفسها التي شن فيها الستالينيون الهجوم لإلغاء حرية الاجتماع . والحكومة ، على تبشيرها بظاهر من عداء الشيوعية ، تساعدهم بدورها . انها تغض النظر عن كـــل الاعتداءات وتلقي في السجن بالمواطنين الطيبين الذين لا ذنب لهم الا انهم دافعوا عن أنفسهم . وفي مثل هذه اللحظة على وجه التحديد يتهم السيدان روسيه وسارتر بـ « الفاشيـــة » من جروٌ وطالب بإعطاء الكلمة للانتخابات العامة . وهكذا فإن مناورتهما تشكل جزءاً من مجموع استراتيجي محدد . انها ليست الا المظهر الفلسفي — الأدبي لمشروع أوسع ، مظاهره الأخرى هي التحديات ، وحملات الافتراء ، والاعتقالات التعسفية . انها تهدف إلى إضعاف من يريد الأقوياء في الساعة الراهنة أن يكموا أفواههم بالقوة . ان مؤلف « الأيدي القذرة » مكلف ، باختصار ، بالحرب الجراثيمية في جيش العهد القائم » .

لنرَ اذن من قبيل الفضول ما يعتقده السيد هرفيه في هذا الصدد .

« في هذه السنة الثالثة من فترة ما بعد الحرب الممزقة ،

لا يستطيع مثقف تقدمي، ديمقراطي ، ثوري ، معادٍ للفاشية — ادعوه بالاسم الذي يحلو لكم — ألا يرى في أمثال مالرو ، وريمون آرون ، رجالاً فاشيين ، والا يستخلص من هذه الحقيقة النتائج التي تفرض نفسها على صعيد العمل كما على صعيد الفكر . إن نزعة يسارية عشواء «gauchisme» تستطيع أن تخيب أمل ريمون آرون وتدافع عن مالرو ، تدخل في الحقيقة في لعبة « تجمع الشعب الفرنسي » .

هذا الكلام موجه الينا أيضاً . واذا ما تبعنا الهذيان الاستراتيجي لجاك سوستيل ، رأينا هذا الخلط العجيب الذي يقربنا من جول موخ ويجعل من جول موخ حليفاً واعياً ومنظماً لتوريز . وفي الوقت نفسه يصورنا السيد هرفيه على اننا الطليعة المؤذية لـ « تجمع الشعب الفرنسي » ، تدعمه في ذلك وتحميه قوات الصدام التابعة لجول موخ . فكلتا الجهتين ، تهدفـــان إلى استبدال التحليل الجدي للموقف بصورة واضحة خشنة . إن السيدين جاك سوستيل وبيير هرفيه يكتبان كالملائكة لهواة المغامرات البوليسية على طريقة مجلات « المختار » الأميركية . يقيناً ، توجد في صفوف « تجمع الشعب الفرنسي » عناصر من المحتمل أن تتحول إلى قوات فاشية ، لكن سياسته العامة هي سياسة رجعية كلاسيكية . ويدهش جاك سوستيل بهذا الصدد ويرفض الايمان بذلك . إنه يكتب :

« من غير المعقول ألا يكون رجال واسعو الاطلاع مثل السيدين روسيه وسارتر ، قد سمعوا قط عن خطاب سانت— اتيين ، ومؤتمر مارسيليا ، والمجلس القومي للتجمع ، ألا يكونوا قد قرأوا قط جريدتنا الاسبوعية ، ولا لسان حالنا العمالي ، أن يجهلوا وجود قوى لنا في المشاريع أعتقد بدون تواضع أن عددها يتجاوز بعض الشيء عدد المنتسبين إلى « التجمع الديمقراطي الثوري » ، انهم يعتبرون أندريه مالرو ، أو جاك بوميل ، أو أنا نفسي ، « شيوخاً كباراً طاعنين في السن » . حقاً لا ، والا كان ذلك جهلاً كبيراً واستخفافاً كثيراً من جانبهم . ومن الأفضل القول إن حوارهم دعاوة محضة » .

هذا بالفعل غير معقول . كل هذا الكلام لأنني قلت اننا نبحث عبثاً عن البرنامج الاجتماعي لـ « تجـــمع الشعب الفرنسي » . ان سوستيل يعارضنا بجد كبير بخطاب سانت — اتيين . ومع الأسف انني لم أعرف بلا ريب كيف أقرأه . انني لم أرَ فيه إلا كلاماً أكل الدهر عليه وشرب . وحتى في مثل هذه الحال ، لم أجد فيه ما يمكن أن يعتبر برنامجاً . كل شيء يتلخص بهذا الطلب : « تشارك العمـــل والرأسمال سيؤدي إلى زيادة الانتاج عن طريق توزيع عادل للارباح والمجازفات .. ينبغي أن نقول لجاك سوستيل : «كن جاداً » . إن هذا الكلام يذكر تذكيراً شبهحرفي بالاستدراكات الفيشية

وبتلك الرسائل المذاعة في العصر الذي كانت تمتدح فيه البرتغال : لنكن متسامحين ولنتملَّ لحظة في هذا الاقتراح : كيف يُعبرَّ عنه؟ ان ديغول يتحفظ كثيراً ، بحذر سياسي هذه المرة ، من تحديده . وهو لم يحدّده ايضاً اثناء مؤتمره الصحفي الاخير . ماذا يقول؟ اعتقد ، يا سارتر ، انه ينبغي الا نتردد هنا في استغلال الاستشهادات . ان افضل الأجوبة على « تجمع الشعب الفرنسي » موجودة في نصوصه الخـــاصة .

« لابد من نظام اجتماعي واقتصادي جديد ، يجد جميع العمال في الإسهام فيه مصلحة معنوية ومادية مباشرة . وهذا ما نريد تحقيقه بالتشارك . اننا نريد ان تخلق انماط من شركات جديدة بالنسبة للمشاريع ، يكون فيها العمال ، او على الاقل المختصون منهم ، الذين يسهمون شخصياً بشيء ما للمشروع ، شركاء مع الرأسمال ، او الادارة ، او التقنية . ان العمال سينشئون الشركات مع هذه العناصر الاخرى وسيتقاسمون معهم الأرباح والمخاطر . هذا ما نريد ان نفعله » .

اذا كنت أحسن الفهم ، فالمقصود خلق دائرة جديدة من حملة الأسهم الصغار وشركات مغفلة جديدة ؟ أهذا هو الجديد ؟ أهذا هو حل المعركة الاجتماعية والازمة الاقتصادية

في آن واحد؟ هذا معناه حقاً اعتبار الآخرين حمقى . اما نحن ، فإننا نجيب بطريقة محددة على هذه الاسئلة . لقد قلنا في محاورتنا الأولى : ينبغي ان نلغي نظام المحتكرين الطفيلي اينما وجد ، وان نحول في جميع القطاعات الحاسمة من الاقتصاد الملكية الخاصة الى ملكية عامة ، وان ننظم خطة للانتاج والتوزيع تحصي وسائلنا وحاجاتنا ، وتوجد تسلسلاً في الاهتمامات والمردودات ، وان نمد مجالنا الاقتصادي الى مجموع امكانيات بلاد ما وراء البحار في اطار اتفاقية سياسية محددة ، وان نفتح الطرق امام تعاون اقتصادي مقنن في اوروبا الغربية ، وان نتجنب عند تحقيق هذه المشاريع النزعة الطفيلية البيروقراطية للدولة بإشتراك المديرين والتكنيكيين والعمال في ادارة الاقتصاد ، وقد بحثنا منذ قليل المظاهر التي يمكن ان يأخذها الإشراف الديموقراطي . إن هذه توجيهات محددة تسمح بنقاش وإنشاء جماعيين . وهدفها الاجتماعي هو : استبدل قرار الأسمال المعتبر هيئة طفيلية من المصالح الخاصة المحدودة جداً ، بقرار مجموع العمال اليدويين والمثقفين . ان السيد سوستيل يريد ان يتجاهل ذلك ولأسباب معينة . والدخول في هذا البحث سيتطلب من جانبه تحديدات غير مناسبة له .

سارتر : لقد تكلمت عن حبر كانابا . لكن كانابا وهرفيه يكتبان ، بالمقابل ، بحبر سوستيل . ان كلاً منهم يأخذ علينا اننا ، في الخفاء ، حليف خصمه . يكتب سوستيل : « وراء

الحجاب العقائدي لانتقاد النظام السوفياتي ، يمدون اليد الى نفس اولئك الذين يعملون على توطيد هذا النظام في فرنسا » .

واثناء ذلك ، يكتب السيد هرفيه في « العمل » : « إن نزعة يسارية عشواء تستطيع ان تخيب امل ريمون آرون وتدافع عن مالرو تدخل في الحقيقة في لعبة « تجمع الشعب الفرنسي » .

ان « المدافعين عن مالرو » ، انوه بذلك ، هم محررو مجلة « اسبري » لا اعضاء « التجمع الديموقراطي الثوري » . انهم يضعوننا واياهم في صف واحد . لكننا نحن الذين نعمل على « تخييب أمل آرون » . فها نحن اذن حلفاء سريون لـ « تجمع الشعب الفرنسي » ، ومتواطئون مموهون مع الحزب الشيوعي في الوقت نفسه . شيوعيون سريون ، وديغوليون سريون . لكن ليس هذا كل شيء : لقد لاحظت انت ذلك قبل قليل ، فنحن ايضاً المدافعون عن الحكومة . عجباً : هذا كله في آن واحد ؟ هذا لأنهم يستخدمون جميعاً حجة « الموضوعية » الشهيرة . يقول سوستيل : يقيناً ، انهم يردون تهمة كونهم شيوعيين . لكن نياتهم الذاتية قليلة الاهمية : انهم موضوعياً عملاء للحزب الشيوعي . ويقول هرفيه وكانابا : بالطبع ، ان روسيه وسارتر يزعمان انهما يساريان . لكن اي اهمية لما يزعمانه : انهما موضوعيـــاً رائدان لـ « تجمع الشعب الفرنسي » .

حسناً جداً . انا ايضاً اعتقد ان المعنى الحقيقي لعمل ،

لجماعة ، لحزب ، او لتجمع ، يكمن في دلالته الموضوعية .
المشكلة فقط هي من سيقرر موضوعيته ! ان السيدين هرفيه وسوستيل يظهران بوضوح أن حجة « الدلالة الموضوعية » تصبح بين أيدي الأنصار المتحمسين والسيئي النية ، سلاحاً دعاوياً خالصاً . وما دام تقدير كل منهما للموضوعية يناقض تقدير الآخر ، فعلاً ، فإننا نتبين أن كلا التقديرين يقعان في الذاتية . انه السيد سوستيل الذي يظهر ذاتية تعليل هرفيه الذي يزعم بأنه موضوعي ، وانه هرفيه الذي يظهر ذاتية تعليل سوستيل .

لكن التهجمات المتناقضة تسمح ، في الوقت نفسه ، بفهم حقيقة « التجمع الديمقراطي الثوري » الموضوعية فهماً أفضل . انها تصنع موضوعيته . ان المحافظين عندنا يهاجمونه لأنه حركة ثورية . وحين يأخذون عليه انه يمد يده إلى الحزب الشيوعي ، فإنهم يعبرون بلغتهم عن حقيقة ان « التجمع الديمقراطي الثوري » لا يستطيع ولا يريد أن يكون شيئاً الا اذا اعتمد أولاً على الطبقة العاملة . وحين يهاجم كانابا وهرفيه « التجمع الديمقراطي الثوري » ، فذلك لأنه يريد أن يستعيد التقاليد الديمقراطية الكبرى للاشتراكية الثورية . اننا واثقون اننا نسير في الطريق الصحيح لأننا نُهاجَم على وجه التحديد كما ينبغي أن نُهاجَم .

أما خاتمة كلام كانابا عن عمال المناجم ، وأما ارتجافات صوته ، وأما انفعاله المتكلف : « ينبغي على السيد سارتر

أن يقوم بزيارة لعمال المناجم ، وسيلاحَظ أن هؤلاء قد قبضوا الآن على مصيرهم بيدهم » ، فإنني أعتبرها صادرة عن سوء نية مجرمة : لقد كانت مطالب عمال المناجم شرعية ، وكان ينبغي أن يربحوا ، واليوم نحن نعرف انهم خسروا وان عزيمتهم تثبطت . ان هذه التحليقات الغنائية والحماسية دنيئة لا أكثر ولا أقل لأنها تصدر عن أحد الذين يتحملون مسؤولية هزيمتهم .

٧ ـ الاستراتيجية الاجتماعية والاستراتيجية العسكرية في اضراب عمال المناجم

روسيه : لكن لنترك هنا اذا شئت هؤلاء المشعوذين ولنرجع إلى المنجم . ان السؤال الذي يطرحه عامل المنجم هو التالي : « اذا كنتم تعلنون انكم موافقون على عدالة مطالبي ، على شرعيتها ، فماذا تقترحون علي ؟. ان الحكومة تعاند في سياستها . وتجيب على مطالبنا بقوات الأمن . نحن اذن مرغمون على السير حتى النهاية ، أي الى حد تخريب مناجمنا . وهل هناك من طريقة أخرى للعمل ؟ انكم تقولون لنا إن هذا التصرف يتجاوز المضمون الاجتماعي لنضالنا ، وانه يدخل ضمن استراتيجية دولية ، لكن ما العمل ؟ » .

اننا لا نستطيع أن نترك هذا السؤال بدون جواب .

ليس المقصود هنا أن نقدم إرشادات ، أو شعارات ، فسيكون هذا من طرفي وطرفنا جميعاً لامسؤولية . إن من يتولى المسؤوليات في المنظمات النقابية له وحده الحق والسلطة ليعين الارشادات والشعارات الواجب تطبيقها . ان ما اقترحه ، انما أقترحه بصفة تذكير ، بصفة توجيه يمكن للعمال وللمسؤولين عنهم أن يتبنوه . ان المقصود ايجاد مجال للتفاهم أوضح ما يكون بالنسبة للعمال ، بحيث يستطيعون بأكبر سهولة أن يفهموا المحتوى السياسي . ان الخطة الاستراتيجية ، التي يشرفون عليها في حياتهم اليومية ، تبدو لي أكثر الخطط ملاءمة ومناسبة للبرهان الذي نريد أن نقيمه . ان ما سأقوله ينبغي أن يفهم اذن كمحاولة للتفسير ، ولإظهار الفرق في الطبيعة وما ينتج عنه من تعارض بين الأهداف الاجتماعية والأهداف العسكرية ، بواسطة التحليل التكتيكي .

اننا أمام عناد متعمد من طرف الحكومة . اننا نعرف ان التحريض على التخريب هو الفخ الذي تنصبه الحكومة لعمال المناجم . وبالفعل ، ان تخريب دوائر الأمن يعني ، بالنسبة لجزء من الرأي العام ، توجيه ضربة الى الأمن الاجتماعي العام للبلاد . ان عمال المناجم ، إذا ما ساروا في هذا الطريق ، يجازفون بأن يجدوا أنفسهم معزولين ، وربما بأن يجدوا العداء العام يتعاظم ضدهم . ونحن نعرف ان الاضراب مآله إلى فشل مريع بدون تضامن العمال الفعال .

ما دامت الحكومة ترفض أن تسمع صوت عمال المناجم

المتواضع ، فإن على عمال المناجم أن يطرحوا أمام نقابتهم الرئيسية مشكلة توسيع الاضراب . لا باتجاه شل أكبر للاقتصاد، مما سيخالف في النهاية مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع ، بل أن يطرحوا ضرورة تضامن فعال وإيجابي بين مختلف قطاعات هذا الانتاج . يعاود عمال المناجم الهبوط إلى المناجم ، ويعاودون العمل ، ويستخرجون الفحم . وينقل عمال سكك الحديد هذا الفحم إلى المناطق الاقتصادية التي هي بحاجة اليه . ويتابع عمال التعدين العمل . كل ما هنالك ان النقابات الرئيسية تتولى هذا العمل بيدها . عندئذ يقوم الاضراب على إرادة العجلة الاقتصادية . لكن تحت اشراف المراكز النقابية وحدها . وتجمع المراكز النقابية مسؤوليها ، وتجمع تكنيكييها لوضع خطة لإدارة هذه القطاعات من الاقتصاد . خطة عملية ، عينية ، محددة ، يمكن تحقيقها بوسائل احتلال أماكن العمل . عند ذاك تتوجه المراكز النقابية إلى الحكومة : « اذا أصررتم على رفض منح الحد الأدنى المطلوب ، فإننا سنتابع نضالنا لكن على هذا الصعيد الايجابي الذي يقوم على ادارة العجلة الاقتصادية تحت إشرافنا نحن ، المراكز النقابية . ان الاقتصاد العام لن يصاب بأذى ، ولن يشكو الأطفال من نقص الغاز أو الكهرباء ، ولن تتوقف المصانع عن الدوران ولن تعيث البطالة فساداً . إن هذا الجهاز الاقتصادي سيعمل ، لكنه سيعمل مباشرة بإشرافنا وادارتنا . اننا قادرون على تحقيق ذلك . ولدينا ما فيه الكفاية من القوة وما فيه الكفاية من

الكوادر المختصة المتضامنة معنا » . انه ليس « الاتحاد العام للشغل » وحده الذي يتولى هذه المشكلة ، بل انه « الاتحاد العام للشغل » الذي يبذل جهده لجذب سائر المراكز النقابية . انه مجموع الحركة العاملة كما هي ممثلة في مصالحها الاقتصادية الذي يسير في هذا الطريق . وانه هذا التهديد الذي تُجابَه به الحكومة . انني مقتنع بأنه اذا ما جوبهت به الحكومة بصورته الفعلية ، واذا ما أدركت الحكومة فعلياً أن ثمة خطة محددة وتجميعاً لوسائل مادية ولوسائل بشرية لتنفيذها ، فإنني مقتنع بأنها ستتراجع . لكن حتى إذا ما انهزم العمال ، فسأقول انها ستكون هزيمة ايجابية اجتماعياً . انها ستعلم الجميع أشياء كثيرة . ستعلم أولاً العمال بأن تظهر لهم أن من الممكن تسوية المسألة الاجتماعية ، لا من دون هدم للاقتصاد فحسب ، بل أيضاً بتحسين المردود . انني مقتنع بأن العمال سيضاعفون من مجهود الانتاج عشر مرات على أساس مثل هذا المشروع . اما إذا تراجعت الحكومة أخيراً ، فسيكون هذا انتصاراً اجتماعياً ايجابياً .

ثمة من سيعترض علي : لكنك ، في مثل هذه الحال ، ستلعب لعبة الشيوعيين ، ما داموا هم المسيطرين على زمام الأمور في « الاتحاد العام للشغل » ؟

إنني أقول : هذا الاعتراض مفيد جداً فيمايتكشف عنه . انه يكشف لدى الذين يعبرون عنه ، والذين ليسوا بالضرورة في معسكر الرجعية الاجتماعية ، عن القناعة بأن هناك تضامناً

بين الطبقة العاملة بأسرها وبين الحزب الشيوعي بحيث تستحيل معارضة الحزب الشيوعي دون معارضة الطبقة العاملة في الوقت نفسه. وهذا يعني، اذا ما تركنا ميدان الصيغ والعبارات والكتابات للولوج إلى الميدان العملي، انه لا يمكن النضال ضد الحزب الشيوعي الا بالنضال ضد مجموع الطبقة العاملة.

ان هذا الرأي لا يمكن أن يكون رأينا. انني مقتنع بأنه لا يمكننا إفهام العمال الطابع الخاص للسياسة الشيوعية إلا في إطار انتصار لهؤلاء العمال على الصعيد الاجتماعي. اما في اطار هزيمة اجتماعية، أو انسحاب، فإن توجيه هذا النقد، يعني الظهور في نظرهم بمظهر العمال المأجورين لأرباب العمل، بمظهر محطمين للاضراب، لأنهم يعرفون، بتجربتهم اليومية، انهم محقون في مطالبهم، وهم محقون في عدم رغبتهم في الرؤية الى أبعد من ذلك في الوقت الراهن.

إن تلبية هذه المطالب تعني على وجه التحديد خلق الجو الذي يسمح بتمييز العمال عن السياسة الشيوعية، وهو الجو الوحيد الذي يسمح بتحقيق ذلك فعلاً. وإذا كان للشيوعيين الدور الأولوي الذي لهم اليوم في الطبقة العاملة، فهذا لعدم وجود تيارات أخرى تتكفل بالمصالح العمالية بشكل أصيل. نحن نعرف أن الشيوعيين يستخدمون التعاسات العمالية لتغذية سياسة غريبة عن المصالح العمالية، ونحن نعرف أيضاً أن نتيجة هذه السياسة نظام مكروه من قبل العمال، لكن العمال لا يعرفون ذلك. ولن نستطيع إفهامهم ذلك ببحوث نظرية

صعبة . ينبغي أولاً أن يثقوا ، وعلينا أن نكسب هذه الثقة بوقوفنا فعلياً في النضال إلى جانب عمال المناجم المضربين . وفيما بعد ، عند اقتراحنا تكنيكياً آخر غير التكنيك المفروض ، نكون قد بدأنا التوضيح السياسي الضروري .

لكن قد يقال : ان الحكومة لن تتركهم يفعلون ذلك ، وستستخدم القوة ؟ ان الجيش أو البوليس العادي ليسا بقوات منتخبة ومعزولة عن السكان . ودفعهما للانقضاض على العمال الذين يشتغلون ، ولا يضعفون الاقتصاد بل يدعمونه ، لن يكون أمراً سهلاً جداً . بل لنقبل حتى بهذا الاحتمال . فهل تفعل الحكومة شيئاً آخر اليوم ؟ وما دام النضال قد طرح على هذا النحو ، أفليس من الأفضل على كل الأحوال أن يكون له مضمون ايجابي ؟ أن يتضمن برنامجاً يفهمه الجميع ، قادراً على اكتساب الغالبية العظمى من الرأي العام ؟

لكن قد يقال أيضاً : ألا تتجاوز الاستراتيجية المقترحة امكانية النضال الواقعية للطبقة العاملة ؟ ان امكانية النضال مرتبطة دوماً بالأهداف الاجتماعية المتمثلة في المعركة . ومن المؤكد اليوم أن التعب يعم صفوف العمال . وهذا التعب هو نتيجة عدم وجود شعارات يعتبرها العمال جدية ، أي قادرة على حل صعوباتهم المباشرة . ان زيادة الأجور لا تمثل شيئاً من هذا في نظرهم اذا أخذت بشكل معزول . ولا ريب في أنهم سيقبلون بنضال معين من أجل الحصول عليها . فهي على كل حال ربح . لكنهم يعرفون انه لا بـــد من حلول

أخرى ، حلول أخرى أكثر جذرية لتأمين شروط معيشتهم حقاً . انهم اذن خائبون ، متعبون ، متشككون . انهم لا يرفضون القتال لكنهم باتوا لا يبذلون من أجله كل المبادهة وكل القوة الممكنتين . ولبذل مثل هذا المجهود ، لا بد من أن تحدد لهم آفاق أخرى . بيد ان انقلاب ميزان القوى يمكن أن يكون سريعاً جداً على الصعيد الاجتماعي . ولقد رأينا أمثلة عديدة عن ذلك في ماضٍ لا يزال قريب العهد . وأخيراً ، فإن التكنيك المدروس هنا ليس من جانبنا شعاراً أو توجيهاً . انه يهدف فقط إلى أن يكون نوعاً من تفسير . انه منهج في المناقشة قادر عـلى إفهام المناضلين العمال رأينا وقادر أيضاً عـلى إفهام امكانياتهم . انها على وجه التحديد مناقشة قادرة على أن تنمي الاستطاعة السياسية وبالتالي مرحلة لاحقة مـن الطاقة النضالية . إن أياً منا لا يقدم « نصائح » للعمال . كما اننا لا نتكلم باعتبارنا « مثقفين ». والا كان كل شيء مضحكاً . لكننا عدد معين في « التجمع الديمقراطي الثوري » يناضل منذ سنين طويلة في صفوف العمال . وانما بهذه الصفة فقط نتكلم ، لكن هذه الصفة تسمح لنا تماماً بفعل ذلك . ونقول هذا من أجل بعض المهووسين العاجزين عن « النصح » وإن كانوا مقتنعين تماماً بقدرتهم على « الأمر » .

مرة أخرى نتساءل : هل تستطيع النقابات أن تنفذ استراتيجية كهذه؟ اذا ما اجتمعت المراكز النقابية الكبرى ، فإن هذه الامكانية لا ريب فيها . اما اذا افترقت ، فإن هذه المشكلة

تستطيع أن تكون أكثر صعوبة . لقد أثبت « الاتحاد العام للشغل » ، منذ عام ، قدرته على تنظيم اضراب عام . وإذا أمكنه أن يوقف العمل في جميع القطاعات الحاسمة ، فقد كان يمكنه أيضاً أن يستمر فيه مع الاستيلاء على الاشراف والادارة والتوجيه . إن الملاكات التكنيكية في فرنسا بعيدة عن أن تكون في غالبيتها العظمى مرتبطة حتماً بأرباب العمل . بل على العكس . إن عدداً كبيراً منها ما يزال مستعداً فعلياً للتعاون مع العمال ، وإتحاد المراكز النقابية الكبرى سيدفعهم حتماً إلى تقرير ذلك . وبالطبع ، ان الموقف الراهن أشد صعوبة . وليس الشقاق النقابي هو أخطر الظواهر ، بل الخطر ان قسماً مهماً من العمال ما عادوا نقابيين منذ الانشقاق . لكن مثل هذه الاستراتيجية لا ترتجل . فينبغي جمع التكنيكيين ، وتشغيلهم في رسم خطط محددة ، واستشارة العمال ، وإعداد الرأي العام . إن هذا الاعداد السياسي وحده يستطيع أن يعدل من الآن بعمق من ميزان القوى الراهن . وأن يكسب للنضال الكثيرين ممن لا يزالون يترددون أو يقفون موقف المتفرج اليوم .

والآن ، إلى أي حد يمثل اضراب عمال المناجم صفة عسكرية ؟ وبتعبير آخر ، إلى أي حد يندرج في استراتيجية هي استراتيجية دولة ، واستراتيجية دبلوماسية عالمية ، وليست باستراتيجية اجتماعية ؟ لقد استخلصت الحكومة نتائج محددة من الشقاق النقابي . والانشقاق بالطبع لم يحدث بأمر من

الحكومة ولا بفضل تدخلها المباشر . ان الشقاق ولد من معركة داخلية في قلب « الاتحاد العام للشغل » ، كانت مرتبطة بالتأكيد بمجموع التركيبة السياسية ، لكن سببها الأهم يرجع إلى عدم وجود أي ديمقراطية عمالية في « الاتحاد العام للشغل » . بيد أن الحكومة كانت تحسب في حسابها ان تستخلص بعض الفوائد من الانشقاق . ومن المؤكد انها كانت تأمل أن تنتصب « القوة العاملة » في وجه « الاتحاد العام للشغل » ، كنقابة مركزية حية ، وأن تنتزع من « الاتحاد العام للشغل » قسماً لا بأس به من نفوذه . وكان يمكنها ، من خلال هذا المنظور ، أن ترسي أسس مناورة كافية في صفوف العمال لتسوية المعارك جزئياً بحلول وسط . ان « القوة العاملة » في مجموعها فاشلة . وهذا الفشل يعود قبل كل شيء إلى سياسة الزعماء الاصلاحيين القدامى الذين يترأسونها . وكانت النتيجة مثلثة : فقد أصبحت دوائر واسعة من الطبقة العاملة خارج الحياة النقابية ، واحتفظ الستالينيون بواسطة « الاتحاد العام للشغل » بنفوذ مسيطر على أكثر العمال حيوية ، وبدأ الديغوليون ينهشون أكثر الفئات فساداً من جهاز الموظفين الاداريين ، والمستخدمين ، وبعض القطاعات العمالية الضيقة . وعلى كل الأحوال ، فإن الحكومة تجد نفسها مشتبكة مع « الاتحاد العام للشغل » وحده . ولما لم يكن الانشقاق رابحاً بالنسبة لها ، فقد بدا لها انه لم يبق الا طريق واحد : تحطيم جهاز « الاتحاد العام للشغل » مادياً لتحطيم الجهاز الشيوعي . وقد

استخدمت طريقة مزدوجة في آن واحد : من جهة أولى استعمال القوة ، بشكل لا يزال معتدلاً ، وإن كان حاسماً بما فيه الكفاية ، ومن جهة ثانية ، إفساد الحركة مهما كانت التكاليف الاقتصادية لمثل هذا التكتيك . إن هذه الاستراتيجية مضرة من وجهين . انها تؤدي إلى شلل اقتصادي هدام ينمي أيضاً التبعية للرأسمال الأجنبي ويؤخر إصلاح الجهاز الصناعي . وهي تفسد الطبقة العاملة وتسيء اساءة خطيرة إلى الديمقراطية ، وتفتح الطريق ، لما تسببه من انحلال أخلاقي عام ، كحلول استبدادية . وينبغي أن نفهم جيداً بالأصل ان هذا الفساد الاجتماعي يترجم بضعف عام للبلاد في مواقفها الأوروبية كما رأينا ذلك عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ وانها لأسباب عسكرية أكثر منها اجتماعية هي التي تملي هذه الاستراتيجية الحكومية . أن الحكومة تطارد بالفعل الشيوعيين لا لأنهم يهددون النظام الاجتماعي القائم ، بل لأنهم يمثلون القوة السوفياتية وسياسة دولية مناقضة للالتزامات والاتفاقيات المعقودة على الصعيد الدبلوماسي . ومن الخطأ أن نظن أصلاً أن الحكومة تتبع في عملها هذا تعليمات صادرة عن واشنطن . انني مقتنع بأنها تفسر الموقف حسب اسلوبها الخاص وان منهجها يسير على العكس بخلاف المصالح الفورية للولايات المتحدة في أوروبا .

ان الشيوعيين لم يحاولوا حقاً هذة المرة أن يوسعوا الحركة . ولم يحالوا أيضاً أن يعطوها مضموناً اجتماعياً جدياً . انهم

يبدون وكأنهم يجسون الميدان ويتجهون نحو حركات اضراب متتابعة ، ينطلق بعضها إثر بعض في بعض القطاعات الحاسمة . وهذا التكتيك يمليه جزئياً ضعف الطاقة النضالية العمالية . بيد أن هذه الصفة المثلثة : عدم وجود هدف اجتماعي واسع ، وانطلاقات متتالية ، واطالة بالغة ، تظهر بوضوح الطابع العسكري للاستراتيجية المطبقة . ان هذا السلوك مضر تماماً على الصعيد الاجتماعي . وهذا رابح تماماً في غاياته العسكرية والدبلوماسية .

ان استمرار الاضراب يفرض على الحكومة ضرورة زيادة وارداتها ، لا وارداتها من الفحم فحسب ، بل أيضاً وارداتها من عدد من المجالات الأخرى . انه يفرض على هذه الحكومة ضرورة طلب قروض جديدة للدعم من الاميركان . ومشروع مارشال يمثل بالنسبة للاميركان ، وكذلك بالنسبة للعمال الاميركيين الذين يدفعون الضرائب ، عبئاً ثقيلاً جداً . والاستمرار في مشروع مارشال كما هو يطرح أصلاً صعوبات فادحة بالنسبة لهم . وزيادة مقدار القروض يطرح صعوبات متزايدة يمكن أن تدفع الحكومة الاميركية ، ولو لمدة محددة ، إلى التفكير بالعودة الى الاشراف الحربي على الاقتصاد الاميركي . اننا نعرف انه توجد ، في أوساط البورجوازية الاميركية وفي الأوساط العمالية على حد سواء ، ولأسباب مختلفة ، معارضة عميقة للعودة الى اشراف الدولة ، وإلى تدابير القسر الحربية . ومثل هذا

التهديد قد يؤدي إلى أزمة خطيرة تطرح مسألة المعونة المحتملة الممنوحة لأوروبا على صعيد البحث من جديد. بل انه قد يكون، في بعض الظروف، فاتحة تحول في سياسة الولايات المتحدة يعني، اذا ما تأكد في إتجاه إلغاء أو تخفيض كبير للمجهود المادي والمالي الذي تبذله لدعم أوروبا، يعني على كل الأحوال انتصاراً للروس في رغبتهم في إغلاق أبواب أوروبا الغربية دون الاميركان. هذا هو، من الجانب الشيوعي. الهدف العسكري لهذه الاضرابات. وقد تكون نتيجتها قاسية جداً بالنسبة للشيوعيين علـى صعيد السياسة الداخلية. ان حكومات «القوة الثالثة» قد تنهار وتخلي المجال أمام ديغول، وقد يحكم على الحزب الشيوعي باللاشرعية. اننا نفهم هنا مباشرة كيف أن الحزب الشيوعي يجازف وعن عمد، بزجه المطالبة الاجتماعية في استراتيجية عسكرية، بتضحية وجوده الاجتماعي وبالمصالح الاجتماعية العمالية عند التحليل الأخير، في حين أن الغايات الاستراتيجية البعيدة التي لها طابع عسكري ودبلوماسي ستحقق. ان السذج وحدهم يمكنهم ان يصدقوا ان وجود «تجمع الشعب الفرنسي» في الحكم سيعني فشل الدبلوماسية السوفياتية. ان الديغولية فتحت الطريق، بدفعها الطبقة العاملة كلها وفئات واسعة من الطبقات المتوسطة إلى أحضان المعارضة، أمام الدبلوماسية الروسية لانتصارات سياسية واسعة فيما إذا نشبت معركة عالمية. وأكثر من ذلك أيضاً، فإن مواقف الديغولية أقل تصلباً مما تبدو. إن وجودها

في الحكم يمكن أن يؤدي الى اصطدامات مغيظة مع الولايات المتحدة ، ولقد سبق لديغول في الماضي أن تفاوض مع موسكو . ان حرب الإفناء في أوروبا ، أي الابقاء بل اطالة أمد الاضرابات الجزئية ، فيما اذا كانت هذه الاضرابات تمس قطاعات حاسمة من الاقتصاد ، تسير مباشرة بعكس مصالح الاميركان الفورية . وعلى العكس ، فإن سياسة تسمح بتلبية المطالب العادلة للعمال ، وتحقق تنازلاً اجتماعياً حقيقياً ، وتهديء ولو موقتاً ، الاضطرابات الاجتماعية ، ستكون سياسة أربح بكثير ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المصالح الاميركية في المرحلة الراهنة .

ان إدخال الاستراتيجيات العسكرية في الاضرابات يؤدي الى انحلال الحركة العمالية وإلى تفسخ اجتماعي عام . ان الاضراب لا يَفْسُد وحده . انه يُفسد الطبقة بأسرها ومجموع العلاقات الاجتماعية . انه يعني اضعافاً ، وشيخوخة للأمة . وهو يفضي حتماً الى شلل في السياسة العالمية ، ويعمق التناقضات ويمهد لجو الحرب . أما الاستراتيجية الاجتماعية الايجابية التي تكمن في الاستيلاء على ادارة الاقتصاد فهي تؤدي على العكس إلى تعزيز كبير . فيوسع العمال أفقهم السياسي ، ويدركون الصعوبات ادراكاً أفضل ، ويربحون أيضاً في الطاقة النضالية ما داموا يتصورون حلولاً واضحة وعملية . وهذه الطاقة النضالية إذا ما وجهت على هذا النحو أيضاً تؤدي إلى زيادة هامة في المردود . وتولد تفاعلاً اجتماعياً يسمح

بتجديد الملاكات السياسية ، وباكتساب وزن دولي جديد ، وببلورة مصلحة الطبقات النشيطة على الصعيد الدولي ، وبزيادة استطاعتها النضالية بالتالي . إن هذا الجو يسمح بدراسة التسويات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ، في التطبيق ، ان تحدد ميزان القوى في غير مصلحة الحرب . ان مثل هذا التطبيق سيعني بالنسبة لأوروبا المعاصرة امكانية التحرر الحقيقي من التعفن البطيء الذي تتفسخ فيه واستعادة قوتها الاجتماعية على الصعيد العالمي .

٨ ـ لا تمكن تلبية المطالب الجزئية بلا خطة اقتصادية شاملة

روسيه : الا انه قد يثار اعتراض آخر . يمكن ان نُسأل : « هل تعتقدون حقاً ان تحسيناً لشروط حياة عمال المناجم سيسمح بزيادة مرضية للمردود؟ وبتعبير آخر ، ألا توجد مسائل تكنيكية تدخل في الموضوع بشكل حاسم؟ » . ان نسبة الانتاجية لمجموع المناجم الفرنسية محددة اليوم بحوالي ٦٠٠ كيلو يومياً لكل عامل . وهي ١١٠٠ كيلو في انكلترا ، و ١٢٥٠ كيلو في بولونيا ، و ١٦٠٠ كيلو في المانيا ، و ٤٦٠٠ كيلو في الولايات المتحدة . ولقد بذل عمال المناجم مجهوداً كبيراً جداً منذ التحرير . ولا نقاش في أنه يثقل عليهم التعب والخيبة الاجتماعية . ولقد أدى هذا المجهود الذي نما دوناً

شروط تكنيكية جيدة إلى ذلك الانتشار الخطير للحوادث الذي تكلمت عنه . ومن المفيد أن ننوه بأن مشروع مونيه يتوقع زيادة المردود الى ٩٣٥ كيلو عام ١٩٥٠ ، مقابل ٦٠٠ كيلو اليوم ، في حين أنه كان ٨٣٠ في عام ١٩٣٨ . بيد أن هذا التوقع يستند إلى مجهود كبير في تجديد المناجم . وينبغي على الرأي العام أن يعرف أن الأجهزة التكنيكية للمنجم يعود عمرها بشكل وسطي إلى ثلاثين عاماً . ونحن نجد هنا هذه السمة الخاصة بكل القطاعات الصناعية في فرنسا : شيخوخة فائقة العادة . وبالطبع ، ان الحكومة لم تحاول حتى تطبيق هذه المشاريع . فبقي المردود اذن على مستواه عام ١٩٣٦. ويؤكد لنا التكنيكيون ان العروق المستثمرة تزداد سوءاً أكثر فأكثر . وهم يؤكدون أيضاً بأنه اذا ما زيدت وتيرة الاستخراج الحالية ١ ٪ فقط سنوياً ، فإن المناجم الفرنسية ستنفد في غضون أربعين عاماً . اذن فالمشكلة مطروحة فعلاً . وينبغي أن تزاد عمال أجور المناجم فوراً ، وان تحسن شروط حياتهم ، اذا اردنا أن نتجنب تعفن الأمة الذي هو العاقبة المحتومة للموقف الراهن . لكن هذه الزيادة في الأمر الواقعي لعمال المناجم لا يمكن أن تعوض بمجرد التحسين التكنيكي للانتاج المنجمي . ينبغي اذن ايجاد تعويض عن هـــذه التحسينات الاجتماعية الضرورية في قطاعات أخرى من الاقتصاد ، وبتعبير أدق في تحسين عام لهذا الاقتصاد . وهكذا نتبين بطريقة واضحة ضرورة اقتراح حل اقتصادي ذي صفة عامة ،

هذا اذا كنا لا نريد أن نمارس الديماغوجية ، بل أن نسوي جدياً المسألة الاجتماعية وحتى المطالب الجزئية . ولعل ما قلته حين كنت أؤكد ان الشيوعيين لم يبذلوا أي جهد لإعطاء مضمون اجتماعي جدي للحركة ، قد أصبح مفهوماً أكثر الآن . قد يمكن ايجاد حل جزئي عن طريق استخدام صناعي مكثف للطاقة الكهربائية ذات المصدر المائي ، على سبيل المثال . ان فرنسا تملك ثروات مائية كبيرة جداً لم تستثمر بعد . ان وضعنا الاقتصادي يفرض علينا الإسراع في استغلال هذه الثروات . والحكومة ، مع بعدها عن السير في مثل هذا الطريق ، تضع فيه على العكس العقبات . انها تنقص الاعتمادات الضرورية . ان الطاقة الكهربائية تكلف أقل مما تكلفه الطاقة ذات المصدر الحراري . ومن جهة أخرى ، يمكن الحصول على مردود أفضل بكثير بتحويل الفحم إلى كهرباء أولاً . ان كهربة سكك الحديد ، على سبيل المثال ، حتى بدءاً من مراكز التوليد الحرارية ، ستسمح بتوفير كبير جداً للفحم . اننا نطلب اذن الاسراع بتجهيز البلاد كهربائياً بدلاً من عرقلته . ويمكن الإسهام في هذا الإسراع بتحويل جزء من اليد العاملة التي يساء استخدامها في المناجم إلى هذا القطاع . ومن الممكن توزيع هذا الجزء في ورشات السدود وفي الصناعة الضرورية لبناء هذه السدود . ومما يسهل اعادة التوزيع هذه ان اليد العاملة التي جندت للمناجم خلال السنوات الأخيرة لا تضم الا القليل القليل من عمال المناجم المحترفين . ان انقاص

عدد عمال المناجم سيسمح بالتخلي عن أسوأ الآبار وبارتفاع الانتاجية بالتالي. ان هذا الارتفاع في الانتاجية مضافاً اليه الأرباح المتوفرة من الكهربة، سيسمح بالتعويض عن الأعباء التي تفرضها زيادة أجور عمال المناجم. ان مثل هذه الحلول الجزئية لا يمكن أن تأخذ قيمتها الحقيقية وأن تتحقق فعلياً إلا في إطار خطة عامة للاقتصاد. وهذا ما نطالب به نحن.

ان الشيوعيين والديغوليين، الذين يلتقون مرة أخرى، يعارضون هذه الاقتراحات بما يلي: أن التخلي عن المناجم يعني التخلي عن الاستقلال الوطني، والوقوع مباشرة تحت الاشراف الاميركي. اننا ازاء موقف ديماغوجي وغير متماسك. ان الاستقلال يقوم على القدرات المادية الموجودة، وعلى استعمالها الاجتماعي، لا على البهرجات الكلامية. وإذا ما استثنينا الحديد وفلزات الالمنيوم، فإن فرنسا بلد فقير بالمواد الأولية. فاقتصادها اذن خاضع بشكل لا مفر منه للاقتصاد العالمي. وهذه النقيصة مشتركة بينها وبين سائر البلدان أصلاً، باستثناء انها أوضح في فرنسا منها في الولايات المتحدة. لكن ثمة أجوبة أكثر تحدداً. ان المبالغة في استثمار المناجم، تعني الانتهاء بسرعة الى نفادها، كما قلت. واذا ما نفدت المناجم في غضون ثلاثين أو أربعين عاماً، فإن الصناعة التعدينية الفرنسية والصناعة الكيمائية ستخضع كلياً للمناجم الالمانية، أو الانكليزية، أو الأميركية. ويصرح الخبراء بالفعل ان هذه المناجم الأخيرة لن تستنفد إلا في غضون فترة

تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٠٠٠ عام . ثم نجد الاعتراض نفسه تحت شكل جديد : تجنب الإنفاق بالدولارات الذي سيقتضيه استيراد الفحم . وسأستشهد بهذا الصدد بتأملات خبير ، في صحيفتنا « اليسار » ، تاريخ ١٥ تشرين الثاني :

« إن استثمار المناجم في الشروط الحالية يؤدي إلى تبذير في العمل ، وإن لنا المصلحة في استيراد الفحم بمقدار ما يمكننا تجنب هذا التبذير . وينبغي أن يكون تصدير المنتجات الحاصلة من مصادر أخرى على أساس انتاجية معادلة للانتاجية العالمية الوسطية أو متفوقة عليها ، المصدر التعويضي المعقول عن الدولارات .

« إن الكهربة على مدى واسع تسمح بمثل هذا الاستيراد . وتستطيع فرنسا بشكل خاص أن تصدر مباشرة الكهرباء على مدى أوسع مما تفعله الآن ، باعتبار أن بلجيكا وايطاليا وحتى سويسرا بلاد محتاجة إليها . وتستطيع أيضاً أن تحقق انطلاقة جديدة بكل الكيمياء الكهربائية ، وبشكل خاص صناعة الالمنيوم ، التي تغذيها مناجم فلزات الالمنيوم الفرنسية ، والتي تضمن لنفسها أسواقاً واسعة في العالم . إن هذين المثالين ليسا بالأصل حصريين البتة » .

الشيء الأساسي بالنسبة لنا هو هذه الملاحظة : ان المطالب الجزئية ، في المستوى الراهن لصعوباتنا . لا يمكن أن تلبى

دون تحسين جذري لاقتصادنا يفرض وجود خطة اقتصادية. انني أحد الذين يرغبون في الانتخابات. انني أعتقد أن من الخطأ الكبير عدم استشارة البلد حالياً، لكني أعتقد أيضاً بأنها لخطيئة أكبر أن يُستشار البلد دون أن يقترح عليه شيء جدي. انني أرى انه ينبغي ان تستغل حركتنا ما أمكن المهلة الباقية، وبالتعاون الوثيق مع النقابات الرئيسية والأحزاب الديمقراطية التي لم تنخرط كلياً في الحماقة الحكومية، لتهيئة عناصر خطة اقتصادية واجتماعية تطرح المسائل الاقتصادية على مستواها الحقيقي وتفتح المجال أمام حلول عملية. ان فكرة الخطة بعيدة عن أن تكون جديدة. ولا يمكن النقاش فيها هنا دون توسيع اطار هذه المحاورة الى ما لا حد له. لكني لم أقصد البتة برنامجاً للتدخل أو للحماية. بل لم أقصد تدخلاً منهجياً في اطار اقتصاد موجه. فقد كان المقصود دوماً في مثل هذه الحالات تعزيز الميول المالتوسية للرأسمالية الاحتكارية. وكان الهدف العملي المطلوب إخفاء أخطر نتائج الأزمة لا إزالة أسبابها جذرياً. وقد ترجمت معظم هذه المحاولات بديون باهظة تركبت على كاهل الدولة وبوضع تضخمي. ولم تستطع أي منها أن تنجح في منع أزمات جديدة. ان سياسة «النيو — ديل» نفسها لم تستطع، رغم كل الوسائل التي استخدمت، تجنب أزمة ١٩٣٨. اذن فالمقصود بالنسبة لنا خطة تهدف مباشرة الى اعادة تنظيم الانتاج نفسه، وتتطلب تحويل القطاعات الحاسمة من هذا

الانتاج الى ثروات عامة . اننا لا نريد أن نقيم في العوز أبداً . اننا نريد خطة تنطلق من إحصاء لقدراتنا الحالية وحاجاتنا الفورية ، وتتجه نحو تطوير الأسواق الموجودة وإيجاد أسواق جديدة . اننا لا نقترح هذه الخطة على حكومة غير مستقرة ومحدودة كالحكومات التي نعرفها اليوم . انما ينبغي أن تكون هذه الخطة البرنامج السياسي لجبهة وحيدة ، نقابية وديمقراطية ، تطلب من الرأي العام أن يدلي برأيه فيها عن طريق تمثيل سياسي قادر على تحقيقها . ان بذل مثل هذا المجهود ، في الظروف الراهنة ، يعني النضال بحزم ضد انحطاطنا الاجتماعي وضد تهديدات الحرب في آن واحد .

اني أستشهد في هذا الصدد بتصريح غريب للجنرال ديغول أثناء مؤتمره الصحفي الأخير . فقد صرح متحدثاً عن الشيوعيين في مجلس الشيوخ :

« نحن نفكر بأنه لم يكن للشيوعيين الا شيخان في مجلس الشيوخ ، قبل هذه الحرب ، التي أصبحوا من بعدها خوارج ، مع انه كانت لهم هم أيضاً شعبية انتخابية كبيرة جداً » .

على هذا ، فقد أصبح الشيوعيون خوارج « منذ تلك الحرب » . هوذا مذهب جديد فعلاً انتظر باهتمام إثباته . هل كان الشيوعيون أقل ارتباطاً عضوياً بالشيوعيين الروس قبل عام ١٩٣٩ ؟ إن من المفيد حقاً معرفة ذلك ومعرفة سببه . وما الحدث الذي عدل الأشياء إلى هذا الحد منذ تلك الحرب ؟ هل يريد الجنرال أن يتكلم عن موقف الشيوعيين عام ١٩٣٩ ؟

لكن لنرَ : ألم يوقع الجنرال ديغول أثر ذلك اتفاقات مع عضو اللجنة المركزية السيد غرونيه ، ألم يوقع على اتفافات مع ستالين ؟ وباسم أي انعطاف في التاريخ سيرفض غداً التفاوض على النحو نفسه ؟ في الحقيقة ، انه لن يرفض ذلك . إن أي رجل دولة ، إلا إذا كان مجنوناً ، لن يعارض برفض مبدئي مثل هذه المفاوضات ، والسيد ديغول بعيد عن أن يكون مجنوناً سياسياً . اذن فهم يروون لنا خرافات . وإذا كان هناك من ديماغوجيين ، فإنهم موجودون في مركز «تجمع الشعب الفرنسي» . وهذا ليس في مصلحة صفة سياستهم واستطاعتها البتة .

٩ — لا شيء اكثر ضرراً من الديماغوجية حول الحرب

سارتر : بهذه المناسبة ، سأختار هذه المحاورة لأرد على تحقيق «كارفور» . انني لم أشأ أن يظهر ردي في هـــذه الصحيفة الاسبوعية التي تقضي وقتها في مهاجمتي ، لكن لا بد من اعطاء جواب ، لأن السؤال مطروح عن قصد للتوريط والتخويف . ينبغي علينا أن نظهر لهؤلاء الناس المساكين انه لا يوجد بالنسبة لنا سؤال محرج . ماذا سأفعل ، في حالـــة احتلال روسي ؟ أولاً ، إن ما سأفعله ، أنا ، سارتر ، باعتباري شخصاً ذاتياً ، ليس له ادنى أهمية . انما المهم ما سيفعله

« التجمع الديمقراطي الثوري » . واني لن أعتبر نفسي ، في مثل هذه الحالة ، شخصاً ذاتياً ، بل عضواً في « التجمع الديمقراطي الثوري » ، وانما أمـــام « التجمع الديمقراطي الثوري » ، لا أمـــام قضاة « كارفور » المزيفين ، سأكون مسؤولاً عن مسلكي . وبعد أن قلت هذا ، فإنني أتساءل أي فن بـــذله محرر « كارفور » إليشوش السؤال ! ينبغي اذن أن نجيبه : انك تفكر وكأن الاحتلال الروسي المحتمل هو خاتمة المطاف لحرب بين روسيا وفرنسا من أجل أهداف محدودة . والحال انه ينبغي أن ننظر الى المسألة من زاوية مخلفة تماماً : إن احتلال فرنسا من قبل الاتحاد السوفياتي ، أو من قبل القوات الأميركية ، سيكون مرحلة في نزاع عالمي . مرحلة جوهرية بالنسبة لنا نحن الفرنسيين ، لكن ربما ثانوية بالنسبة لمجموع النزاع ، ذلك انه لا شيء يثبت أن القرار ينبغي أن يؤخذ في أوروبا ، لا في آسيا على سبيل المثال . اذن ، اذا كان ينبغي أن يؤخذ موقف ، فليس من خلال منظور علاقة الدولة المحتلة بفرنسا فحسب ، بل من خلال منظور النزاع العالمي . ان « التجمع الديمقراطي الثوري » تجمع ديمقراطي وثوري . وما سيملي عليه موقفه انما هو تقديره في كل حالة للفرص الدولية للديمقراطية والثورة . انه سيجعل من نفسه منظمة سرية للمقاومة ضد أي احتلال اضطهادي الصفة ، سواء أجاء من الاتحاد السوفياتي أم من الولايات المتحدة الأميركية . ونحن لا نخفي ان كل احتلال ،

من أين جاء ، يجازف بأن يكون اضطهادياً ، باعتبار ان المجتمع يأخذ بالضرورة في حالة الحرب بنية استبدادية . ونحن نعرف أيضاً من جهة أخرى ، ان الحرب لا تعطي أبداً حلولاً للمشكلات التي سببتها . وهذه الحرب بشكل خاص لن تستطيع تسوية مسألة الأنظمة الاستبدادية ، ومن الخطأ اتخاذ موقف الى جانب أحد المعسكرين بأمل ان يخلصنا انتصاره من استبداد الآخر . ان الحرب تطرح ، بإثارتها الخرائب والبؤس ، ومهما كان الشكل الذي تنتهي به ، مشكلة اعادة توزيع السلع الاستهلاكية في مجتمع بائس . وسيقود نقص المواد ذات الأهمية الأولوية الدولة مهما كانت الى اتخاذ بنية استبدادية . وآرون نفسه لن يخالف رأينا هذا . وبالنتيجة ، فإن « التجمع الديمقراطي الثوري » سيهتم أولاً ، وقبل تنظيم سياسته على أساس مصير نزاع عالمي لا يترك أي أمل للديمقراطية ، بالتظاهر غير المشروط ضد الحرب . وليس هناك من نضال ضد الحرب لا يكون قبل كل شيء نضالاً اجتماعياً .

روسيه : انك تشحذ تفكيري ، يا سارتر . إن سوستيل يعتبرنا ميونيخيين ١ يائسين . وقدرنا المحتوم أن نذهب الى كاراغاندا ٢ . انه يكتب بخصوصنا :

---

(١) اشارة الى اتفاقيات ميونيخ عام ١٩٣٨ بين فرنسا والمانيا وغيرها ، هذه الاتفاقيات التي تفرض على تشيكوسلوفاكيا تسليم جزء من اراضيها الى المانيا ، والتي كانت مشجعة لسياسة هتلر التوسعية .

(٢) مدينة سوفياتية في جمهورية قازقستان . «المترجم»

« اننا نرى هنا من جديد موقفاً عرفناه جيداً قبل الحرب العالمية الثانية ، موقف السلميين الذين يزعمون انهم « واعون » ، والذين استغلت عماهم النزعة الانهزامية الفيشية . أما عمى السلميين الاشتراكيين الوجوديين ، فسيكون موضع استغلال من جانب النزعة الانهزامية الشيوعية . والمقصود في كلتـــا الحالتين ، إنكار التهديد الامبريالي ، تهديد هتلر بالأمس ، وتهديد ستالين اليوم ، الى اليوم الذي نستيقظ فيه بين أنقاض بلد خاضع أو وراء الأسلاك الشائكة لمعسكر » .

ان السيد سوستيل مريض الخيال ، وهو يرى التاريخ بدءاً من لندن . إن في كلامه شيئاً من مكر ساذج أتركه له عن طواعية . وهو يقع على مسؤوليته . إن في « التجمع الديمقراطي الثوري » عدداً كبيراً منا ، استيقظ ذات يوم وراء الأسلاك الشائكة لمعسكر ، ليدرك كيف نسير اليه وبأي طريقة متعمدة ومتبصرة . لكن لنترك هكذا . من أين استطاع أن يأخذ فكرة اننا أولئك السلميون المحلقون عالياً ؟ لقد أجبت أنا شخصياً عـــلى « كارفور » وهي صحيفة يقرأها ، على ما أظن ، جاك سوستيل . وقد ظهر فيها جوابي قبل مقاله .

« اني من الذين خاضوا في الماضي ولا يزالون اليوم يخوضون النضال من أجل تحويل اجتماعي يسمح بخلق شروط

حياة أفضل لأفقر طبقات بلادنا ، شروط تفتح المجال أمام امكانية بناء مجتمع عقلاني . اني أعتقــد أن أحد الشروط الأساسية اللازمة لهذا التحويل الاجتماعي اقامة اشراف ديمقراطي واقعي ، ناجح ، على الدولة وعلى الاقتصاد على حد سواء . ان اثارة الاحقاد لا تستطيع في شيء أن تعدل من ضرورة متابعة هذا النضال . إن موقفي ازاء المحتل ، مهما يكن ، سيمليه علي اذن الموقف الذي سيتخذه المحتل تجاه هذه المسائل . فإذا ما عارض هذا النضال ، وإذا منع كل تعبير ديمقراطي عن المطالب والمصالح المبررة للعمال المثقفين واليدويين تحت أي شكل كان ، عندئذ سأناضل بالضرورة ضده ، كما ناضلت ضدد المحتل النازي ، وللأسباب نفسها » .

في ٦ تشرين الثاني أجبت على سؤال مماثل في « المواطن المقاوم » ، لسان حال اتحاد المنفيين من شارع لورو ، وبطريقة محددة أكثر أيضاً بأن طرحت بوضوح مسألة انه لا يوجد بالنسبة لنا نضال حقيقي ضد الحرب لا يكون أولاً نضالاً اجتماعياً . انني أفعل دوماً أن أجيب على مهاجمينا بنصوص سابقة لكتاباتهم الخاصة . فهذه أفضل طريقة للكشف عن الطابع الغريب لآرائهم . فالسيد سوستيل اختار الحرب على انها محتمة ، على انه لا بد لفرنسا ان تدخل فيها ، وعلى انه لا بد أخيراً من أن تكون الخصم العسكري لروسيا السوفياتية .

وهذه تصريحات رسمية أولى بها بكل مسؤولية أمين عام لحركة سياسية تطالب بالحكم ، ولا تريد أن تشترك في حكومة بل أن تتولى التقرير وحدها فقط . وهو يندهش في الوقت نفسه الذي تتهمه فيه بنزعة حربية هائجة وبالية . لكن لنفرض انه نجح فعلياً وانه أصبح في الغد على رأس الحكومة ، فما الموقف الذي سيتخذه تجاه الاتحاد السوفياتي ، اذا كان لكلامه معنى ما ؟ فها نحن في ورطة جميلة . اما نحن فإننا نبذل جهدنا على مستوى ما نحن عليه . أي على مستوى حركة سياسية ، لتحطيم الكتل بمضاعفة الاحتكاكات من جانب وآخر ، وبطرح المعيار الاجتماعي على انه المعيار الأول . وثمة طريقة أخرى لخوض نضال مواز حين نكون في الحكم ، ألا وهي العمل على عقد اتفاقيات اقتصادية وسياسية تفتح الطريق أمام حلول اجتماعية ذات مدى . إن النجاح ليس مضموناً ، لكن المجهود يجب أن يبذل . وليس هذا عملاً عاقلاً بل ضرورياً . ورغم ادانتنا النظام الاجتماعي الستاليني ، فإننا سنبذل جهودنا لعقد اتفاقيات اقتصادية وسياسية مع الاتحاد السوفياتي بهدف الابقاء على فترة السلام واطالتها . وإذا كنا نناضل اليوم ضد الديماغوجية الستالينية ازاء الولايات المتحدة الأميركية ، فليس هذا لنغرق في الديماغوجية الحمقاء المناوئة للاتحاد السوفياتي . وينبغي على الحزب الذي يطالب بالحكم أن يملك حس المسؤوليات هذا وحباً للتهريج أقل .

١٠ — ينبغي الكلام بوضوح بصدد بلاد ما وراء البحار

روزنتال : على كل حال ، ليس من المعقول أن تستطيع الحكومة الاستمرار طويلاً في الطريق الذي تسير فيه . لقد نشرت الصحافة ، منذ بضعة أيام ، صورة الجنود السنغاليين وهم يحلون محل عمال الميناء لتفريغ سفن الفحم . ان هذه الصورة كئيبة كآبة الصورة التي تمثل جنود الفرقة الأجنبية وهم يحاربون في الهند الصينية . ان المشكلة الاقتصادية تنضم هنا الى المشكلة السياسية . إن مثل هذه الصور تمثل أفول نظام.

إن الدستور المقرر بعد التحرير ينص على أن فرنسا ، تلاؤماً مع تقاليدها ، لا تهدف الا الأخذ بيد شعوب ما وراء البحار إلى الادارة الحرة لأراضيها وإلى الديمقراطية السياسية . وربما كانت هذه شعوذة ميتافيزيقية ، لكنها شعوذة حزينة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظواهر التي شهدناها منذ ثلاث سنين ، سواء أفي الهند الصينية ، أم في مدغسقر ، أم في أفريقيا الشمالية .

إن الطبقات الحاكمة الفرنسية لا تريد أن تفهم ان هذا القرن هو قرن تصفية الاستعمار . ان أكبر دولتين اليوم هما دولتان لا تملكان مستعمرات ، ويؤدي التنافس القائم بينهما عبر العالم ، وإن يكن باسم عقيدتين متناقضتين ، إلى تصفية السيطرة الاستعمارية . ومن الصعب بالأصل القول من منهما التي تعمل عملاً فعالاً أكثر في هذا الميدان .

على كل حال ، فإن فرنسا لن تستطيع أن تتملص من هذه الحتمية التاريخية بتعزيز الحراب . وإذا كان صحيحاً ان الاستعمار كان يتخذ شكل توسع المجتمع الصناعي الحديث في القارات البعيدة ، فإنه قد خلق بالتأكيد ، لما فيه من جور ، أسس زواله . ويقيناً ، إن إكراه هذه الشعوب على النضال من أجل تحررها بأعنف شكل عسكري ممكن لا يساهم في خدمة المصالح العامة لسكان المتروبول ولا في خدمة الشعوب المستعمرة . وعلى العكس ، هنا أيضاً يمكن لأشكال التشارك السياسي والاقتصادي المبني على أساس المبادهة الديمقراطية ، أن تأخذ بيد الشعوب نحو الحريات الحديثة ، في الوقت نفسه الذي تخدم فيه المصالح الاقتصادية لعمال المتروبول ومصالحهم السياسية على حد سواء .

روسيه : ينبغي أن نتكلم بكلام واضح للغاية عن هذه المسألة . اننا على وشك أن نشهد عمليات عسكرية جديدة في فيتنام ، ونحن نقوم بهذه المحاورة . ولقد شهدنا محاكمة فاضحة في مدغسقر تفضح الأشكال الأساسية للحق البورجوازي والديمقراطية البورجوازية ، وتدفع سكان مدغسقر الى الانتصاب في وجهنا . وتنتهج الحكومة في أفريقيا الشمالية سياسة متحذلقة ، بلهاء بوليسية ، ازاء عناصر من أمثال مصالي الحاج الذي يمثل حزباً هاماً في الجزائر . وفضيحة الانتخابات الجزائرية الأخيرة ما تزال ماثلة للعيان . وهي تنتهج في المغرب سياسة رقابة وخنق تام ، فتمنع عمل المنظمات ،

والنقابات ، وكل تظاهرة وكل حياة سياسية عامة .

انها ، اذ تفعل ذلك ، تحفر قبرها بيدها . ولن أتكلم باسم المبادىء ، بل باسم تجربة مباشرة لا تزال قريبة العهد . ان سياسة القوة نفسها هذه ، التي ينتهجها بلد لا يملك القوة الكافية لانتهاجها ، كانت نتيجتها الجلاء التام عن الشرق الأوسط . وسوف تكون نتيجتها أيضاً الجلاء التام عن بلدان ما وراء البحار . لقد بلغت هذه المشكلات درجة من الحد بات من المستحيل معها الخوض في أي مفاوضة مع شعوب ما وراء البحار للوصول الى اتفاق ايجابي على الصعيد الاقتصادي دون حل المسائل السياسية أولاً .

واني أقول ، وأعتقد ان سارتر ورزنتال موافقان معي على هذه النقطة ، انني أؤيد عن عمد منح شعوب بلاد ما وراء البحار الحق في الاستقلال .

سارتر : موافق .

روسيه : هذه الصيغة لها معنى محدود ، ألا وهو الحق في الانفصال . ان لها ، وينبغي أن يكون لها فعلياً ، الحق في الانفصال عن المتروبول .

وإذا ما تحقق هذا ، لا على صعيد القول بل على الفعل ، فإننا سنستطيع عندئذ أن نتطرق إلى المسألة الاخرى . اذا كنت موافقاً كلياً على أن يكون لها الحق في الانفصال عنا ، فإنني لا أعتقد أن من مصلحة العمال الفرنسيين ، ولا من مصلحة جماهير الاتحاد الفرنسي الحالي ، حدوث هذا

الانفصال . وأعتقد انه لا بد من مجهود كبير لتجنبه . بيد انه لا يمكننا ان نطرح هذه المشكلة الا إذا كان أمامنا شريك يستطيع في كل لحظة أن يغادر مائدة التفاوض . اما اذا كان أمامنا سجين يعرف أن هناك من جانب أول من يعتقل الحرية في بلاده ومن الجانب الآخر هو نفسه الذي لا يستطيع إلا أن يحتج ، فإننا سننتهي إلى فشل هو الفشل الراهن .

ينبغي اذن أن نفهم أن مصالح العمال الفرنسيين بل وأولى مصالح هذا البلد تتطلب اليوم اتفاقاً مع بلدان ما وراء البحار يجعل من الاتحاد الفرنسي الحالي شخصية سياسية ، وحقوقية ، واقتصادية مستقلة . وعلى أساس هذا الاستقلال نستطيع ، مع الموافقة الحرة لممثلي بلاد ما وراء البحار ، ان نبني تشاركاً حقيقياً . ونستطيع في هذا الاطار أن ننتهج سياسة تضع موضع استثمار واسع ثروات هذه البلاد . ولن نكون نحن الذين سنستثمر ثروات هذا المجال الاقتصادي ، بل هم ممثلو هذه البلاد ، بالتعاون الوثيق معنا وبالتعاون الحر .

ان تحقيق هذه السياسة يعني إتاحة المجال أمام تحسين حقيقي لشروط حياة شعوب ما وراء البحار ، ويعني أيضاً فتح أفق واسع من التحرر والتطور للعمال الفرنسيين ، وخلق ما نفتقر اليه اليوم : مجال اقتصادي رحيب نستطيع أن نعتمد ونبني عليه .

سارتر : ان معظم المعمرين ، حين تكلمهم عن هذا الحق في الانفصال الذي ألمحت اليه تواً ، يجيبونك بالاعتراض

التالي : اما أن تحل الرأسمالية الاميركية محلنا تحت شكل مراء من الاستعمار ، وأما أن يحل السوفييت عن طريق حكومة تزعم انها شعبية – مما يهدد ، بسبب ردود الفعل التي يمكنك ان تتصورها ، يجرنا الى حرب – وأما ان يحل الاقطاعيون من سكان البلاد الاصليين ، وهم أكثر خطراً على الوطنيين منا أنفسنا .

انها لحجة كلاسيكية . لكن حتى لو كانت صحيحة ، فإنها تنقلب ضد الذين يستخدمونها . انهم بذكرهم هذه القوى الثلاث ، هذه الأخطار الثلاثة المستمرة على مستعمراتنا ، يعترفون ضمنياً بأن الاستعمار ، اليوم ، لا يتجاوب مع الحد الاقصى من استثمار البلدان المستعمرة (بالفتح) : بل على العكس ، ان ثروات البلدان المعنية لا تستثمر بما فيه الكفاية ، اما بسبب نضال الجماهير المستعمرة (بالفتح) ضد المستعمر ، وأما بسبب تنافس مختلف المشاريع الرأسمالية داخل الاستعمار . وأما بسبب التدخل الصريح أو الخفي لسائر الدول .

روسيه : صحيح تماماً .

سارتر : ولهذا سببان . من ناحية أولى ، تنافس المشاريع الرأسمالية . ومن ناحية ثانية ، لامبالاة الجماهير المستعمرة (بالفتح) التي لا تهتم بممارسة الستخانوفية حين يكون المطلوب منها أن تخرج الكستناء من النار لحساب مضطهديها . إن الرأسمالية في المستعمرات تمثل البؤس بالنسبة للمستعمرين

(بالفتح) ، دون أن تحقق للمتروبول ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى حياتها .

لنأخذ مثال المغرب :

من مساحة ١٥ مليون هكتار قابلة للزراعة ، لا يستثمر الا أقل من ٥ ملايين . والمعمرون الفرنسيون وحدهم ، أو وحدهم تقريباً ، يستخدمون التراكتور .

وهناك ٥٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المروية فقط . وينتج عن ذلك تراوحات بعيدة المدى في نسبة انتاج الحبوب تقفز من ٢٥ الى ١١٠ حسب السنين .

وفي عام ١٩٣٧ و ١٩٤٥ ، عرف المغرب مجاعات رهيبة ، مات فيها مليون من الناس . وهذا يعني أن البلاد ، بعد ٣٦ سنة من الحماية ، لا تزال تعيش تحت تهديد القحط .

ان الانتاج المنجمي والصناعي (باستثناء انتاج الفوسفات) ناقص جداً : فالكوبالت ، والمنغنيز (الذي يمكن أن يقدم ١٠ ٪ من الانتاج العالمي) والحديد ، والمولبدين ، والرصاص ، والتوتياء ، والبترول ، لا تكاد تستثمر . وطرق الاستثمار بدائية ، والآلات قديمة ومهترئة .

ان تصنيع المغرب ، وهو حاجة عاجلة ، تعرقله حلقة مفرغة : ان البلاد بحاجة ، من أجل تجهيزها ، إلى قطع أجنبي ، لكن الانتاج المنجمي والزراعي في المغرب (باستثناء الفوسفات) لا ينظر اليه المعمرون الا من زاوية الأرباح الفورية ، ولا تنظر اليه الادارة الفرنسية الا على انه انتاج

مكمل للانتاج الفرنسي ، فهو بالتالي لا يتطور الا حسب حاجات المتروبول . وعلى هذا ، فإن أكثر من ٧٣٪ من التصديرات المغربية يتجه نحو فرنسا ، مما يقضي على كل فرص المغرب في أن يؤسس لنفسه صناعة قابلة للحياة .

لا يمكن أن يقوم هناك استثمار كامل لبلاد الاتحاد الفرنسي ، مع كل ما يمكن أن يتضمن هذا الانتاج الكامل من فوائد للمتروبول ، الا اذا كانت الجماهير الوطنية هي نفسها التي تستثمر بلادها . ومن الممكن ، في البداية ، لسياسة اقتصادية بعيدة المدى في مغرب ديمقراطي ومستقل ، أن تبعد بعض مصالحه عن مصالحنا : لكن لا بد بعد فترة قصيرة من الزمن ان تستفيد فرنسا من اتقان الآلات والتكنيك والاستثمار الكامل . وهذا الاعتبار هو الذي ينبغي أن يملي على الحكومة الفرنسية سياستها : عليها في الوضع الراهن أن تعتمد على الجماهير الوطنية ، لا على الاقطاعيين كما تفعل الآن . وينبغي على الجماهير الفرنسية أن تطالبها بهذه السياسة .

قد يقال أن هذه طوبائية ، وان الجماهير الوطنية لا تتمتع بالنضج التكنيكي والسياسي والثقافي . لكن المطلوب على وجه التحديد تقديمه لها . لقد قامت بعض المحاولات ، من حين لآخر ، في هذا الاتجاه ، لكن سرعان ما عرقلها المعمرون ولم يسمع المتربول عنها قط .

انني سأستشهد بمثال هو المثال الذي تحقق أثناء رئاسة اريك لابون . لقد حاول اريك لابون ومرؤوسه أن يحققوا

تحرراً محلياً لبعض الفئات الزراعية . وقد حاولوا ذلك على وجه التحديد للرد على الحجة التي نجدها من جديد هنا كما وجدناها منذ لحظات بصدد لجان الادارة العمالية : « إن هذه الجماهير الأمية ، الجاهلة ، التي لا تملك حتى ثقافة تكنيكية ، ليست مستعدة لأن يصدر عنها نشاط سياسي منسجم » . وقد تنازلوا لهذه الفئات عن الملكية « المشاعية » للأرض وزودوها بأجهزة زراعية حديثة : تراكتورات ، أسمدة كيماوية ، الخ .. ولما كان واضحاً بالفعل أن هؤلاء الزراع غير قادرين فوراً على استخدام هذه الآلات في البدء – لكم يسر المعمرون بقول ذلك – فقد منحت لهم مساعدة المهندسين الزراعيين والتكنيكيين الذين دربوهم ومكنوهم ، في مجتمع مشاع ، من استعمال هذه الأدوات .

اننا نتبين فائدة مثل هذه المحاولة :

١ – إنها تقدم امكانية ثقافة تكنيكية سريعة .

٢ – إنها تربط ربطاً وثيقاً التحرر الاجتماعي بالتحرر التكنيكي ذلك أن هذه القبائل ستباشر الزراعة على أساس جماعي (وبتعبير آخر ، على أساس نمط من السوفخوز) ، وفي الوقت نفسه الذي تربط فيه بين التحررين ، تعتمد ، لتخطي مرحلة الليبرالية والانتقال إلى المرحلة الأولى من الحالة المشاعية ، على الميل ، الذي تسهل ملاحظته لدى هذه الفئات الطبيعية ، إلى شيوعية معينة .

بتعبير آخر ، ثمة انتقال مباشر من بنية شيوعية ، أو قريبة

الى الشيوعية ، بدائية ، الى بنية مشاعية متطورة عن طريق ملكية أدوات العمل الحديثة واستعمالها استعمالاً مشتركاً .

إن المعمرين لم يوقفوا هذه المحاولة فحسب ، بل أخفوها أيضاً عن الشعب الفرنسي بحيث أن أحداً لم يسمع عنها . ولقد أردت فقط ان اذكر بها ، لأنها تبدو لي مثالاً كاملاً لنمط من عمل واقعي اجتماعي تستطيع الحكومة ، اذا كانت راغبة في الحفاظ على رابطة اقتصادية وثيقة ببلدان ما وراء البحار ، أن تحققه لتهيئة الاتفاق الذي كان روسيه يتكلم عنه .

روزنتال : على كل حال ، ان النزعة الراهنة المعادية للاستعمار لم تعد نزعة « تتمة رحلة بوغانفيل ١ » . انها لا يمكن أن تقدم الا على أساس الاعتراف بحقوق سكان ما وراء البحار بتمام حريتها السياسية ، وينبغي أن تضع حداً لكل شكل ، وإن خفي ، من أشكال الاستغلال . وانما في الحرية يستطيع عمال المتروبول وشغيلة المستعمرات المتحررون ان ينشؤوا الخطط الضرورية للتعاون الاقتصادي والسياسي . ان « التجمع الديمقراطي الثوري » لا يستطيع الا أن يعارض كل شكل من أشكال الاضطهاد والحرب الاستعماريين .

روسيه : ينبغي ، أولاً ، ان نلاحظ الوقائع . كثيرون يفكرون ، عن طواعية أو لا ، في اطار وضع كان صحيحاً قبل مئة عام ، ولم يعد اليوم كذلك .

---

(١) بوغانفيل : بحار فرنسي كتب قصة « رحلة حول العالم » التي قام بها بين ١٧٦٦ و ١٧٦٩ . « المترجم »

انا نشهد في الجزائر هذه الظاهرة الدالة : ان الجزائريين يعيدون اليوم شراء الأراضي والأملاك . ان نزع الملكية الشهير الذي يخشاه المعمرون كثيراً ، لن يتجنبوه بتدابير القوة ، بل هم يكابدون منه على صعيد التنافس الاقتصادي المحض .

ان الحجة القائلة إن الرأسماليين الاميركان سيحلون مكاننا في الاتحاد الفرنسي ، حجة تعترف فقط بشيخوخة بورجوازيتنا الطاعنة في السن . وستكون صحيحة اذا ما دامت الحالة المتداعية الآفلة لاقتصادنا .

إذا كان هذا التشارك الذي كنا نتكلم عنه يعني ما يمكن ان يكونه بسبب المجال الواسع الذي سنملكه آنذاك ، أي انطلاقة اقتصادية ، فإن المشكلة ستتعدل تعدلاً عميقاً ، وستتخذ التدخلات المحتملة لرجال الأعمال الاميركان وجهاً مختلفاً وشكلاً مختلفاً تماماً .

والحجة الثانية التي تدعي القول : لكن بعد رحيلنا سيستغل المغربيين أو الجزائريين أو المدغسقريين التعساء بورجوازيوهم أنفسهم ، فهي ليست حجة وقحة فحسب بل مدهشة أيضاً .
مجمل القول ، نحن نزعم ان الاستغلال الراهن يجب أن يستمر ، وانه مفضل ، وان على جماهير الاتحاد الفرنسي ان تختار بين استغلالين : أهذا ما نقدمه لها كمستقبل !

اذا ما انتقلت في الغد جماهير الاتحاد الفرنسي فعلاً الى تحت سيطرة استغلال بورجوازيتها الخاصة ، فإن نضالها

سيتخذ وجهاً آخر . ان الاحتلال الفرنسي لم يعد يعني منذ زمن بعيد تطور القوى الاقتصادية . بل على العكس ، ان الاحتلال يترجم اليوم بتجميد منهجي ، بشلل متعمد . ان البورجوازية الوطنية الفتية ستبذل جهدها بالمقابل لتطوير جهازها الصناعي ، وتجديد زراعتها على أساس حديث ، وهذه هي ضمانة قوتها وثروتها . ان المشكلة الاجتماعية ستنطرح من جديد . وسيستطيع الفلاحون والعمال أن ينظموا أنفسهم ، وأن يطوروا قواهم ، وان يؤكدوا انفسهم نقابياً وسياسياً ، وأن يكتسبوا نضجاً سياسياً ونضجاً تكنيكياً بالطريقة ذاتها (مع اعتبار الشروط التاريخية العامة) التي اكتسب بها العمال ، خلال تاريخ أوروبا ، نضجهم التكنيكي والسياسي . وسيستطيع عمال الاتحاد الفرنسي عند الحاجة أن يقولوا عن حق الى حد بعيد : «اننا نفضل هذا الاستغلال على الاستغلال القائم اليوم» .

لكن هنا أيضاً سيتوقف مجرى الأحداث على الناحية الايجابية التي سنعرف كيف نقترحها للتشارك .

وأخيراً ، الحجة القائلة : «ان الاتحاد الفرنسي سيصبح تحت تبعية الشيوعيين والروس» . فإذا ما درسنا العلاقات السياسية القائمة اليوم ، فإن هذا الخوف مضحك لا أكثر ولا أقل . لكن مرة أخرى نتساءل : علامَ تقوم القوة التوسعية للروس والشيوعيين ؟ انها تقوم عليهم أولاً ، وعلى زعمهم بأنهم مناوئون للرأسمالية ، وعلى زعمهم بأنهم يحملون حلاً

اجتماعياً تحريرياً .

ولو كان هذا صحيحاً ، فإن توسعهم سيكون مرجحاً ، بل سأقول ، فيما يتعلق بي ، انه مرغوب . ومع الأسف ، فإن الحال ليست هكذا . انهم بلا ريب مناوئون للرأسماليين ، لكنهم يمثلون استغلالاً اجتماعياً لا يقل عن الاستغلال الرأسمالي .

وإذا كان مضموننا الاجتماعي نحن ، المضمون الاجتماعي لسياستنا ، المتحقق في الأفعال والوقائع ، يمثل تحريراً فعلياً أكثر بكثير بالنسبة للعمال الفرنسيين ولعمال الاتحاد الفرنسي على حد سواء ، فليس علينا أن نخشى البتة هذا الخطر ، ذلك لأنه لن يوجد ، ذلك لأن تضليل الدعاوة الستالينية سيفتضح أمره ، بشكل ظاهر للعيان للجميع . اننا لا نستطيع أن نتقدم ، في هذا الميدان كما في سائر الميادين ، الا في اطار الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكلمنا عنها . وإن لم نفعل ذلك ، فإننا نقدم ، هنا أيضاً ، للروس ولممثليهم أوراقاً رابحة ليلعبوا بها ، وعلاوة على ذلك فإننا نقدمها لهم مجاناً .

١١ ـ الموقف صعب لكن ليس ثمة غيره

سارتر : هذا كله يعود بنا ، في الواقع ، الى صيغة صحفي « تجمع الشعب الفرنسي » التي كنت أتكلم عنها في

البدء ، والتي تستند الى عدائنا ازاء الشيوعيين أقل بكثير مما تستند الى عداء الشيوعيين ازاءنا .

بالفعل ، من الملاحظ ان الحزب الشيوعي عدائي غالباً تجاهنا ، نحن الذين نهاجمه على صعيد النقاش العيني لبرامجه ونشاطه ، أكثر من عدائه ازاء « تجمع الشعب الفرنسي » الذي أخذ من البداية موقفاً مبدئياً معادياً للشيوعية .

أعتقد أن هذه الظاهرة مثيرة للفضول بما فيه الكفاية كي تستحق محاولة تفسيرية : ذلك اننا في النهاية لسنا فاشيين ، بل نحن ديمقراطيون وثوريون كما يزعم الشيوعيون انهم كذلك ، ولقد وقفنا ، في حالة اضراب عمال المناجم كما في حالات أخرى عديدة ، إلى جانب الطبقة العاملة من أجل تحقيق مطالبها ، تماماً كما يزعم الشيوعيون انهم وقفوا إلى جانبها . فكيف يحتفظ لنا الشيوعيون اذن بأكثر سهامهم سماً ، في حين انهم لا يتعرضون للتجمعات المتجهة بوضوح كبير الى المحافظة والرجعية ؟

هذا راجع ، على ما أعتقد ، الى اننا مثلهم ، في الحقيقة ، إلى جانب البروليتاريا . ان « تجمع الشعب الفرنسي » منظمة لا يخافونها لأن وجود « تجمع الشعب الفرنسي » يدعم بالفعل الحزب الشيوعي . ان وجود « تجمع الشعب الفرنسي » خطر على البروليتاريا وهذا الخطر يسهم في تجميع الرجال الأحرار حولهم : مهما كان الوسط الاجتماعي الذي يجيئون منه ومهما كانت آراؤهم السياسية ، فإنهم سيتجمعون سراً

حول الحزب الشيوعي لأن هذا الحزب سيكون في البداية الشكل المنظم الوحيد للمقاومة . فهو اذن سيربح على طول الخط ، وإذا ما فقد « تجمع الشعب الفرنسي » الحكم فيما بعد ، فمن الواضح أن الحزب الشيوعي سيكون خليفته .

وبالنتيجة ، فإن الحزب الشيوعي غير غاضب كثيراً من سياسة « تجمع الشعب الفرنسي » الراهنة .

وعلى العكس ، وبالرغم من أننا لم نصبح بعد تجمعاً خطراً عليهم في الوقت الراهن ، فإن الشيوعيين يرون جيداً ان لنا حقاً الأهداف نفسها التي يزعمون انها لهم . انهم يرون جيداً أننا فعلاً إلى جانب البروليتاريا ، واننا نرغب فعلاً في النضال من أجل مصالحها ، لا أن نقودها في هذه المغامرة أو تلك من أجل غايات بعيدة .

انهم يرون جيداً اننا نفكر بـ « تحرير البروليتاريا » بينما يفكرون بـ « استخدام الجماهير » . واننا نفكر « حريات عينية » بينما يفكرون « بيروقراطية » ، وهم يرون جيداً انهم لا يستطيعون مع ذلك أن يلومونا بأننا خونة للطبقة العاملة .

وبالنتيجة ، فإننا نحرجهم – وهـــذا ما تبينه صحفي « تجمع الشعب الفرنسي » الظريف – في ميدانهم الخاص . لكن اذا كنا نحرجهم ، فليس ذلك كي نمارس ، كما يعتقد « تجمع الشعب الفرنسي » ، عداء الشيوعية لدى الطبقة العاملة ، بل لأننا نريد أن نقدم لهذه الطبقة ، تحت شكل جديد ،

الأهداف نفسها التي أخذ الحزب الشيوعي عام ١٩٢٣ على عاتقه تقديمها لها ثم تحول عنها .

روسيه : انك تثيرهنا ، يا سارتر ، مسائل هي من أهم المسائل . ان موقف الشيوعيين ازاء التشكيلات السياسية الأخرى يتفسر ، كما قلت ، بأن « تجمع الشعب الفرنسي » والاشتراكيين على حد سواء يتموضعون على صعيد المجتمع الراهن ، أي المجتمع البورجوازي . ان « تجمع الشعب الفرنسي » يريد فقط أن يدافع عنه في عناصره الأساسية . ويريد الاشتراكيون أن يصلحوه ، لكنهم مقادون في التطبيق اليومي إلى الدفاع عنه بأسوأ وسائل الرجعية ، كما نرى جول موك يفعل ذلك الآن .

ان هذه التشكيلات تعاني اذن من أفول حظوة النظام . وبالتالي فإن فرصها قليلة في التغلغل عميقاً داخل الطبقة العاملة . ان العمال وجميع الشغيلة اليدويين أو المثقفين لهم تجربة يومية عن هذا النظام . انهم يعرفون عيوبه ، ويريدون شيئاً آخر . انهم يشيحون ، مباشرة أم لا ، عن التشكيلات المرتبطة عضوياً ، مباشرة أم لا ، بالنظام القائم .

أما نحن ، ففي المعسكر المناوىء للرأسمالية . اننا لا نتكلم باسم نظام اليوم المحتضر ، بل نتكلم كما أشرت يا سارتر ، باسم نظام ينبغي بناؤه ، ويقوم على تحرير الشغيلة والانسان نفسه . اننا يمكن ان نُسمع ويمكن أن نُفهم من قبل الذين لا غنى عنهم ، كقوات ، كجيش ، للشيوعيين . ونحن ،

بفضل سياستنا ، قادرون ، بل نحن الوحيدون القادرون على اظهار تضليل الشغب والدعاوة الشيوعيين .

ولا وجود لسبب آخر لعدائهم .

لكن لنوغل في المسألة قليلاً . انني لا أعتقد ان النظام كما هو قائم في روسيا وكما نراه يتطور في اطار الجمهوريات الشعبية يستطيع أن يسمح ، ولو على مدى بعيد للغاية ، ولو بشكل غير مباشر للغاية ، بتهيئة تحرير قادم . انني لا أعتقد ذلك ، لأنني متأكد انه لا يمكن العمل فعلياً من أجل هذا التحرير الا عن طريق عمل واعٍ لمجموع المجتمع . ولا يمكن الوصول إلى هذا العمل الواعي إلا على أساس ديمقراطية عينية ، ديمقراطية اجتماعية مبنية على البحث الحر في النضال . ان انظمة الديمقراطيات الشعبية لا تسمح بهذا البحث الحر الضروري ، بل انها تفكك اجتماعياً في بنيتها بالذات القوى الحية القادرة على القيام به .

إن الستالينيين على حق في قولهم إنه ما عاد في الاتحاد السوفياتي وجود للكادحين ، لكنهم ليسوا على حق في المعنى الذي يقصدونه . ان البروليتاريا في سبيلها الى الانحلال والتفسخ في الاتحاد السوفياتي ، ويحل محلها نوع من رقيق صناعي . انه نمط آخر من انسان اجتماعي يعيش في شروط جتماعية أخرى لم يعد فيها وجود عملياً لإمكانيات التنظيم من أجل نضال يسمح ، بتطوره ، باكتساب النضج السياسي والاجتماعي .

اني لا أقصد بذلك ان الانسانية اذا ما مرت بتجربة الجمهوريات الشعبية لن تستطيع ، تاريخياً وعلى مدى طويل ، أن تجد لنفسها طريقاً للتحرر . لكن ذلك سيكلفها غالياً جداً .

وهذا هو السبب الاساسي لموقفنا ازاء الستالينية . انني أتوجه هنا على الأخص الى الاصدقاء الذين لي في الحزب الشيوعي ، لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم بالتجربة ما أعنيه . انهم يعرفون انه حتى في الحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي لا يتولى الحكم ، توجد هذه الدكتاتورية السكولائية التي تهدم كل فكر حي ، وكل امكانية للتعبير الحر . انهم يعرفون ذلك بالتجربة اليومية وعليهم أن يفهموا ما يعني ذلك على صعيد معين .

اننا ضد الديمقراطية البورجوازية . اننا ضدها بسبب حدودها ، بسبب طبيعتها ، كما قلت انت يا سارتر ، في مطلع هذه المحاورة . اننا ضدها أخيراً لأنها في سبيلها إلى التعفن . لكنها لم تمت ، والديمقراطية البورجوازية تسمح ، حتى وهي في سبيلها الى التعفن ، بهذا النضال وبهذا التنظيم للبشر اللذين يتيحان المجال أمام البحث الحر وينميانه ، أي اللذين يسمحان بالتالي بالوعي الاجتماعي وينميانه .

على هذا ، فنحن نعتقد ان الديمقراطية البورجوازية المنخورة والمتعفنة لا تزال تنفتح على امكانيات للمستقبل .

وأرجو ان أُفهم جيداً . لقد استهلكت الديمقراطية البورجوازية منذ زمن بعيد استطاعتها على التقدم . لقد أصبحت رجعية بالمعنى التام للكلمة . لكنها لا تزال تتحمل حريات أولية ، حريات التعبير والتنظيم . انها تحدها كل يوم بدون ريب بحدود جديدة . لكن هذه الحريات لم تمت . وهي ما دامت موجودة ، وإن تضاءلت ، فإنها تسمح بالنضال . وهذا ما يكوّن أيضاً موقفنا في ميزان القوى العالمية ، موقفنا في ميزان القوى هذا .

إن الدفاع عن هذه الحريات الاولية شرط للحياة . لكنه لا يمكن أن يعني بأي حال من الأحوال التبنّي الخالص المطلق للديمقراطية البورجوازية كما هي موجودة اليوم . ومن يختار مثل هذا الاختيار يقترف غلطة مساوية لغلطة المناضلين الذين يتجهون إلى الستالينية . انهم يتجهون نحو انهيار آمالهم . ان الديمقراطية البورجوازية تحمل في ذاتها الأزمة المتقيحة للرأسمالية الاحتكارية . وهي تنفتح على محاولات رأسمالية الدولة . والانحدار المنطقي لانحطاطها دمارها التام . والدفاع عن الحريات الاولية يتطلب على العكس فضح صفات الرجعية للديمقراطية البورجوازية . إن الموقف صعب لكن ليس ثمة غيره . وتثبيت النظر على المرحلة الراهنة لا غير ، يعني التغذي بالتشاؤم والموت والاكتفاء بالتأسفات . ان النضال من أجل ديمقراطية أوسع ، لها أساسها الاجتماعي ، لا يفرض الالتفات

بمرارة نحو الماضي ، بل النظر إلى الحاضر من خلال ما فيه من مستقبل . يفرض رؤيته جديداً . يفرض عدم الوقوع في شباك العادات الفكرية والأحكام المسبقة الاجتماعية . يفرض المضي الى الأمام بحزم ، والكشف في كل الميادين الاجتماعية أو السياسية أو العلمية عما هو ضمانة للإبداع ، عما هو اشارة اليه وتوجيه نحوه . ان الثقة اللازمة لكل ابداع جديد لا توجد الا في هذا الجهد .

فهرست

المحاورة الأولى

صفحة

المحاورة الثانية

انتهى طبع هذا الكتاب على
مطبعة دار الكتب - بيروت
بطريقة مونوتيب في الواحد والعشرين من
كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣

٦٤-٢٠٠٠-٦٣

من منشورات
دار الآداب

	ق.ل
• سارتر والوجودية تأليف البيريس ترجمة الدكتور سهيل ادريس	١٧٥
• كامو والتمرد تأليف دولوبيه ترجمة الدكتور سهيل ادريس	١٥٠
• انا وسارتر والحياة تأليف سيمون دوبوفوار ترجمة عايدة م. ادريس	٤٠٠
• الوجودية وحكمة الشعوب تأليف سيمون دوبوفوار ترجمة جورج طرابيشي	١٧٥

الثمن ٢٠٠ ق. ل
٢٥٠ ق. س

مطبعة دار الكتب